

# الجملة الاسمية عند ابن خشتام الأندلسي

تأليف

دكتورة  
أميرة حجازي توفيق

مدرسة النحو والصرف بكلية البنات  
جامعة الأزهر

مكتبة المسيرة العلمية  
Giza Public Library

١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفة

Giza Public Library



000026551 - 2

مطبعة البرلان بالقاهرة

١٠٢٢٩٤

مكتبة الزهراء

الإدارة: ٨ ش. عبد العزيز، عابدين، القاهرة

ت ٢٩١٦٥١٨



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْدِيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وبعد .  
فالكتاب الذى بين أيدينا مكمل للكتاب السابق « الجملة الفعلية عند  
ابن هشام الأنصارى » والفكرة الرئيسة فى الكتابين تقوم على أساس  
أن الجملة هى الموضوع الأساسى للدراسة النحوية ، ذلك أن كل كلام ليس  
سوى مجموعة من الجمل المفهدة .

وعلى الرغم من أن الجملة هى الوحدة التى يتألف منها كل كلام ، وأنها  
المركب الذى يحمل فى ثناياه فكرة تامة ، وأنها هى التى يعبر بها المتكلم  
عما يشأ فى نفسه من أفكار ، وبها تنقل هذه الأفكار الى غيره من الناس ،  
على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة فى التعبير والافصاح والتفاهم ، فقد كان  
حظها من عناية النحاة قليلاً جداً ، إذ لم يتعرضوا للكلام عليها إلا فى ثنايا  
موضوعات أخرى ، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا عرضاً فى طيات الفصول  
والأبواب ، ولم يشيروا إليها إلا مضطرين . حين يعرضون فى أبواب المبتدأ  
والخبر والتمت وال الحال ، عن الخبر والتمت والحال الجملة ، وكذلك حين يتكلمون  
فى موضوع الشرط الذى ينبنى على جملتين « الشرط <sup>صلى</sup> وجملة الجواب » وغير ذلك  
من الموضوعات المنفردة بين دفتى كتاب النحو . ولا أهم من النجاة من عنى  
بالجملة وأنواعها وأقسامها ، وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام  
الانصارى فى كتابه « منى اليب » .

وإذ في دراسة الجملة في الأساس الصحيح للدراسة النحوية ، من حيث كونها الأساس الذي ينبثق عليه الحديث ، وإذا تناولت في هذه الدراسة الكلمة ، فأنما أتناولها من حيث هي جزء من مركب تام ، ومن حيث كونها عمدة ( مستنداً أو مستنداً إليه ) ، ومن حيث كونها فضله أو نابعها ، ومن حيث كونها منسوبة إليها نسبة لا تمبر عن فكرة تامة ، ولا يصح الاكتفاء بها أو السكوت عليها ، وهي النسبة التي يسميها النحاة ( الاضافة )

وتنقسم دراسة الجملة في نظري إلى قسمين : القسم الاول ، يبحث في الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، وطبيعتها ، وأجزائها ، وما يطرأ على أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة في أثناء التأليف ، من تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار ، وذكر وحذف . والقسم الثاني ، يعني بالجملة بوصفها 'كلاً' يعبر عن معنى معين ، كالنفي والاستفهام والتوكيد والشرط إلى آخره . ومعنى أوضح فاقسم الثاني ، يعني بما يعرض للجملة من معان عامة تؤدها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته ، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات ، وتعملها على المشككين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول ، وباختصار فإن القسم الثاني من دراسة الجملة هندی ، يعني بالجملة بوصفها أسلوباً من أساليب التعبير المختلفة .

أما القسم الاول من دراسة الجملة ، فقد تناولته في كتابين ، كل كتاب مستقل بنوع من نوعي الجملة في اللغة العربية . تناول الكتاب الاول الجملة الفعلية ، والكتاب الثاني وهو الذي بين أيدينا ، اخص بالجملة الاسمية .  
وأما القسم الثاني من دراسة الجملة فقد تناولته في كتاب مستقل تحت عنوان « أساليب التعبير النحوية » .

ولما كنت أدرّس لطالبات جامعة الأزهر شرح ابن هشام على ألفية ابن مالك في كتابه ( أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ) ، فقد رأيت أن أجمع بين الدراسة النحوية التي تنبني على دراسة المركّب النحويّ المسى « جملة مفيدة » ، وبين آراء ( ابن هشام الانصاري ) النحويّ الوحيد الذي فطن إلى ما للجملة من أهمية في حدّ ذاتها ، لذلك سنتناول هذا الكتاب الجملة الاسميه هند ( ابن هشام ) ، مع شرح ما يصعب على الدارس من عباراته وتراكيبه ، وإظهار موضع الشاهد فيها ، وتبيين الفروق الأساسية بين المذهبين البصري والسكوفي ، وتوضيح اتجاه ( ابن هشام ) نحو المذهبين .

سأتكلم عن الركنين الرئيسيين للجملة الاسميه : المبتدأ والخبر ، شروطهما وأنواعهما ، والموضع الأصلي لكل منهما في الجملة ، ومواضع تقديم وتأخير ، وحذف وتقدير كل منهما ، ذلك أنه لا يلزم أن تحوي الجملة الاسميه على العناصر المطلوبة كلها ، فقد تخلو من المسند إليه لفظاً ، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره ، كتخلوها من المسند إليه في نحو ( هزاهُ جميلٌ ) و ( في عنقٍ لأنبارنٌ حتى أفوز ) ، ومن المسند في نحو ( خرجت فاذا اللص ) ، ونحو قولنا ( عمرٌ ) في جواب من سأل : من زارك أمس ؟ ، ونحو ( لولا النيلُ لأصبحت مصر صحراء قاحلة ) .

وأتكلم بعد ذلك عن العوامل التي تندخ أحكام الجملة الاسميه : أنواعها وعملها وحالاتها المختلفة من حيث العمل والتسليق والانعاء - وأخيراً أتكلم عن الجملة الاسميه التي لها موضع من الأعراب ، والجملة الاسميه التي لا موضع لها من الإعراب .

ويتناول هذا الكتاب التوابع بالبحث ، من حيث كونها من مكملات  
الجملة الاسمية . وبذلك أكون قد استوفيت في الكتابين الكلام عن الجملة  
في اللغة العربية بقسميها : الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، من حيث أركانها  
الرئيسية ( السند إليه والسند ) ، والمكملات المنصوبة والمجرورة ، والتوابع  
التي ليس لها إعراب مستقل ، بل إنها تتبع غيرها في إعرابها .

وأعتقد أن دراسة النحو بهذه الطريقة توجد حلولاً سهلة لكثير من مشكلات  
النحو ، وتذلل كثيراً من عقده التي تصعب على الدارسين ، وخصوصاً  
المبتدئين والشداة من طلاب العلم ، الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم .

## أُعيد على توفيق

المجوزة ٣١ يناير ١٩٧١

يقسم النحاة الجملة في اللغة العربية إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية .  
ويحددون الجملة الاسمية بأنها الجملة التي تبدأ باسم ، والجملة الفعلية بأنها الجملة  
التي تبدأ بفعل حقيقة أن كل جملة تتكون من ركنين أساسيين هما المسند إليه  
والمسند ، غير أن نظام تركيب الجملة يختلف في الجملة الاسمية عنه في الجملة  
الفعلية . فالجملة الاسمية تبدأ دائماً بالمسند إليه ويسمى المبتدأ ، ويليه المسند  
أو الخبر . أما الجملة الفعلية فتبدأ دائماً بالمسند أي الفعل ثم يليه المسند إليه أي  
الفاعل أو نائب الفاعل .

### ( المبتدأ )

المبتدأ هو الركن الأول في الجملة الاسمية ، أي المسند إليه وهو موضوع  
الكلام المتحدث عنه .

تعريفه :

هو اسم أو بمنزلة ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبر عنه  
أو وصف رافع لمسكتفي به .

الاسم الصريح : نحو (الله) في (الله ربنا) ، و (محمد) في (محمد رسولنا)  
والذي بمنزلة الاسم الصريح : نحو المصدر المؤول من (أن) والفعل  
(وأن تصوموا) في قوله تعالى (وأن تصوموا خيراً لكم) لأنه في تأويل  
(صومكم) وخبره (خيراً لكم) .

وهو المصدر المأخوذ من همزة التسمية بـ (سواء) والفضل في قوله تعالى

(سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) حيث يعرب (سواءٌ) أخباراً مقدماً ،  
والمصدر المنسبك من همزة القسوية والفعل (أأنذرتهم) وتقديره (إنذارهم)  
مبتدأ مؤخره وجملة (لم تنذرتهم) معطوفة على جملة (أأنذرتهم) . وسببُ  
المصدر بدون حرف مصدرى مطرد في باب القسوية ، شاذ في غيرها .

ونحو المصدر المأخوذ من الفعل و (أن) المقدرة (تسمع) في نحو  
(تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل (سماحك)  
وقيله (أن) المقدرة . وسببُ المصدر هنا شاذ لعدم وجود حرف مصدرى .

ويتضح لنا من الأمثلة السابقة أن الاسم قد يقول من (أن) المصدرية  
والفعل ، أو من همزة القسوية بعد (سواء) والفعل ، أو من (أن) المحذوفة  
والفعل ، سواء بقى عملها أم حذفت وقدّرت وزال عملها .

والجرد عن العوامل اللفظية : هو ما كان غير مسبوق بكلمة من الكلمات  
التي تعمل الرفع فيها يجهى بعدها من الكلمات مثل (كان) ، مثل ذلك  
(الجنودُ يفتنون ووطنهم بأرواحهم) فكلمة الجنود تعرب مبتدأ ، وهي خير  
مسبوقة بأى عامل من العوامل اللفظية ، التي تؤثر في إعراب الكلمة التي  
تجهى بعدها ، فهي مجردة عن العوامل اللفظية .

والذي يمتزلة الاسم الجرد عن العوامل اللفظية : أى الذى يعتبر غير

مسبوق بعامل لفظي على الرغم من وجود عامل قبله ، كما يحدث عندما يسبق  
المبتدأ بحرف من حروف الجر الزائدة ، أو بحرف من الحروف الشبيهة بحرف الجر  
الزائد مثل لعل ورب ، وذلك لأن حرف الجر الزائد كمنهه - مثال حرف الجر



الزائد (خالق) في قوله تعالى (هل من خالق غير الله) فلمبتدأ في هذه الجملة كلمة (خالق) ، وقد دخل عليه حرف الجر الزائد (من) فاشتغل المحل أى آخر حرف في الكلمة وهو القاف الذي تظهر عليه علامة إعراب المبتدأ (الضممة) ، اشتغل حرف القاف بحركة حرف الجر الزائد أى الكسرة . ويعرب المبتدأ في هذه الحالة كما يلي : (خالق) مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على القاف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

مثال آخر لهذه الحالة ، (حسب) في نحو (بحسبك درهم) إذ أن الباء حرف جر زائد و (حسب) مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الباء لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (الباء) لأن وجود الزائد كعمده كما يذكر النحاة .

ويعتبر سببه (أى) في قوله تعالى (بأيكم المفتون) من هذا القسم أى أنها اسم استفهام مبتدأ و (كم) ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (المفتون) خبر المبتدأ .

كما يرى بعض النحاة أن (بالصوم) في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليزوج . . . ومن لم يستطع فعليه بالصوم) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة المقدرة التي منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو (الباء) ، و (عليه) جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، والمعنى (الصوم واجب) .

ومثال الحرف التشبيه بحرف الجر الزائد (لعل) في قول الشاعر (لعل أبى المتولار منك قريب) و (رب) في نحو (رب رجل صالح لقينته) ، فمجرور لعل

وَرُبُّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ (أُمَّلَّ) وَ (رُبَّ) يَشْبَهُانِ الْحُرُوفَ الزَّائِدَةَ فِي كَوْنِهَا لَا يَتَعَلَّقَانِ بِشَيْءٍ

وَالْحَبْرَةُ عَنْهُ أَيِ الْأَسْمِ الْجَامِدِ الَّتِي يَتَحَدَّثُ عَنْهُ نَحْوُ (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ) وَ (عُمَرُ) اسْمٌ جَامِدٌ ، أَخْبِرَ عَنْهُ بِهِ (ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ) أَمَا نَحْوُ (نَزَالَ) مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فَلَا يَعْرَبُ مَبْتَدَأً لِأَنَّهُ غَيْرُ نَحْوِ نَحْرِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ .

وَالْوَصْفُ : هُوَ الْأَسْمُ الْمَشْتَقُّ الَّتِي يَجْرِي بِجَرَى الْفِعْلِ فِي حَرَكَتِهِ وَفِي عَمَلِهِ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَكَذَلِكَ اسْمُ التَّفْضِيلِ وَالْإِسْمُ الْمَنْسُوبِ .

إِسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ (قَاتِمٌ) فِي (أَقَاتِمُ هَذَا الْوَلَدَانَ) قَاتِمٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ إِسْمٌ يَعْرَبُ مَبْتَدَأً مَرْفُوعاً بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، أَمَا نَوْعٌ هَذَا الْإِسْمِ فَمَوْ مَشْتَقٌّ ، وَنَوْعُهُ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ (اسْمٌ فَاعِلٌ) ، وَ (هَذَا) فَاعِلٌ لِـ (قَاتِمٌ) لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ فَيَرْفَعُ فَاعِلًا وَيَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ إِنَّ وَجِدَ ، وَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلُ هُنَا مَسَدَ الْخَبْرِ ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَشْنَى هُنَا .

وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ (مَضْرُوبٌ) فِي (مَا مَضْرُوبُ التَّلْعِيذَانِ) ، فَضْرُوبٌ إِسْمٌ مَشْتَقٌّ ، وَنَوْعُهُ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ (اسْمٌ مَفْعُولٌ) أَمَا مَوْقِعُهُ مِنَ الْأَهْرَابِ فَمَبْتَدَأٌ ، وَ (التَّلْعِيذَانِ) نَائِبٌ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ .

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ نَحْوُ (حَسَنٌ) فِي (هَلْ حَسَنُ الْوَجْهَانِ) فَحَسَنٌ إِسْمٌ مَشْتَقٌّ وَنَوْعُهُ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ صِفَةٌ مَشْبَهَةٌ ، وَهُوَ يَعْرَبُ مَبْتَدَأً مَرْفُوعاً بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ (أَحْسَنُ) فِي (هَلْ أَحْسَنُ فِي عَيْنِ هَذَا الْكَعْبَلِ مِنْهُ فِي عَيْنِ رَغِيْرَهَا) فَـ (أَحْسَنُ) إِسْمٌ تَفْضِيلٌ ، وَإِهْرَابُهُ مَبْتَدَأٌ .

وَالْإِسْمُ الْمَنْسُوبُ نَحْوُ (مَا عَرَبِيٌّ الشَّاهِرَانِ) فَـ (عَرَبِيٌّ) إِسْمٌ لَحِقَتْ بِهِ بِإِهْ نَسْبٍ .

وقد يكون الوصف مؤولا نحو ( نواك ) في ( لا نواك أن تؤذي أخى )  
فنواك مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم المفعول أى ( ليس متناوأك ) بمعنى ( لا ينبغي  
لك تناوله ) ، والمصدر المؤول من ( أن ) والفعل ( أن تؤذي ) في محل رفع فاعل  
( نول ) سدّ سدّ الخبر .

ويشترط في الوصف الذى يعرب مبتدأ أن يستغنى برفوه عن الخبر سواء  
أكان فاعله إما ظاهرا نحو ( الحمدان ) في ( أسافر الحمدان ؟ ) ، أم ضميرا  
بارزا نحو ( هما ) في ( أسافر<sup>ن</sup> هما ؟ ) وعلى هذا الاساس لا يصح أن نعرب  
الوصف ( قائم ) في ( أقائم أبواه زيد ؟ ) مبتدأ ، ذلك لأن المرفوع بالوصف  
( أبواه ) غير مكفى به ، أو بعبارة أخرى غير مستغنى به عن الخبر ، وذلك  
لأن الضمير في أبواه يحتاج إلى مفسّر يسبقه لذلك يوجب المثال السابق على أن  
زيد ) مبتدأ مؤخر ، و ( قائم ) خبر مقدم ، و ( أبواه ) أبوا : أصله أبوان  
فاعل الوصف مرفوع بالآف لأنه مثنى والتون حذفت لاضافة الاسم إلى هاء  
القائبات ، وهاء القائبات ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على المبتدأ ( زيد )  
واشترط البصريون في الوصف الذى يرفع فاعلا أو نائب فاعل مستغنى به عن  
الخبر ، أن يتقدمه نفي أو استفهام . والنفي يشمل النفي بالحرف ( لا - ما - إن  
لات ) . ومن أمثلة المبتدأ الوصف المنفى بالحرف قول الشاعر :

خيلى ماواف بهدى أتما . إذا لم تكونالى على من أقطع

حيث اعتمد الوصف وهو ( واف ) على النفي بالحرف ( ما ) ، و ( واف ) اسم  
فاعل رفع فاعلا ضميرا بارزا ( أتما ) سدّ سدّ الخبر

ويشمل النفي أيضا النفي بالفعل ( ليس ) نحو ( ليس قائم الولدين ) فقائم اسم  
ليس ، و نحو ( غير قائم الزيدان ) فه ( غير ) مبتدأ ، ( قائم ) مضاف إليه ،

و (الزيدان) فاعل قائم ، سدّ مسدّ خبر (غير) لانّ المعنى (ماظم الزيدان) فعمل (غير قائم) معاملة (ماقائم) .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو (إنما قائم الزيدان) ، لأنه بمعنى (ماقائم" إلا الزيدان)

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم ، ومن شواهد المبتدأ الوصف المعتمد على استفهام بالحرف قول الشاعر :

اقاطن قوم سلى أم نورا ظعنا إن يظعنوا فمجيب عيش من قطنا

حيث اعتمد الوصف وهو (قاطن) على الاستفهام بالهمنة ، وهو اسم فاعل مبتدأ ، استغنى برفوعه أي فاعله (قوم) عن الظاهر والاستفهام بالاسم نحو (كيف هائد اللبيدان ؟)

أما الكوفيون فقد أجازوا أن يرفع الوصف فاهلا أونائب فاعل مكنتى به دون أن يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام . وعلى هذا الأساس فإن قول الشاعر

خبير بنو لوب فلانك معلما مقالة لبي إذا العاير صرت

يجوز فيه وجهان من الإعراب . الوجه الاول ، وهو رأى البصريين أن الوصف هنا (خبير) لا يصح أن يعرب مبتدأ لأنه ليس مسبوقا بوصف أو استفهام ، وإنما يعرب خيرا مقدما و (بنو لوب) مبتدأ مؤخر . فإذا قيل كيف يجوز أن يكون الظاهر مفردا ، والمبتدأ جمعا ، فالجواب أنه جازق هذا الموضع الاختيار بالمفرد (خبير) عن الجمع (بنو لوب) لأن خبير على وزن (فعليل) وفعليل على وزن المصدر (صهيل) ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، وقد أعطى هذا الوزن حكم ما هو على زنته .

أما الوجه الثاني : وهو رأى الكوفيين فيقول ان الوصف هنا يعرب مبتدأ فان قيل ، اذا كان الكوفيون يجوزون الابتداء بالوصف من غير ان يعتمد على نفي

أواستفهام فما الذي سوَّغ الابتداء به وهو تكرة ٢ والجواب ، أن الذي سوَّغ الابتداء بالتكرة في هذا الموضع هو أن التكرة تعمل عمل الفعل ، وأنها ترفع أهما بعدها ، والعمل يعتبر من مسوغات الابتداء بالتكرة ، و ( بنوطلب ) فاعل ( خبير ) ، وقد سدت هذا الفاهل مسد الخبر .

### عامل الرفع في المبتدأ :

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، فالبصريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء أي وقوعه في بدء الجملة وأولها ، وهو ما يمبر عنه النجاة بقولهم أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء أو التجرد الإسناد ويرى البصريون أيضا أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر ، وحاصل كلامهم أن المبتدأ يرفع بعامل معنوي هو الابتداء ، والخبر يرفع بعامل لفظي هو المبتدأ . أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والخبر يترافعان ، أي أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر وهم يتفقون مع البصريين في ذلك ، وأن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ ، وهم يختلفون مع البصريين في عامل الرفع في المبتدأ ، إذ أن البصريين يرون أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي ، على حين يرى الكوفيون أن عامل الرفع فيه لفظي وهو الخبر .

أنواع المبتدأ : يمكن تقسيم المبتدأ على أساسين : الأول ، من حيث الجود والاشتقاق . والثاني ، من حيث التعريف والتشكيك .

### ١ - تقسيم المبتدأ من حيث الجود والاشتقاق :

المبتدأ إما أن يكون اسما جامدا أو مشتقا . وقد مرّت بنا أمثلة كثيرة للمبتدأ الاسم الجامد . والمبتدأ الاسم المشتق إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشبهة أو اسم تفضيل أو اسما منسوبا كما سبق أن ذكرنا ووضحنا .

والاسم المشتق الذي يقع في أول الجملة ويرفع أسما بعده يعرب فاعلاً أو نائب  
فاعل يستد مسد الخبر يشترط فيه أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، وله ثلاثة  
أحوال ، نوضحها كما يلي :

١ - إذا لم يطابق الوصف ما بعده في الافراد والتثنية والجمع ، وجب

أن يعرب مبتدأ ، أي إذا كان الوصف مفرداً ، ومرفوعه مشى أو جمعا  
نحو : ( ما قائمٌ أخواك ؟ ) و ( أناجح المجتهدون ؟ ) و ( أمسافرُ اليوم  
الطالبات ؟ ) - ( قائمٌ وناجحٌ ومسافرٌ ) يجب أن يعرب كل منها مبتدأ ،  
ومرفوع كل منها ( أخواك - المجتهدون - الطالبات ) يعرب فاعلاً سد مسد  
الخبر . ولا يصح أن يعرب الوصف في الأمثلة السابقة خبراً مقدماً وما  
بعده مبتدأ مؤخرًا لأنه لا يصح أن يكون المبتدأ مشى أو جمعا والخبر مفرداً ،  
ذلك أن الخبر إذا لم يكن جملة ولا شبه جملة لابد أن يطابق المبتدأ في الافراد  
والتثنية والجمع .

٢ - إذا طابق الوصف ما بعده في غير الافراد ، تعين أن يعرب خبراً ،  
وبعبارة أخرى إذا طابق الوصف ما بعده في التثنية والجمع ، وجب أن يعرب  
خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخرًا عند جمهور النحاة ، نحو : ( أقامان أخواك ؟ )  
و ( أقامون اخوتك ؟ ) ، فكل من ( قَامَان ) و ( قَامُون ) خبر مقدم ،  
وكل من ( أَخْوَاك ) ، و ( إِخْوَتُكَ ) مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس  
لأن الوصف إذا رفع إما ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد ،  
أو بمعنى آخر أنه لا يمكن إهراق كل من ( أَخْوَاك ) و ( إِخْوَتُكَ )  
فاعلاً للوصف قبله إلا إذا كان الوصف مفرداً ، لأن الوصف حكمه حكم الفعل  
لا يشي ولا يسمع عند تثنية أو جمع فاعله . وعلى هذا الأساس لا يجوز أن تعرب  
( أَخْوَاك ) و ( إِخْوَتُكَ ) في المثالين السابقين فاعلين للوصفين ، سداً سيد الخبر ،

لأن الوصف قبلهما غير مستوف لشروط الوصف الذي يرفع ما بعده ،  
وهو أن يكون مفردا .

٣ - إذا تطابق الوصف ما بعده في حالتي التذكير والتأنيث احتمل  
الوجهان ، أي جاز أن تعرب الوصف في هذه الحالة مبتدأ أو خبراً مقدماً ،  
نحو : ( قائم أخوك ؟ ) ، ( قائم أخوك ؟ ) ، و ( مهزوم الجيش ) فـ  
( قائم ، وقائمة ، ومهزوم ) يجوز فيها وجهان من الأعراب : الأول ، أن كلا  
منها مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( أخوك ) فاعل كـ قائم سد مسد الخبر ،  
وكذلك ( أخوك ) فاعل لقائمة سد مسد الخبر ، أما ( الجيش ) فنائب فاعل  
سد مسد الخبر ، لأن الوصف إذا كان اسم مفعول يعرب مرفوعه نائب فاعل .  
والوجه الثاني ، أن ( قائم ) و ( قائمة ) و ( مهزوم ) أخبار مقدّمة ،  
و ( أخوك ) و ( أخوك ) ، و ( الجيش ) مبتدآت مؤخّرة .

أما إذا لم يطابق الوصف المرفوع ما بعده في التذكير والتأنيث ، أي إذا كان  
مفردين وأحدهما مذكر والثاني مؤنث أو العكس ، نحو ( أمي ) أو ( أختي )  
في الامتحان طالبة (؟) وجب إعراب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلاً له ،  
ولا يجوز الوجه الثاني لعدم العاطفة في التأنيث .

ب - تقسيم المبتدأ من حيث التعريف والتذكير :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه  
لا بد أن يكون معلوماً ولو إلى حدّ ما ، وإلا كان الاستناد إليه والحكم عليه أمراً  
لا فائدة فيه ، ولذا يجب أن يكون المبتدأ معرفة بوجه من الوجوه ولا يجوز أن  
يبنى نكرة إلا اسبب أو مستوع . هذا إذا كان المبتدأ خبراً ، أما إذا كان

الابتداء وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يعنى عن الخبر ، فيمكن أن يعنى نكرة دون حاجة إلى مسوغ ، لأنه في هذه الحالة يكن بمنزلة الفعل ، والفعل في مرتبة التكبير ، فشيبه الفعل أو بعبارة أخرى (العمَلُ) يعتبر من مسوغات الابتداء بالنكرة كما سبق أن أوضحه سابق الكلام عن الشاهد :

خيرٌ بنو لُبٍّ فلانتكُ مَسِينياً مَقالة لِهَيْبِ إِذا الطيرُ صرَّت

أمثلة لابتدآت من أنواع المعارف المختلفة :

- ١ - مبتدأ اسم علم : أنور الساداتُ سيابى حكيم .
- ٢ - مبتدأ معرفى بأل : التخطيطُ عاملٌ هامٌ في كسب الوقت وتوفير الجهد والمال .
- ٣ - مبتدأ اسم موصول : الذى أفخر به تقدم الصناعة في مصر في عهد الثورة .
- ٤ - مبتدأ اسم إشارة : هذان الهرمان من عجائب فن العمارة .
- ٥ - مبتدأ ضمير : أنتن طالبات ناجحات .
- ٦ - مبتدأ نكرة مضاف إلى معرفة : تهاون الآباء في تربية أبنائهم جريئة في حق الوطن .

فكل جملة من الجمل السابقة المبتدأ فيها معرفة إما بنفسه وإما بالاضافة إلى معرفة فهو في الجملة الأولى اسم علم وفي الثانية اسم محلى بأل ، وفي الثالثة اسم موصول ، وفي الرابعة اسم إشارة ، وفي الخامسة ضمير ، وفي السادسة اسم نكرة فهو أنها اكتسبها التعريف بإضافته إلى اسم معرفة .



### مسوّغات الابتداء بالنكرة :

ذكرنا أنه لا يجوز أن يجيء المبتدأ نكرة إلا لسبب أو مسوّغ. والمسوّغ الذي يبيّن الابتداء بالنكرة هو أن تحصل فائدة به. ويمكن حصر المواضع التي تحصل فيها فائدة من الابتداء بالنكرة فيما يلي :

- ١ - أن تفيد النكرة العموم .
- ٢ - إن تفيد النكرة الخصوص .
- ٣ - إن تجيء النكرة بعد أداة من الأدوات التي لا تجيء بعدها إلا الأسماء .
- ٤ - أن تقع النكرة في أول الجملة الحالية .
- ٥ - أن تقع جواباً .
- ٦ - أن تكون نكرة عاملة عمل الفعل أو أن تكون في معناه .

### ١ - تفيد النكرة العموم في الحالات التالية .

( أ ) إذ كانت النكرة عاملة بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام . أسماء الشرط نحو ( مَنْ يَقْرَأْ كَرَّمَهُ ) ، و ( مَا تَعْمَلْ أَفْعَلْ ) فـ ( مَنْ ) و ( مَا ) في المثالين السابقين يعربان مبتدأ في محل رفع ، والجملة بعده المكونة من اسم الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ . وأسماء الاستفهام نحو ( مَنْ عِنْدَكَ ؟ ) ، و ( مَا عِنْدَكَ ؟ ) فـ ( مَنْ ) ، و ( مَا ) في الجملةين السابقتين أسماء استفهام كل منهما في محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

( ب ) إذا كانت النكرة عامة بغيرها ، أو بعبارة أخرى إذا كانت نكرة واقعة في سياق استفهام أو نفي . مثال النكرة الواقعة في سياق الاستفهام ( بله ) في ( أأله مع الله ؟ ) ، و ( منى ) في ( هل منى ويك ؟ )

ومثال النكرة الواقعة في سياق النفي ( ما ) في ( ما خل لنا ) ، و ( ما ) في ( ما رجل قائم ) .

( ج ) أن تكون النكرة مبهمه ، نحو قول الشاعر :-

مرسعةٌ زين أرساغيةً به عشمٌ يفتنى أرنيا

حيث قال ( مرسعةٌ زين أرساغيةً ) ووقعت النكرة فيه ( مرسعة ) مبتدأ لأنّ المسكلم قصد الإيهام ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليد

( د ) أن يراد بالنكرة الحقيقية . نحو ( ثمرة ) في ( ثمرةٌ خيرٌ من جرائد ) .

( هـ ) أن يمطف على النكرة بشرط أن يجوز الابتداء بأحد المتماطين

نحو ( طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ) ، ونحو ( قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يقبها أذى ) ، فـ ( طاعة ) في المثال الأول مبتدأ وخبره تقديره ( أمثل من غيرها ) ، و ( قول ) في المثال الثاني مبتدأ وخبره ( خير ) .

٢ - وتفيد النكرة الخصوص ، وتخصيص النكرة يمنحها بعض التحديد

ويضيق دائرة إطلاقها ، والتحديد نوع من التعريف أو معنى آخر تخصص النكرة في الأحوال التالية :-

( أ ) إذا وصفت : وتخصيص النكرة بالوصف يكون انظما أو تقديرًا .  
تخصيصها انظما نحو تخصيص ( عبدٌ ) بالصفة ( مؤمنٌ ) في نحو ( لعبدٌ  
مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ) ، ونحو تخصيص ( رجلٌ ) بالجار والخرور  
( من كرام ) في نحو ( رجلٌ من الكرام عندنا ) .

أما تخصيص النكرة تقديرًا فبنيهم من سياق الكلام كافي نحو ( وطائفةٌ  
قد ألهمهم أنفسهم ) ، إذ أن الصفة هنا مقدرة وإن كانت غير موجودة في الجملة  
وهي تفهم من سياق الكلام ، وتقدرها في المثال السابق ( من غيركم ) ، أي ،  
( وطائفةٌ من غيركم ) . ونحو ( السمن منوان بدرهم ) ، حيث تخصص ( منوان )  
بصفة مقدرة هي ( منه ) ، أي ، ( منوان منه ) .

وقد يكون تخصيص النكرة لأنها تدل على معنى كافي الأسماء المصغرة ،  
( رُجِيلٌ ) في نحو ( رجيلٌ عندنا ) ذلك لأن ( رُجِيلٌ ) في معنى ( رجلٌ صغيرٌ  
عندنا ) ، ونحو ( سوداء ) في قولهم ( سوداء رلود خير من حسناء عقيم ) . ذلك  
أن الف التانيب المسدود في ( سوداء ) تدل على المؤنث فهي بمثابة ( امرأة  
سوداء ) يحذف الموصوف . ومن هذا القسم الذي يكون التخصص فيه مقدرًا ،  
صنيفًا العجب ( ما أفعل ) كما في نحو ( ما أحسن زيدًا ) لأن معناه ( شيء  
عظيمٌ حسنٌ زيدًا ) ، وهذا هو الذي سوَّغ الابتداء به ( ما ) التعجبية النكرة .

فإن كان الوصف غير مخصص ، أو بمعنى آخر إذا لم تنكسب الصفة للنكرة  
التخصص ، لم يجوز أن يُبتدأ بها كما في نحو ( رجلٌ من الناس جاءني ) ،  
فالوصف ، أي الجار والخرور ( من الناس ) لم يكسب النكرة ( رجلٌ ) التخصص  
أي أن الصفة لم تند تخصص النكرة .

ب - إذا أضيفت، وتخصيص النكرة بالاضافة يكون باضافةها إلى نكرة مثلها  
قبل شيوعها، وتصبح في درجة بين المعرفة والنكرة من ناحية التعمين والتعميد،  
نحو تخصيص ( كتاب ) في ( كتابٌ طلل اشتريته ) بأنه كتاب طلل ،  
ونحو ( كتاب علوم وجدته ) حيث خصص الكتاب بأنه كتاب مادة  
العلوم وليس كتاب مادة أخرى .

ج . أن يكون خبر المبتدأ النكرة شبه جملة ( ظرفاً أو مجروراً ) مختصاً بمقدم ما على  
المبتدأ ، الظرف نحو قوله تعالى ( ولدنا مزيد ) ف ( مزيد ) مبتدأ مؤخر وهو  
نكرة . ( ولدنا ) أي الظرف خبر المبتدأ وقد تقدم عليه . والمجرور نحو قوله  
تعالى ( وعلى أبصارهم غشاوة ) حيث يعرب ( غشاوة ) مرفوع وهو مؤخر ،  
( وعلى أبصارهم ) أي الجار والمجرور خبر مقدم .

و يلاحظ أنه لا يجوز تقديم المبتدأ النكرة على الخبر المختص الظرف  
أو المجرور ، كما في نحو ( رجلٌ في الدار ) ، كما لا يجوز تقديم الخبر إن فقد شرط  
الاختصاص لأنه عند ذلك يكون بلا فائدة كما في نحو ( عند رجل مال ) ،  
( لانسان جواب ) .

د - أن تكون النكرة من الأمور الخارقة للعادة نحو ( بقرةٌ تكلمت )  
( امرأةٌ تسلطُ خمسة عشر طيلاً ) .

٣ - والأدوات التي تبنى النكرة بعدها مبتدأ هي :

أ - ( إذا ) المفاجأة : نحو ( أسد ) في قولنا ( خرجت فإذا شاهرٌ  
بالباب ) ، فـ ( أسد ) تعرب مبتدأ و ( الباب ) شبه جملة خبر المبتدأ .

ب - (لولا) . مثل اصطبار في قول الشاعر :

لولا اصطبار " لأودى كل ذى مئة " لما استقلت مطايا من لظمن

فـ (اصطبار) تعرب مبتدأ، خبره محذوف وجوبا تقديره (موجود) والجملة من المبتدأ والخبر جملة الشرط لـ (لولا) . و (لولا) أداة شرط غير جازمه تأتي . بعدها جملتان حصول ، مضمون الجملة الأولى شرط في حصول مضمون الجملة الثانية . فجملة (اصطبار موجود) شرط في حصول الجملة الثانية وهي (لأودى كل ذى مئة) والجملة الأولى بعد لولا ، التي بشرط حصول مضمونها ليحصل مضمون الجملة الثانية تكون دائما جملة اسمية مبتدأ موقعا موجود وخبرها محذوف وجوبا تقديره موجود .

ج - لام الابتداء : ، وقد سميت كذلك لأنها تدخل على المبتدأ في الأصل فكانها الأصل الصدارة في الجملة الاسمية نحو (لرجل قائم) فـ (رجل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة و (قائم) فاعله ضمير مستتر تقديره هو .

د - ( كم ) الخبرية وهي بمعنى ( كثير ) نحو قول الشاعر :

كم عمّة لك يا جبر وخاله . فـ فدعاء قد حابت على عشاري

فقد جاء المبتدأ (عمّة) نكرة لوقوعه بعد (كم) ، التي يجوز أن نعتبرها في هذا البيت استفهامية أو خبرية ، أما جواز أن يكون (عمّة) مبتدأ نكرة بعد (كم) ، الاستفهامية فسيبه أن الاستفهام يخص النكرة ويقلل شيوعها . وأما جواز أن تكون (عمّة) مبتدأ نكرة بعد (كم) الخبرية فسيبه أن (كم) الخبرية تشبه (كم) الاستفهامية في اللفظ ، لذلك أعطيت حكمها قايما للنظير على نظيره .

٤ - وقوع النكرة في أول الجملة الحالية سواء كانت مصدرية بالواو أو كان رابطها الضمير :

ومثل الجملة الحالية المصدرية بالواو ومبتدؤها نكرة ، قول الشاعر :

سرىنا ونجمٌ قد أضاء قد بدا تحييك أخفى ضوءه وكلُّ شارقٍ

حدث وقعت النكرة (نجم) مبدأ في جملة الحال (نجم قد أضاء) المصدرية بالواو .

ومثال الجملة الحالية التي رابطها الضمير نحو قول الشاعر :

الذنب يطرقها في الدهر واحدة وكلُّ يومٍ تراه مديئةٌ بيدي

حدث جاءت النكرة (مديئة) في جملة (مديئة بيدي) مبتدأ لأنها في جملة الحال ، وجملة الحال هنا الرابط فيها ضمير المتكلم (الياء) يعود على صاحب الحال .

٥ - وقوع النكرة جواباً لسؤال ، نحو (رجلٌ) في جواب نحو (من هناك؟) ، والتقدير (عندي رجل) .

٦ - وتكون النكرة عاملة عمل الفعل ، أو عبارة أخرى التي ترفع أو تنصب ، أو تجر اسماً بعدها .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة رفعاً ، أي التي ترفع اسماً بعدها (قائمٌ الزيدان) في حالة مجوز أن يجيء الوصف مبتدأ مع عدم اعتماده على نفي أو استفهام ، ف (قائم) اعرابه مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف

لأنه مثنى ، والوصف هو الذى عمل الرفع فى ( الزيدان ) لأن ( قائم ) هنا يعمل هنا يعمل عمل فاعله ( يقوم ) .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة نصيبا ، أى التى تنصب اسما بعدها ، قول رسول الله صلى عليه وسلم ( أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهىٌ عن منكرٍ صدقةٌ ) و ( رشيدٌ فى الخير خير ) و ( أفضل منك عندنا ) ، إذ أن ( معروف ، ومنكر ) فى المثال الأول ، و ( خير ) فى المثال الثانى و ( كاف الخطاب ) فى المثال الثالث فصلات مجرورة لفظا بمعروف الجر ( الباء وهن وفى ومن ) غير أن محلها النصب .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة جرا ( خمس صلوات كتبهن الله ) ، و ( عمل بر يزين ) ، و ( مثلك لا يبخل ) ، و ( غيرك لا يجود ) ، فقد أضيفت النكرة ( خمس ) فى المثال الأول إلى ( صلوات ) ، و ( عمل ) فى المثال الثانى إلى ( بر ) ، و ( مثل ) فى المثال الثالث إلى الضمير ( كاف الخطاب ) ، أيضا ، أو بعبارة أخرى فقد عملت النكرة الجر فى الاسم بعدها .

و- يكون النكرة فى معنى الفعل إذا أريد بها الدعاء نحو ( سلامٌ على آل ياسين ) ونحو ( ويلٌ للعطفين ) . وكذلك إذا قصد بها التعجب نحو ( عجبٌ لزيد ) ، ونحو قول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتى      فيكم على تلك القضية أهجب

حيث جاء المبتدأ ( عجب ) نكرة لأن هذه النكرة فى معنى الفعل

( أهجب ) .

نظام الجملة الاسمية : تتألف الجملة الاسمية من مبتدأ يقع في صدر الكلام ،  
ومن خبر يليه ، فضلا عما يتصل بهما من متعلقات كالنعت والتمييز والحال  
وغيرها نحو ( الرئيسُ نفسه حضر - والكتابُ خيرٌ صدق ) .

فالأصل إذا في تركيب الجملة الاسمية أن يجيء المبتدأ أولا ، ثم الخبر بعده  
ولكن يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، غير أن المبتدأ في بعض المواضع  
يجب أن يجيء على الأصل ، أي ملازما لموضعه متقدما على الخبر ، ولا يجوز أن  
يجيء بعد الخبر في هذه المواضع وإلا اعتبرت الجملة خطأ من حيث التركيب  
مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر :-

١ - عند الخوف من التباس المبتدأ بالخبر والمكس :

ويكون ذلك عندما يكون المبتدأ والخبر متساويين من حيث التعريف والتكبير  
بلاقرينة تساعد على تمييز أحدهما عن الآخر . مثال المبتدأ والخبر المتساويين  
في التعريف ( زيدٌ أخى ) ، ف ( زيدٌ ) و ( أخى ) متساويان في التعريف  
ويصلح أن يخبر عن كل منهما بالآخر . وفي هذه الحالة يجب أن يتقدم ما أصله  
التقديم ( المبتدأ ) ويتأخر ما أصله التأخير ( الخبر ) حتى لا يحدث خلط  
أو التباس ففي هذا المثال إذا كان من تحدته يعرف ( زيدا ) ولكنه لا يعرف  
أنه أخوك قلت ( زيدٌ أخى ) أما إذا كان يعرف أن لك أخا ولكنه  
لا يعرف اسمه فيجب أن تقول ( أخى على ) وفي مثل هذه الحالة يجب تقديم  
المبتدأ أي المتحدث عنه موضوع الكلام .

ومثال المبتدأ والخبر المتساويين في التكبير ( أكبرُ منك سناً أكثرُ منك  
خبرةً ) أو ( أفضلُ منك أفضلُ مني ) ، فإن كل واحد من الوصفين في الجملتين  
صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمدة في الجورور بعده . وعلى هذا الأساس فالمبتدأ هو



(أكبر) و(أفضل) الأول ، والخبر هو (أكثر) و (أفضل) الثاني  
ويجتمع في هذا الموضع تقديم الخبر لثلاثا . ياتيس بالمبتدأ فيعكس المعنى لعدم  
وجود القرينة التي تساعد على التمييز بين المبتدأ والخبر .

أما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تساعد على التمييز بين المبتدأ  
والخبر ، فيصح تأخير المبتدأ دون خوف اللبس . والقرينة اللفظية نحو  
(صالح) في (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ) إذ من الواضح أن (رجل) هو المبتدأ ،  
و(حاضر) هو الخبر . ذلك أن المخصص بالوصف (صالح) هو المبتدأ سواء  
تقدم أو تأخر ، هل حين أن الخبر هو (حاضر) لأنه غير مخصص ، وخلاصه  
القول أن الوصف في المثال السابق يعتبر قرينة لفظية ساعدت على تعيين كل  
من المبتدأ والخبر فن تم يصح تقديم الخبر وتأخيره لأنه دون حدوث خلط  
أو التباس .

والقرينة المعنوية نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية  
هي القسبية الحقيقي ، إذ أن (أبو يوسف) مشبه ، و (أبو حنيفة) مشبه  
به ، ف(أبو يوسف) هو المبتدأ ، و (أبو حنيفة) هو الخبر سواء تقدم أو تأخر .

ومن أمثلة إقرينة المعنوية أيضا قول الشاعر :

بنونا بتو أبناثنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فعل الرغم من أن (بنونا) جاء متقدما على (بنو أبناثنا) ، وأنها متساويان  
في التعريف ، كما أنهما متساويان في مرتبة التعريف لأن كل واحد منهما  
معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، على الرغم من ذلك  
فإن (بنونا) هو الخبر ، و (بنو أبناثنا) هو المبتدأ ، وسبب ذلك وجود

قرينة معنوية تدل على كل من المبتدأ أو الخبر ، وتعيّن أحدهما للابتداء ،  
والآخر للاخبار به عن المبتدأ ، وتفسير ذلك أن الشاعر يقصد اثبات أن أبناء  
الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والمطف عليهم . وبما أن الخبر هو محط  
الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه ، وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبرا  
أى ( بنونا ) والتقدير : ( بنو أبنائنا مثل بنونا ) وعلى ذلك فالجملة هي ( بنو  
أبنائنا بنونا ) .

### ٣ - عند الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل :

أو بعبارة أخرى إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستمر يعود على  
المبتدأ نحو ( زيد قائم ) و ( هند تقوم ) ، فلو قدم الخبر ( قام ) و ( يقوم )  
فقول ( قام زيد ) ، و ( تقوم هند ) ، لالتبس المبتدأ بالفاعل مع أننا لا نريد  
أن نأتى بجملة فعلية بل إننا غرضنا خاصا في التعبير بجملة اسمية لذا وجب  
تقديمه .

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاث حالات لا تعتبر من هذا

القسم ، هذه الحالات هي :

( أ ) إذا كان الخبر صفة نحو ( زيد قائم ) . فيصح أن نقول ( قائم زيد )  
دون أن يحدث لبس ، لأنه من الواضح أن ( قائم ) هو الخبر ، و ( زيد )  
هو المبتدأ ، ذلك لأن الوصف لا يصح أن يكون مبتدأ إلا إذا كان معتمدا على  
نفي أو استفهام .

( ب ) إذا كان الخبر فعلا رافعا لاسم ظاهر نحو ( زيد قام أبوه ) ،

(زيد) مبتدأ ، و (قام) . فعل ، ماض ، و (أبوه) أبو فاعل (قام) وهما  
الدائب في محل جر مضاف إليه . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ . ويصح في هذه الجملة أن نقول (قام أبوه زيد) إذ من  
الواضح أنه لا يخاف فيه اللبس ، ذلك أن (قام أبوه) جهة موقعها خير ،  
وفاعل (قام) موجود وهو (أبوه) وليس ما يدعو لأن يلتبس به (زيد)  
وهو المبتدأ .

( ٢ ) إذا كان الخبر فعلاً فملا دافماً لضمير بارز نحو (أخوك قاما) ، فيصح  
أن يقال (قاما أخوك) ، ذلك أنه ما من شك في أن (أخوك) مبتدأ ،  
لأن الفعل (قام) فاعله موجود وهو الضمير (الف الاثنين) .

٣ - إذا قصر الخبر أو انحصر في المبتدأ ، أو بسببارة أخرى إن اقترن  
الخبر بـ (إلا) معنى أو لفظاً المقصور هو الاسم الذي يكون بهـ (إلا)  
فإذا أردنا أن نقصر المبتدأ على الاتصاف بالخبر وجب تقديم الخبر ،  
وتأخير المبتدأ ، والعكس صحيح .

مثال الخبر المقترن بـ (إلا) معنى نحو (إمّا أنت نذير) فد (نذير) وهو  
الخبر مقترن بالأ في المعنى ، إذ معنى الجملة (ما أنت إلا نذير) ، فقصر  
الضمير (أنت) على كونه نذيراً ، فلو أّخر المبتدأ عن الخبر فتبيل (إمّا نذير  
أنت) أو (ما نذير إلا أنت) لتغير المعنى وصار له معنى آخر يخالف المعنى  
الأول لأنه صار قصرنا للنذير على الضمير بالادعاء بأنه لا نذير سوى الخاطيء .

ومثال اقتران الخبر بالانفصال نحو (ما محمد إلا رسول) (رسول)  
فما قصر محمد على كونه رسولا ، ما إذا قلنا (ما رسول إلا محمد) لتعرف

المعنى فتصر الرسول على محمد ، أى أنه لا رسول غيره ، وهذا بالطبع غير صحيح ،  
فإذا كان الخبر مقترنا بـ ( إلا ) وجاء متقدما على المبتدأ فإن ذلك يكون  
للضرورة الشعرية كما فى نحو قول الشاعر :

فيارب هل إلا بك النصر يُرجى عليهم ، وهل إلا عليك المولى ؟  
حيث قدم الشاعر الخبر المقرون بيلا لفظا ( بك ) فى شطر البيت الأول ،  
( عليك ) فى شطر البيت الثانى ، على المبتدأ ( النصر ) فى شطر البيت الأول ،  
و ( المولى ) فى شطر البيت الثانى ، والأصل ( هل النصر إلا بك ) ، و ( هل  
المولى إلا عليك ) .

٤ - إذا كان المبتدأ لفظا من الألفاظ التى يجب أن تصدر الكلام :

واللفظ قد يتصدر الكلام بنفسه كما إذا كان :

اسم استفهام نحو ( من فى الدار ؟ ) ، و ( من لى غيرك ؟ ) ، و ( ما بك ؟ ) ،  
فـ ( من ) و ( ما ) هنا كذايتان عن المبتدأ ، وإنما وقعا صدرا لأنهما استفهام  
والاستفهام له الصدور فى الكلام .

أو اسم شرط نحو ( من يقم أقم معه ) .

أو كم الخبر وهى اسم بمعنى كثير نحو ( كم عبيد لزيد ) ، و ( كم أمهات  
يحملن تربية أطفالهن ) .

أو اسم تعجب نحو ( أحسن بزيد ) أو ( ما العجوبة نحو ) ( ما أحسن  
زيداً ) .

أو ضمير الشأن نحو ( هى الدنيا تهلى و تمنع ) و ( هى الأيام دول ) ، و ضمير

الشأن أو القصة هو الضمير الذي لا يمسود على مذكور قبله ، ويفسر بمجملته  
بعنه .

وقد يتصدر اللفظ الكلام لأنه مشبهٌ للكلمة المستحقة للتصدير ويكون ذلك  
إذا كان المبتدأ اسم موصول خبره مقترن بالفاء ، أو بعبارة أخرى إذا شبه المبتدأ  
باسم الشرط نحو ( الذي يأتيه فله درهم ) ( فالذي ) مبتدأ ، وصلته جملة  
( يأتيه ) وخبره جملة ( فله درهم ) . وقد شبه اسم الموصول ( المبتدأ ) في هذا  
المثال باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وتوحيده سبباً ، ولهذا  
دخات الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط

وقد يتصدر اللفظ الكلام بخبره ، أو بعبارة أخرى إذا اقترن المبتدأ بالفظ  
من الألفاظ التي لها صدر الكلام .

وماله صدر الكلام من الألفاظ إما أن يكون متقدماً على المبتدأ أو متأخراً  
عنه : -

مثال الألفاظ التي لها صدر الكلام وتجيء متقدمة على المبتدأ لام الابتداء  
كافي نحو ( لزيد قائم ) ، ( فزيد ) مبتدأ ، و ( قائم ) خبر ، و ( زيد ) هنا  
واجب التقديم على الخبر لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء . ذلك أن لام  
الابتداء تدخل على المبتدأ ، وهي ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم  
الصدر وجب تقديمه .

ولا يعتبر من هذا التسم قول الشاعر :

أمّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ

فإن ( أم الحُلَيْسِ ) مبتدأ ، و ( اللام ) يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : أنها زائدة ، و (عجوز) ، خبر المبتدأ ( أمّ الحَلَيْسِ ) .  
الوجه الثاني : أن التقدير (لمى عجوز) ، وتكون لام الابتداء داخلة  
على المبتدأ الثاني ( هي ) ، و (عجوز) خبر المبتدأ الثاني وجملة ( هي عجوز ) في محل  
رفع خبر المبتدأ الأول ( أمّ الحَلَيْسِ ) .

والوجه الثالث : أن الشاهد شدّ فيه تقدم المبتدأ مع دخول لام الابتداء  
على خبره ، إذ كان حقّه في هذه الحالة أن يتقدم الخبر على المبتدأ .

ومن الشواهد الشاذة على هذه الفاهمة أيضاً قول الشاعر :

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ بَيْلُ الْمَلَأِ وَيُسْكِرُهُمُ الْأَخْوَالَا

حيث قدّم الخبر ( خالي ) على المبتدأ ( لانت ) ، على الرغم من أن المبتدأ  
مقترن بلام الابتداء لها صدر الكلام . وهذا هو سبب شذوذه .

وقد يعنى ماله صدر الكلام متأخراً عن المبتدأ ، ويحدث ذلك إذ  
أضيف المبتدأ إلى ماله صدر الكلام ، أو بمبارة أوضح إذا أضيف المبتدأ  
إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، نحو ( غلامٌ مَنْ فِي الدَّارِ ) ، فـ ( غلام )  
مبتدأ ، و ( مَنْ ) اسم استفهام مضاف إليه ، و ( فِي الدَّارِ ) شبه جملة خبر  
المبتدأ . ونحو ( غلامٌ مَنْ يَقُمُ أَقْرَبَ مَعَهُ ) ، فـ ( غلام ) مبتدأ ، و ( مَنْ ) اسم  
شرط مضاف إليه ، و ( يَقُمُ ) فعل الشرط ، و ( أَقْرَبَ ) جملة فعلية في محل رفع  
خبر المبتدأ ، و جواب الشرط محذوف سدّ مسدّد خبر المبتدأ . ونحو ( مالكم  
رجل عندك ) ، فـ ( مال ) مبتدأ ، و ( كم ) خبرية مضاف إليه ، و ( رجل )  
خبر كم الخبرية مجرور بالانضافة إليها ، و ( عندك ) خبر المبتدأ .

والخلاصة ، أن ما يستحق صدر الكلام سبعة أشياء هي : ما التعجبية ،  
ومن الاستفهامية ، ومن الشرطية ، وكم الخبرية ، واسم الموصول المقترب ،  
خبره بالفناء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ماله الصدارة ، وضمير الشأن ،  
فاذا أضيف المبتدأ إلى أحدها وجب تقديمه على الخبر .

المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا :

المبتدأ والخبر كما هرفناهما ركنا الجملة الاسمية الاذنان لا يمكن الاستغناء  
عن أى واحد منهما . فاذا وجدنا جملة يدل ظاهرها على وجود ركن منهما  
دون الركن الآخر ، فهذا لا يعنى أن الجملة قائمة بركن واحد ، إنما يعنى أن الركن  
الآخر محذوف ، والمحذوف فى حكم الموجود ، ذلك أن معنى الجملة لا يتم  
إلا بتقدير الركن المحذوف . وهناك مواضع نجد فيها الخبر ولا نجد المبتدأ ،  
ومواضع نجد فيها المبتدأ ولا نجد الخبر . هذه المواضع يمكن تعديدها .

والركن المحذوف قد يكون جائز الحذف ، وقد يكون واجب الحذف .  
والواقع أن المبتدأ يجوز حذفه إذا وجد ما يدل عليه . ومعنى أنه جائز الحذف ،  
أننا أن نذكره وأن نحذفه ، والجملة فى كلتا الحالتين تكون صحيحة .  
ومثال حذف المبتدأ جوازا قوله تعالى (من أهل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فسيماها)  
حيث حذف مبتدأ كل من الخبرين ( فلنفسه ) ، و ( فسيماها ) لوجود قرينة  
تدل على كل منهما . والقرينة التى تدل على مبتدأ الخبر الاول ( فلنفسه )  
هى الفعل ( عمل ) ، إذ التقدير ( من عمل صالحا فعمله لنفسه ) ، والقرينة  
التي تدل على مبتدأ الخبر الثانى ( فسيماها ) هى الفعل ( أساء ) ، إذ التقدير  
( ومن أساء فإساءته عليها ) .

وقد يحذف المبتدأ وجوبا ، أو قصد أنه في هذه الحالة لا يذكر المبتدأ في الكلام وإذا ذكر صارت الجملة خطأ من الناحية التركيبية . ويمكن حصر المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا فيما يلي :

١ - أن يسكون خبر المبتدأ المحذوف نعتا مقطوعا للذم أو المدح أو الترحم .  
فالذم نحو ( أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ ) والمدح نحو ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ )  
والترحم نحو ( أَهْتَ يَا رَبِّ هَبْكَ الْمَسْكِينِ ) ، فد (عدو) و (الحميد) و (المسكين)  
صفات ، وكان الواجب أن تتبع كل صفة منها موصوفها في الأعراب فتجر  
( هــو ) و ( الحميد ) لأن موصوفيهما مجروران ، وتنصب ( المسكين ) لأن  
موصوفها منصوب . ونظراً لأن هذه النعوت أو الصفات ذكرها غير ضروري  
لتعيين الموصوف ، وأن الغرض الأساسي منها ذم الموصوف أو مدحه أو الترحم  
عليه ، فقد قطعت هذه النعوت لهذا السبب عن موصوفاتها ، ورفعت على أن  
تسكون كل صفة منها ركناً أساسياً في جملة اسمية جديدة مستقلة ، تقديرها  
( أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ الْمَسْهُومِ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ ) ، و ( الْحَمْدُ لِلَّهِ هُوَ الْحَمِيدِ )  
و ( أَهْتَ يَا رَبِّ هَبْكَ هُوَ الْمَسْكِينِ ) وعلى ذلك فإن النعت المتطوع للذم  
أو المدح أو الترحم يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا ، يقدر بالضمير أو بالمدح  
أو المنسوم ، أو الترحم عليه .

٢ . أن يسكون خبر المبتدأ المحذوف مصدراً نائياً عن فعله ، أو بعبارة  
أخرى جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، أي يفعل المصدر ، والمقصود أننا نلفظ  
بالمصدر عوضاً عن النطق بالنمل ، نحو ( سَمِعُ طَاعَةَ ) ، و ( عَزَاءُ جَمِيلٍ ) ،  
( شَكَرُ الْعَاجِزِ ) ، ( صَبْرٌ فِي الشَّدَائِدِ ) ، ونحو قول الشاعر :



فقلت : حنانٌ ، ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بلخي عارفٌ

(فسمعٌ) ، و (طاعة) ، و (عزاءٌ) ، و (شكرٌ) ، و (صبرٌ) ،  
و (حنانٌ) ، مصادر بدأت بها الجمل الخمس . ومن الواضح أن معنى الجملة في كل  
منها لا يتم إلا بتقدير محذوف . وقد ذكرنا أن كل مصدر من هذه المصادر  
ينوب عن فعله الذي حذف وجوباً . إذن فهذا المحذوف في الأصل فعل ينصب  
المصدر . وعلى ذلك تكون الأمثلة في الأصل (أسمعُ ممماً وأطعمُ طاعةً) ،  
و (أعزى عزاءً جيلاً) ، و (أشكرُ شكرَ العاجز) ، و (أصبرُ صبراً  
في الشدائد) ، و (أحن حناناً) . ولكن يتصد الوصول إلى الثبات والقيام  
رفعت هذه المصادر وجعلت أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً بدلاً من الأفعال  
المحذوفة وجوباً ، فصار تقدير المحذوف في المثال الأول (أمرى) ، وفي المثال  
الثاني (عزائي) ، وفي المثال الثالث (شكري) ، وفي المثال الرابع (صبري)  
وفي المثال الخامس (أمرى) . وعلى ذلك يكون المحذوف المنتدب هو المبتدأ  
والذي ذكر المنطوق به هو الخبر .

ب - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مخصوص (نعم . ونس) المنجز :  
نحو (أنور) في قولنا (نعم الحاكم أنور السادات) ، و (الكذب) في (بئس  
الخلق الكذب) . ذلك أن مخصوص خفيين الفعلين الماضيين الجامدين الموضوعين  
للمدح والذم يجوز في إعرابه وجهان :

الأول : أن يعرب مبتدأ مؤخرًا والجملة التي قبله المكوّنة من فعل المدح  
أو الذم ، وطاعله ، في محل رفع خبر مقدم .

الناسي : أن يعرب خبرا . وفي هذه الحالة تكون الجملة الأولى المكوّنة من فعل المدح أو الذم ، وفاعل فعل المدح أو الذم ، مستقلة . ويكون مخصوص ( نعم أو بئس ) المعرب خبرا في جملة أخرى مستقلة ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره ( الممدوح ) أو ( المذموم ) .

وهذا نموذج لأعراب مخصوص فعل المدح أو الذم في الحالتين :

بئس خلق المرء النفاق .

بئس : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

خلق : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة :

المرء : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

النفاق : يجوز فيها وجوهان من الإعراب :

١ - خبر لمبتدأ محذوف تقديره ( المذموم ) أي ( المذمومُ النفاقُ ) .

٢ - مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره متقدم وهو الجملة الفعلية

السابقة عليه ( بئس خلق المرء ) .

أما إذا تقدم مخصوص فعل المدح أو الذم عليه ، فإنه يعرب حينئذ

مبتدأ لا غير . وعلى ذلك يكون أعراب ( زيدٌ نعم الرجل ) هكذا .

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

نعم : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

الرجلُ : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ( زيد ) .

٤ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف وجوباً مشهوراً بالقسم ، نحو ما حكى عن العرب ( في ذمتي لأفعلن ) ، و ( في عنقي لقد ثابتت حتى فزت ) و ( في ذمتي ) ، و ( في عنقي ) بشر بالقسم بدليل أن لام القسم داخلة فيها على الفعل المضارع ، وعلى الفعل الماضي المسبوق بقده ، وتقدير المبتدأ المحذوف ( عهد أو ميثاق أو بين ) أي ، ( في ذمتي عهد لأفعلن كذا ) ، و ( في عنقي بين لقد ثابتت حتى فزت ) وقد حددنا المحذوف بأنه المبتدأ في هذا الموضع ذلك أن شبه الجملة ( في عنقي ) أو ( في ذمتي ) لا يصح أن تعرب مبتدأ ، ولا بد من أن تعرب خبراً متديماً والمحذوف وجوباً مبتدأ مؤخرًا . و ( لأفعلن ) أو ( لقد ثابتت ) جواب القسم ، والمبتدأ محذوف وجوباً في هذا الموضع لأن جواب القسم يستلزمه .

## الخبر

تعريف : هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف السابق ذكره نحو (عامل) في (الصناعة عاملٌ هامٌ في رُقي الأمم) ، ونحو (سبب) في (الاهمال سببٌ كثيرٌ من الحوادث).

وعند التعريف يخرج فاعل الفعل نحو (جاء محمدٌ) ، وفاعل اسم الفعل نحو (عيمات العتيق) ذ (محمدٌ) ، و (العتيق) لا يعرفان خبرين لأن شرط الخبر أن يكون في جملة أهمية مبدوءة بمبتدأ ، أى باسم ، و (محمد) ، و (العتيق) لو سامع مبتدأ . كما يخرج فاعل الوصف فهو لا يسمى خبراً وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ ، نحو (أحاربُ الجندى) ، فإن (الجندى) في هذه الجملة وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ الوصف ، وهو (محارب) ، فإنه إنما يسمى فاعلاً مسدداً للخبر ولا يسمى خبراً.

أنواع الخبر :

يجبُ الخبر على ثلاثة أنواع :

١ - خبر مفرد ، ٢ - خبر جملة ٣ - خبر شبه جملة .

أولاً : الخبر المفرد : المفرد في باب « المبتدأ والخبر » معناه أنه ليس جملة ولا شبه جملة . والاسم المفرد قد يدل على الواحد نحو (الطائر نسيطٌ) ، أو على المتنى نحو (الطالبتان مسافرتان) ، أو على الجماعة نحو (المجدون ناجحون) ، و (الناجحات فرحات) ، و (الأشجار باسقات) .

وينقسم الخبر المفرد إلى قسمين : جامد ، ومشتق أى صفة ، والمقصود بالاسم الجامد ، الاسم الذي لا يشمر بمبنى الفعل الموافق له في المادة بحسب

القياس الاستعمالي ، نحو ( زيد ) ، فإنه لا يدل على معنى ( زاد المسال زيادة ) ،  
ونحو ( أسد ) إذا قصد به ( شجاع ) ، فإنه وإن كان في الاستعمال يُشعر بمعنى  
الفعل ( شجع ) ، لكنه بمعنى فعل غير منفق معه في مادته ، ونحو ( صاحب ) ،  
فإنه وإن كان مشعرا بمعنى الفعل ( صحب ) ولكن هذا بحسب القياس الأصلي  
لا القياس الاستعمال ، ذلك أن هذا المعنى قد زال بحسب الاستعمال ،  
لذلك فكلُّ من ( زيد وأسد وصاحب ) ، يعتبر من الأسماء الجامدة عند  
النحاة .

والاسم الجامد الواقع خبر اليتحمل ضمير المبتدأ ، فنحو ( زيد ) في ( هذا زيد ) ليس  
فيه ضمير يعود على المبتدأ ، أما إذا قلنا الاسم الجامد المشتق فإنه في هذه  
الحالة يتحمل ضمير المبتدأ . فإذا قلنا ( زيد أسد ) وقصدنا أن ( زيد  
شجاع ) فإن الخبر ( أسد ) يتحمل الضمير الذي يتجمعه الوصف أو بعبارة  
أوضح يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، وهو يقدر في هذه الجملة  
بـ ( هو ) . أما إذا قصدنا تشبيه زيد بالأسد باضمار حرف التشبيه وهو الكاف على  
تقدير ( زيد كالأسد ) ، أو إذا قصدنا المبالغة ، أي أن زيدا هو الأسد  
نفسه ، لم يتحمل الخبر ضمير المبتدأ .

والمقصود بالاسم المشتق الاسم الذي يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة  
بالنظر إلى القياس الاستعمال نحو ( قائم ) فإنه يدل على معنى الفعل ( قام )  
فإذا جاء خبرا كافي نحو ( زيد قائم ) فإنه يتحمل ضمير المبتدأ ، أو بعبارة  
أخرى يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، ولا بد أن يكون هذا الضمير  
مستترا ، فهو ( الزيدان قائمان - والزيتون قائمون - والمهندات قائمات )  
فالخبر فيها كلها فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، أما الألف في ( قائمان ) ،

والواو في ( قائمون ) والألفا والتاء في ( قائمات ) فهي حروف تدل على  
القنسية والجمع .

وهناك حالتان لا يتحتمل فيها الخبر الاسم المشتق ضمير المبتدأ . هاتان  
الحالتان هما :

( أ ) إذا رفع الوصف أو المشتق الاسم الظاهر ، أو بعبارة أخرى إذا جاء  
فاعل الاسم المشتق اسما ظاهرا كما في نحو ( زيدٌ قائمٌ أبوه ) ، فـ ( زيد )  
مبتدأ ، و ( قائم ) خبر المبتدأ ، و ( أبوه ) فاعل الوصف مرفوع بالواو لأنه  
من الأسماء الخمسة ، وهاء الغائب ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

( ب ) إذا رفع الوصف الضمير البارز ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل  
الوصف ضميرا بارزا ، نحو ( زيد قام أنت إليه ) ، فـ ( زيد ) مبتدأ  
مرفوع بالضممة الظاهرة ، و ( قائمٌ ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ،  
و ( أنت ) ضمير بارز يقع فاعلا للوصف في محل رفع ، و ( إليه )  
جار ومجور .

وصيب عدم تحمل المشتق للضمير المستمر الذي يعود على المبتدأ في هاتين  
الحالتين ، أن الفعل الواحد أو الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل يرفع فاعلا  
واحد ولا يصح أن يكون له فاعلان . وقد استوفى المشتق في الحالتين السابقتين  
فأهله فهو في الحالة الأولى اسما ظاهرا ، وفي الحالة الثانية ضميرا بارزا ، لذا  
فهو في غنى عن أن يرفع ضميرا مستترا .

ويبرز الضمير الذي يتحملة الخبر الوصف ، أو بمعنى آخر يظهر الضمير  
المستمر في الوصف إذا جرى الوصف على غير من هو له ، أي إذا كان الوصف

الواقع خبراً صفة لغير مبتدئه ، نحو (غلام هند ضاربه هي) ، فالوصف (ضاربة) يجرى على (هند) لا على (الغلام) ، أي أنه صفة لمن لا للغلام ، لذلك برز الضمير المستتر في الوصف ، أي ضمير الفاعل ( هند ) وهو ( هي ) ، لأنه لو لم يبرز لتغير المعنى إذ ربما يُظن أن الضارب هو الغلام لا هند .

ومما هو جدير بالذكر أن الضمير المستتر في الوصف الجارى على غير ما هو له في المثال السابق ، على الرغم من أن استناره لا يحدث لبساً ، ذلك أن تأنيث الوصف (ضاربة) يدل على أن الفاعل هو هند لا الغلام .

وإذا كان النحاة يوجبون إظهار الضمير المستتر في الوصف الجارى على غير ما هو له ، حتى دون أن يحدث استناره لبساً ، فأنهم يرون أن إظهار الضمير المستتر في الوصف الجارى على غير مبتدئه إذا أحدث لبساً واجب . ومثال ذلك قولنا ( غلام زيد ضاربه ) فن الواضح أن استنار ضمير فاعل الضرب في هذا المثال يحدث لبساً ، فقد يتوهم البعض أن فاعل الضرب هو الغلام فينقلب المعنى ، لذلك يجب إبراز ضمير الفاعل تجنباً لهذا القيس فيقال ( غلامٌ زيد ضاربه هو ) فهنا الغائب تعود على المبتدأ ، و ( هو ) يعود على زيد .

وقد ألزم البصريون إبراز ضمير الوصف الجارى على غير مبتدئه مطلقاً سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . أما الكوفيون فقد عمسوا بإبراز الضمير في حالة الإلباس خاصة .

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون في هذا الموضوع قول الشاعر :

قومي ذرا الجذ بانوها وقد علمت - بكنه ذلك عدنان<sup>١</sup> وقحطان

والشاهد في هذا البيت في قوله ( بانوها ) حيث لم يبرز ضمير الفاعل المستتر في الوصف لأمن اللبس . وتفسير ذلك أن ( قومي ) مبتدأ ، وخبر هذا المبتدأ جملة اسمية هي ( ذرا الجذ بانوها ) والمبتدأ في هذه الجملة الاسمية التي تقع خبراً هو ( ذرا ) ، فـ ( ذرا ) إذن مبتدأ ثانٍ ، و ( الجذ ) مضاف إليه مجرور بالكسرة و ( بانوها ) أصله ( بانون ) وهو خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون حذفته بالإضافة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره ( هم ) يعود على ( قومي ) و ( ها ) ضمير في محل جر مضاف إليه يعود على ذرا وأصله بانوذرا الجذ . ومن الواضح أن الوصف هنا وهو ( بانون ) جرى على غير مبتدئه ( ذرا ) ذلك لأن الذرا مبنية لا بانية ، ولأن المعنى يدل على أنه يصف ( قومي ) .

وكان الواجب في هذه الحالة أن يبرز الضمير المستتر في الوصف ( بانوها ) فنقول ( بانيتها هم ) على رأى البصريين . ولكن لأمن اللبس والخطأ لم يبرز هذا الضمير وقال ( بانوها ) . ويستشهد الكوفيون بهذا البيت على رأيهم في أن الضمير لا يبرز إلا إذا كان امتثاره يحدث ليسا ، وفيما عدا ذلك فلا داعي لإبرازه .

ثانياً : الخبر الجملة :

يتقسم الخبر الجملة إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية

مثل الخبر الجملة الاسمية ( مصر أبنانوها مكافرون ) ، فـ ( مصر ) مبتدأ ،



فاذا أردنا أن نعيّن الخبر وجدنا أنه لا يمكن أن يكون لفظ (أبنائوها) بمفرده كما أنه لا يمكن أن يكون لفظ (مكافحون) بمفرده ، ولا يصح المعنى في هذا المثال إلا إذا اعتبرنا أن الخبر هو (أبنائوها مكافحون) كلها . وإذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه عبارة عن جملة اسمية المبتدأ فيها (أبناء) والخبر (مكافحون) .

ومثال الخبر الجملة الفعلية (الصحف أسهبت في وصف أزمة السودان) . فمن الواضح أن هذه الجملة اسمية مبتدؤها (الصحف) ، وخبره (أسهبت) ، فاذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه فعل ، ومن المعلوم أن لكل فعل فاعل ، وفاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر (هي) الذي يعود على (الصحف) . وإذن فخير المبتدأ في هذه الجملة هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (أسهبت) وفاعله الضمير المستتر .

والخبر الجملة سواء أكان جملة اسمية أو جملة فعلية إما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو أن يكون معناه غير معنى المبتدأ .

فاذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ من حيث المعنى ، فهي لا تحتاج إلى رابط يربطها به ، نحو (هو الله أحد) ف (هو) مبتدأ ضمير شأن مبني على الفتح في محل رفع ، و (الله) مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و (أحد) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره (الله أحد) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر هذه ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى . ونحو قوله تعالى (فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) ، ف (هي) ضمير

القصة في محل رفع مبتدأ ، و (أبصار) مبتدأ ثان مرفوع بالضمه ، (شاخصة) خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمه ، و (الذين) اسم موصول في محل جر مضاف إلى (أبصار) ، و (كفروا) جملة العلة لا محل لها من الأعراب وهي مكونة من الفاعل (كفروا) والفاعل واو الجماعة . والجملة من المبتدأ الثاني (أبصار) وخبره (شاخصة) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (هي) . ويلاحظ أن جملة الخبر لا تشمل على رابط يربطها بالمبتدأ ذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى .

يرى بعض النحاة أن من هذا القسم قولهم (نطقى الله حسبي) فهـ (نطقى) مبتدأ أول وياه المتكلم مضاف إليه ، و (الله) مبتدأ ثان ، و (حسب) خبر المبتدأ الثاني ، و ياه المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر ليس فيها ما يربطها بالمبتدأ لأن (الله حسبي) هو نفس المنطوق أى المبتدأ .

أما إذا كانت جملة الخبر غير المبتدأ في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له ، أو بعبارة أخرى لا بد من اشتغالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط يكون أحد ثلاثة :

- ١ - اسم بمعنى المبتدأ .
- ٢ - اسم بلفظ المبتدأ ومعناه .
- ٣ - اسم أهم من المبتدأ .

الاسم الذي يعنى المبتدأ الذي تشمل عليه جملة الخبر يكون :

( أ ) ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، نحو ( زيد قائم أبوه ) ( زيد ) مبتدأ ، وجملة ( قائم أبوه ) خبر المبتدأ ، وهاء الغائب في ( أبوه ) ضمير ظاهر يعود على المبتدأ ( زيد ) ، ولا بد أن يطابق هذا الضمير المبتدأ في أفراده وتنقيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيته نحو ( البنت أبوها مسافر ) ( الوالدان أبوهما مسافر ) ( الرجال أبوهم مسافر ) .

( ب ) ضميراً مقدرًا يعود على المبتدأ ، نحو ( السمن منوان بدرهم ) ، فد ( السمن ) مبتدأ ، وجملة ( منوان بدرهم ) في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر لا تشمل على ضمير ظاهر يعود على المبتدأ ( السمن ) ، غير أن صحة المعنى تستلزم تقدير ضمير يعود عليه ، والتقدير ( السمن منوان منه بدرهم ) ، وهاء الغائب في ( منه ) المقدره تعود على المبتدأ . ونحو قراءة ابن عامر للآية الكريمة ( وكلّ وعد الله الحسنى ) ، فد ( كلّ ) مبتدأ والجملة الفعلية ( وعد الله الحسنى ) في محل رفع خبر المبتدأ ، وليس في جملة الخبر ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، غير أن صحة المعنى تقتضى أن تُقدره فتقول ( وكلّ وعد الله الحسنى ) ، فهاء الغائب التي تقع مفعولاً به أولاً للفعل ( وعد ) يعود على المبتدأ . ويشترط في الضمير المقدر ما يشترط في الضمير الظاهر من وجوب مطابقتها المبتدأ في الأفراد والتنقيتة والجمع والتذكير والتأنيث .

( ج ) اسم إشارة يعود على المبتدأ ويربط الجملة به نحو قوله تعالى ( ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ ) فجملة الخبر ( ذلك خيرٌ ) والمبتدأ ( لباسٌ ) واسم الإشارة ( ذلك ) في جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربط جملة الخبر به .

( د ) ويرى بعض النحاة ، ويتفق معهم ابن هشام أن اشتمال جملة الخبر على انظر بمعنى المبتدأ ، يربط جملة الخبر بالمبتدأ كما في نحو قوله تعالى ( والذين يسكنون في الكتاب ) وأقاموا الصلاة ، إنا لأنضع أجر المصلحين ) ، فالمبتدأ

في هذه الآية اسم الموصول (الذين) ، والخبر جملة (إتالاً نضيم أجز المصلحين) ، وجملة الخبر تشتمل على لفظ (المصلحين) ، والمصاحون في المعنى هم الذين يسكون الكتاب ويقيمون الصلاة ، وإذن فجملة الخبر تشتمل على لفظ هو نفس المبتدأ في المعنى .

٣- والاسم الذي يلفظ المبتدأ ومعناه تشتمل عليه جملة الخبر نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) ، فـ (الحاقة) الأولى مبتدأ ، و (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان ، و (الحاقة) الثانية خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة الخبر تشتمل على اسم يلفظ المبتدأ ومعناه وهو (الحاقة) . ويكون الغرض من ذلك التضعيف أو التهويل ونحوهما .

٣- والاسم الأهم من المبتدأ الذي تشتمل عليه جملة الخبر نحو (زيد) نعم الرجل) ، فإن (زيد) مبتدأ ، وجملة (نعم الرجل) ومن الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر في هذا المثال تشتمل على اسم (الرجل) ، وهذا الاسم أعم من المبتدأ (زيد) ، وواضح أن لفظ (الرجل) أعم من (زيد) لأن زيداً واحداً من جنس الرجل .

ومن هذا القسم قول ابن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أمّ تمسّر

سبيل ؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

حيث قال (فأما الصبر عنها فلا صبراً) ذلك أن (الصبر) مبتدأ ،

خير جملته ( لا صبرا ) المكونة من ( لا ) النافية للجنس ، و ( صبرا ) اسمها المبنى على التثنية ، وخبرها المذنوب الذي يقدر بـ ( موجود ) . والشاهد في هذا البيت حيث جاءت جملة الخبر وفيها لفظ ( صبرا ) ولا شك أن الصبر بجميع أنواعه ، أعم من الصبر عن أم عمرو ( المتبتداً ) .

ويشترط في جملة الخبر علاوة على اشتغالها على رابط يربطها بالمتبتداً ، ألا تكون ندائية ، وألا تكون مصدرة بالحروف : لكن ، وبل ، وحقى .

#### ثانياً : الخبر شبه الجملة :

المقصود بـ ( شبه الجملة ) أن يكون الخبر أكثر من كلمة ، ولكنه ليس جملة اسمية ، أو فعلية ، كما أنه ليس مفرداً . ويحدث هذا عند ما يكون الخبر ظرفاً أو جارياً ومجروراً نحو ( روادُ النضارِ فوق أرض القمر الآن ) ، و ( الأبطال رابضون على خط النار ) ، فنحن لا يمكن أن نعتبر ( فوق أرض القمر ) أى الظرف والمضاف إليه ، وكذلك ( على خط النار ) ، أى حرف الجر والاسم المجرور به ، لا يمكن أن نعتبر أيّاً منهما اسماً مفرداً ، كما أنه ليس جملة لأن الجملة تؤدي معنى مفيداً ، وهذا ما لا يحققه الظرف أو الجار والمجرور ، والواقع أن الظرف ، والجار والمجرور شيئان وسطاً بين الجملة وبين الاسم المفرد ، لذا أطلق عليها اسم ( شبه الجملة ) .

ويختلف النحاة في إعراب شبه الجملة ، فالصبريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن الظرف نحو ( أسفل ) في ( والركب أسفل منكم ) ، والجور نحو ( الله في

( الحمد لله ) ، لا يقع خبرا بنفسه وإنما الظير في الحقيقة هو متعلقه المحذوف ،  
وهم يعرفون المثاليين السابقين كما يلي :

الركبُ أسفلَ منكم

( الركب ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( أسفل ) ظرف منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، ( منكم ) جار ومجرور . والظرف متعلق باسم محذوف تقديره ( مستقر ) ،  
هذا الاسم المحذوف هو الظير .

الحمد لله

( الحمد ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( لله ) جار ومجرور ،  
والجار والمجرور متعلق باسم محذوف تقديره ( كان ) . وهذا الاسم  
المحذوف هو الظير .

وهذا تفسير قول البصريين أن الظرف أو المجرور لا يجيء خبرا بنفسه ، وإنما  
يتعلق بمحذوف هو الظير . ويرى البصريون أن الاسم المحذوف يكون إما مشنقا  
تقديره ( كان ) أو ( مستقر ) ، ولا يكون فعلا ( كان ) أو ( استقر ) ، ذلك أن  
الظير يقدر مفردا ، لأن الأصل فيه أن يكون اسما مفردا ، فإذا قدرنا المحذوف  
فعلا مثل ( كان ) أو ( استقر ) فهذا معناه أننا قدرنا الظير جملة . كما يرون  
أن الضمير المستتر في الوصف المحذوف ينتقل إلى الظرف والمجرور ، كما في نحو  
قول جميل بثينة :

فان يكُ جثمانى بأرض سواكم فان فؤادى عندك الدهر أجمعُ

حيث قال ( أجمع ) بالرفع ، مما يدل على أنه توكيد للضمير المرفوع الواقع

فاعلا الوصف المحذوف الذي بقدر إـ (مستقر) ، وقد انتقل إلى الظرف  
(عندك) بعد حذف الوصف ، وتفسير ذلك أن (أجمع) بالرفع يجب أن  
يكون توكيدا لاسم مرفوع مثله لأن التوكيد يتبع المؤكّد .

وإذا تأملنا الجملة (إنّ فؤادى عندك الدهر أجمع) على هذا الأساس  
اتضح لنا أن (أجمع) لا يصح أن تكون توكيدا لـ (فؤادى)  
لأنه منصوب اسما لـ (إنّ) ، والمرفوع لا يكون توكيدا للمنصوب . كما لا يصح  
أن يكون توكيدا للظرف (عند) ، لأنه منصوب أيضا ، ونصبه على الظرفية .  
ولا يصح أن يكون توكيدا لـ (الدهر) لأن الدهر ظرف زمان منصوب ، فلا  
مناص إذن من أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المنتقل إلى الظرف بعد حذف  
متعلقه ، أي الوصف (مستقر) .

وذهب الكوفيون ، ويتفق معهم كثير من المحدثين في أنه لا تقدير ، أو بعبارة  
أخرى هم يرون أن نفس الظرف منصوب في محل رفع ، ونفس الجار  
والجرور في محل رفع ، لأنهما قاما مقام الخبر وانتقلت إليهما آثاره  
الانظمية والمعنوية .

ويجوز اسم المكان خبرا لكل من أسماء الذوات وأسماء المعاني ، نحو  
(زيدٌ خلفك) ، فـ (خلفك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم ذات هو (زيد) ،  
ونحو (الخيرُ أمامك) فـ (أمامك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم  
معنى هو (الخير) .

أما اسم الزمان فلا يجزى خبرا إلا لأسماء المعاني ، على شرط أن يكون  
حادثها غير مستمر ، نحو (الصومُ اليوم) ، و(السفرُ غدا) ، فـ (اليوم) ، و(غدا)  
اسما زمان يقع كل منهما خبرا ، الأول عن اسم معنى هو (الصوم) ، والثاني

عن اسم معنى هو ( السفر ) . ويلاحظ أن ( الصوم ) ، و( السفر ) إيسا حديثين مستمرين ، لذلك جاز الاخبار باسم الزمان ههنا . أما إذ كان الحديث مستمرا فلا يجوز الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى ، فلا يقال ( طلوع الشمس يوم الجمعة ) فد ( طلوع الشمس ) اسم معنى ، و ( يوم الجمعة ) اسم زمان ، ولكن لا يصح الاخبار به عن طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس حدث يتصف بالديموم والاستمرار .

والإيجي اسم الزمان خبرا عن مبتدأ اسم ذات ، فلا تقول ( زيدٌ اليوم ) وإنما يصح أن يجيء اسم الزمان خبرا عن اسم ذات إذا حصلت فائدة . وتحصل الفائدة عندما يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا ، والزمان يكون خاصا ، أى يتخصص بالاضافة وبالوصف والزمان الذى اكتسب التخصص بالاضافة نحو ( نحن فى شهر شوال ) ، فد ( نحن ) مبتدأ ، وهو عام لأنه يصاح فى نفسه السك لا يختص بمسكلم دون آخر ، و ( فى شوال ) خبر المبتدأ ، وقد تخصص اسم الزمان ( شهر ) باضافة ( شوال ) إليه . والزمان الذى اكتسب التخصص بالوصف نحو ( نحن فى زمان طيب ) ، فد ( نحن ) مبتدأ وهو عام كما ذكرنا و ( فى زمان ) جار ومجرور شبه جملة ، خبر المبتدأ ، وقد تخصص ( زمان ) بالذات ( طيب ) .

وقد جاز الاخبار بالزمان عن اسم الذات فى نحو ( الورد فى آيار ) ، و( اليومُ خيرٌ ) ، و ( الليلةُ الهلال ) لأن كلا من هذه الأمثلة تقول بتقدير مضاف محذوف ، فالأصل ( خرج الورد فى آيار ) ، و ( اليومُ شربُ خير ) ، و ( الليلةُ رؤيةُ الهلال ) ، فالأخبار فى الحقيقة إذا هو عن اسم معنى لا عن اسم ذات .



## مواضع تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد ذكرنا الحالات التي يجب أن يبقى فيها المبتدأ قبل الخبر . وفيما عدا هذه الحالات فإنّ الخبر قد يتقدّم على المبتدأ مخالفاً في ذلك النظم الأصلي للجملة . وتتقدّم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع ويكون واجبا ، وفيما عدا هذه المواضع يكون تقدّمه عليه جائزا ( ويمكن تحديد المواضع التي يجب أن يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ فيما يلي :

١ - إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر ، ويحدث اللبس الظاهر في حالتين :

( أ ) عندما يكون المبتدأ نكرة غير محصية والخبر جملة أو شبه جملة ( ظرف أو جار ومجرور ) .

المبتدأ النكرة مع الخبر الجملة نحو ( قصدك غلامه رجلٌ ) فهـ ( قصدك غلامه ) جملة فعلية فمماها ماض ( قصد ) وفاعله ( غلامٌ ) ، أما كاف الخطاب في ( قصدك ) فضمير في محل نصب مفعول به . وهاء الغائب في ( غلامه ) ضمير في محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدّم ، و ( رجلٌ ) مبتدأ مؤخر .

والمبتدأ النكرة مع الخبر شبه الجملة نحو ( عندك مال ) ، فهـ ( عندك ) ظرف يربّ خبرا مقدّما وكاف الخطاب ضمير في محل جر مضاف إليه ، و ( مال ) مبتدأ مؤخر .

ونحو ( في الدار رجل ) هـ فـ ( في الدار ) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم ،  
و ( رجل ) مبتدأ مؤخر .

وسبب وجود تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع : أن الجملة وشبه  
الجملة إذا جاءت بعد التكررة أهربت صفة . وفقا للقاعدة التي تنص على أن الجمل  
بعد التكررات صفات وبهذه المعارف أحوال . ولما ع التباس الخبر بالصفة في  
هذا الموضع وجب تقديم الخبر على المبتدأ ، ذلك لأن الصفة تجيء بعد  
الموصوف . ولا تتقدم عليه .

( ب ) عندما يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من ( أن ) واسمها وخبرها ،  
نحو ( عندي أنك فاضل ) ، فـ ( عندي ) ظرف في محل رفع خبر مقدم ،  
وياء المتكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، و ( أنك فاضل ) ، ( أن )  
حرف توكيد ونصب ، والسكاف ضمير في محل نصب اسمها ، و ( فاضل )  
خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر . وتقدم  
الخبر على المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لأنه لو تأخر عن المبتدأ قلنا ( أنك فاضل  
عندي ) لا حتمل ثلاثة أوجه من الاعراب :

الاحتمال الأول أن ( أن ) واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ ، والظرف  
خبر .

الاحتمال الثاني ، أن تكون ( أن ) بمعنى اعل لأنها أحد لغاتها ، والظرف  
متعلق بخبرها .

الاحتمال الثالث ، أن تكون ( أن ) مكسورة المصونة لأنها في بدء الجملة ،  
والظرف ( عندي ) متعلق بخبرها .

فإذا قدمنا الخبر على المبتدأ في هذا الموضع ، امتنع الابس وامتنع  
الاحتمالات المختارة الاعراب ، لأن كلاً من ( إن ) مكسورة المعزة ، و ( أن )  
التي بمعنى لعل ، لا يتقدم معمول خبرها عليها .

فإن أمن الابس جاز أن يتأخر الخبر عن المبتدأ ، كافي نحو قول  
الشاعر :

عندي اصطبارٌ وأما أني جزعٌ يوم النوى فلو وجد كاد يبرئني

حيث جاء الخبر شبه الجملة ( لو وجد ) متأخراً بعد المبتدأ المكون من أن واسمها  
وخبرها المسبوق بـ ( أما ) . وساغ ذلك مع أن المبتدأ مصدر مؤول من ( أن )  
واسمها وخبرها لا من الابس ، ذلك أن كلاً من ( أن ) التي بمعنى ( لعل ) ،  
و ( إن ) المكسورة المعزة لا تجيء بعد ( أما ) .

وقد أمن الابس أيضاً في نحو ( وأجلٌ مسمى عنده ) على الرغم من أن المبتدأ  
نكرة ( أجلٌ ) ، والخبر ظرف ( عنده ) لأن النكرة في هذا المثال تخصصت  
بالصفة ( مسمى ) فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لاصفة .

٢ - إذا اقترن المبتدأ بالاً لفظاً أو بعبارة أخرى إذا قصر المبتدأ على  
الخبر . اقتران المبتدأ بـ ( إلا ) لفظاً نحو ( مالنا إلا اتباعُ أحمد ) فهذا  
أسلوب استثناء مفرغ فيه ( ما ) نافية ، و ( إلا ) مانع عماها ، وشبه الجملة  
( لنا ) في محل رفع خبر مقدم ، و ( اتباع ) مبتدأ مؤخر ، و ( أحمد ) مضاف  
إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة لأنه ممنوع من الصرف . وقد تقدم الخبر على  
المبتدأ وجوباً في هذا الموضع لأن المبتدأ مقرون بـ ( إلا ) لفظاً .

واقترن المبتدأ بـ (إلا) معنى نحو (إِنَّمَا هُنكَ زَيْدٌ) فـ (إِنَّمَا) (إِنَّ)  
حرف توكيد ونهيب ، و (مَا) زائدة كَقَسْتِ (إِنَّ) هُنَ الْعَمَلُ ، و (عِنْدَكَ)  
ظرف ومضاف إليه ، فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ مُقَدَّمٍ ، و (زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر  
وقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُقْتَرَنٌ بِـ (إِلَّا)  
مَعْنَى ، إِذَا أَنْ (إِنَّمَا) أَدَاةٌ قَصَرَتْ الْوُجُودَ هُنَا لِخَطَابِ هَلِي زَيْدٍ .

١٠ - إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَهَا صَدْرَةُ الْكَلَامِ : تَحْرُسُ اسْمَاءُ  
الاسْتِفْهَامِ مِثْلَ (أَيْنَ ، وَمَنْ وَكَيْفَ) أَوْ مُضَافًا إِلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ .

الخبر لازم الصدرية مثل (أَيْنَ زَيْدٌ؟) ، و (مَنْ السَّفَرُ؟) و (كَيْفَ تَجِبُ  
الْمَدَى؟) ، فـ (أَيْنَ) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ  
مُقَدَّمٍ ، و (زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر . وَبَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ تَقَاسُ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ . وَقَدْ  
وَجِبَ تَقَدُّمُ الْخَبْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الْخَبْرَ اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَلْزَمُ  
صَدْرَ الْكَلَامِ (اسْمُ اسْتِفْهَامٍ) .

وإضافة الخبر إلى ماله صدر الكلام نحو (صَبِيحَةٌ أَيْ يَوْمٌ سَفَرُكَ؟)  
فـ (صَبِيحَةٌ) خبر متقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أَيْ) اسم استفهام  
مضاف إلى (صَبِيحَةٌ) ، و (يَوْمٌ) مضاف إلى (أَيْ) ، و (سَفَرُكَ) مبتدأ  
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكاف الخطاب ضمير متصل في محل جر مضاف  
إليه . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ وَجُوهًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي هَذَا الْمَثَالِ لِأَنَّ الْخَبْرَ أَضْيَفٌ إِلَى  
اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَصْدُرُ الْكَلَامَ (اسْمُ اسْتِفْهَامٍ) .

١١ - إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبْرِ : أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى  
إِذَا اتَّصَلَ بِالْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَبْرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ

أَقْفَالًا) ، فشبّه الجملة (على قلوب) خبر مقدّم ، و (أَقْفَالٌ) مبتدأ مؤخر ، و (ها) الدالة على الغائبه ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على أَقْفَالِهَا . وقد وجب تقديم الخبر في هذه الآية على المبتدأ لأن المبتدأ يتصل به ضمير (ها) الغائبه ، وهذا الضمير يعود على بعض الخبر (قلوب) ومن الشواهد على هذا الموضوع أيضا نحو قول نَحْصِيبُ بن رباح الشاعر الأعمى في زوجته :

أَعَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قَدْرَةٌ      عَلَىٰ وَأَسْكَنَ رَمْلًا عَيْنٌ حَبِيبُهَا

حيث يقول (ملاء عين حبيبها) ، فد (مِلاءٌ) خبر مقدّم مرفوع ، و (عين) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (حبيبٌ) مبتدأ مؤخر ، و (ها) الغائبه ضمير متصل بالمبتدأ في محل جر ومضاف إليه . وقدّم الخبر على المبتدأ ، جر باقي هذا الموضوع لأن في المبتدأ ضميرا يعود على بعض الخبر وهو (عين) .

وتفسير وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضوع أننا لو قلنا مثلا (حبيبها ملاء عين) إمام الضمير (ها) الغائبه على اسم متأخر عنه في اللفظ لأننا نلقنا به بعد الضمير ، وهو متأخر عنه أيضا في الرتبة ، لأن الخبر من حيث تركيب الجملة الاسمية ونظام أجزائها متأخر في الرتبة عن المبتدأ ، ولا يجوز عند النحاة أن يعود الضمير على متأخر عنه في اللفظ والرتبة معا . ولكنهم يميزون أن يعود على متأخر عنه في أحدهما . وإذن فتقديم الخبر جعل الضمير عائدا على اسم متقدم عليه في اللفظ متأخر عليه في الرتبة وهو أمر جائز عند النحاة .

## المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً :

الخبر أحد ركزي الجملة الاسمية الاسمايين ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، وعلى هذا الأساس فعدم وجوده لم يظا ظاهراً في الجملة لا يدل على أن الجملة قائمة بركن واحد وبخالية من الخبر ، إنما يدل على أنه محذوف كما سبق أن ذكرنا في حكم الموجود ، أي أنه مضمّن ، ويحذف الخبر أو يفسر جوازاً إذا دلّ عليه دليل .  
والعربية تميل إلى الإيجاز والاختصار ، لذلك نرى تبييض حذف ما يمكن أن نعلم اكتشافه بدلالة القرائن .

ومن أمثلة الخبر ، أو حذفه جوازاً نحو ( خرجت فإذا محمدٌ ) إذا التقدير ( خرجت فإذا محمدٌ موجودٌ ) فالاسم بعد ( إذا ) التعيانية يعربها مبتدأ خبره محذوف جوازاً تقديره ( موجود ، أو قريب أو بالباب ) ، وقد أضمر الخبر هنا للعلم به لأنه كونه واستقرار مفهومه من قرائن القول ، ومن المفاجآت المدلول عليها بـ ( إذا ) .

ويفسر الخبر كثيراً إذا وقع جوازاً للسؤال ين ، نحو ( من عندك ؟ ) ، فالجواب ( سميرةٌ أو عليّةٌ أو غيرها ) ، وتقدير الكلام كما يدل عليه السياق ( سميرة عندى ) . وكذلك يفسر الخبر إذا كان في جملة معطوفة على جملة اسمية قبها والمبتدآن يشتركان في الخبر نحو قوله ته الى رأكظها دائمٌ وظأها ) والتقدير ( أكلظها دائمٌ وظأها نألك ) .

ويحذف الخبر وجوباً أو بعبارة أخرى يفسر وجوباً في هذه مواضع وتلخصها

فيما يلي :

(١) أن يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد (لولا) أو بمساراة أخرى ،  
أن يكون الخبر عاما يدل على مجرد الوجود من غير زيادة ما ، والمبتدأ بعد (لولا)  
الامتناعية . و (لولا) الامتناعية هي حرف امتناع لوجود ، وهي تختلف عن  
( لولا ) التخفيفية التي تفيد الحث على القياس بعمل من الأعمال نحو (هلا  
فقدنا ساعدته ) ، ولولا الامتناعية تفيد الشرط ، ولها جملة شرط وجملة جواب ،  
فإذا قلنا (لولا الأملُ لَيْسْنَا ) ، فالشرط هنا هو الجملة الاسمية (الأمل موجود)  
والجواب هو الجملة الفعلية ( لَيْسْنَا ) المكوّنة من الفعل (لَيْسَ) والفاعل الضمير  
المضمر (نا) . و (لولا) هنا تفيد امتناع الجواب لوجود الشرط ، فقد امتنع  
كوننا نبأس ، لوجود الأمل . وإذا تأملنا الكلمة التي بعد (لولا) لوجدناها اسمها  
مرفوعا (الأملُ) على أنه مبتدأ ، فإين الخبر؟ إنه محذوف وجوبا . والتقدير  
(لولا الأملُ موجودٌ لَيْسْنَا) . ويحذف الخبر وجوبا بعد (لولا) إذا كان  
كوناً مطلقاً لأنه معلوم واضح ظاهر ليس ما يدعو إلى ذكره ، إذا أن لولا تدل  
على امتناع الوجود ، والمطلوب على امتناعه هو جملة الجواب (لَيْسْنَا) ، والمطلوب  
على وجوده هو المبتدأ (الأمل) ، ولو ذكر هذا الخبر المحذوف وجوبا في هذا  
الموضع ، لكان زيادة وتطويلا داعي لها .

أما إذا كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود فيجب ذكره إن فقد  
دليله ، نحو (لولا زيد سالم أعمدها مسلم) فجملة الشرط هنا اسمية وهي (زيد  
سالم أعمدها) ، وجملة جواب الشرط فعلية ، وهي (مسلم) . وقد وجب ذكر  
خبر جملة الشرط بعد لولا (سالم أعمدها) ، ذلك لأننا لو قلنا (لولا زيدُ مسلم)  
لكان التقدير (لولا زيد موجود) وفي هذا تغيير للمعنى المقصود ، لأن وجود

زيد في هذه الجملة مقيّد أو مشروط بمسألته لأعدائه ، أي أن مسألته لأعدائه  
 زيادة على وجوده ، هي الشرط في امتناع الجواب ، وليس في الجملة ما يدل على  
 هذه الخصوصية أو يساعدنا هل فهمها وتقدرها ، لذلك وجب ذكر الخبر ، ومن  
 أمثلة السكون المقيّد الذي لا يدل عليه دليل قول الرسول مخاطب عائشة رضي  
 الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت السكبية على قواعد إبراهيم) ،  
 جملة الشرط (قومك حديثو عهد) ، قومك مبتدأ ، والسكاف ضمير في محل جر  
 مضاف إليه ، وحديثو خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكور سالم ، والنون  
 حذفت للإضافة ، وعهد مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (بكفر) جار ومجرور .  
 وقد وجب ذكر الخبر هنا لأنه كون مقيّد ، فوجود القوم مقيّد بمعداة عهدهم  
 بالسكبر ، جملة الجواب هي الجملة الفعلية ( لبنت السكبية ) .

ويوز ذكر الخبر وحده إذا كان كونه مقيّداً ولكن في الجملة دليل يدل عليه

نحو (لولا أنصار زيد حموه مسلم) ، جملة الشرط هنا ( أنصار زيد حموه )  
 مبتدؤها ( أنصار ) وخبرها جملة ( حموه ) ، وجملة الجواب ( مسلم ) ، ويوز في  
 هذا المثال أن تقول (لولا أنصار زيد مسلم) ، ذلك لأن الخبر في جملة الشرط  
 ( حموه ) كون مقيّد بالحياة ، غير أن في الجملة ما يدل عليه ، والدليل انفظ  
 ( أنصار ) ، لأن من شأن الناصر أن يحصى من ينصره .

ومن أمثلة الخبر السكون المقيّد الذي يدل عليه دليل ، قول أبي الملاء  
 المرسي في وصف السيف :

يذوبُ الرّهبُ منه كلُّ عُصبٍ فلولاً العمدُ يسكهُ لسالا

حيث ذكر خبر جملة الشرط بمد لولا وهو ( يسكهُ ) ، ذلك لأنه على الرغم



من أنه كون خاص بتحديد بالاسم ، فقد دلّ عليه دليل ، هذا الدليل في لفظ ( الغمد ) لأن من شأن غمد السيف أن يمسكه .

ويذكر ابن هشام أن جمهور النحاة يوجبون حذف خبر جملة الشرط بمد لولا ، أما إذا كان الخبر كونا خاصا فيهم يجملونه مبتدأ ، ففي المثال ( لولا زيد سالما مسلم ) يجملون الخبر ( سالما ) مبتدأ ، فيقولون ( لولا مسالمة زيد إيانا ما لم ) ، وفي هذه الحالة تكون جملة الشرط ( مسالمة زيد إيانا ) ، المبتدأ ( مسالمة ) ، و ( زيد ) مضاف إليه ، و ( إيانا ) منقول به المصدر ( مسالمة ) . أما الخبر فهو كون مطلق مجذوف وجوبا بتقديره ( موجودة ) أي : لولا مسالمة زيد إيانا موجودة ، مسلم . وكذلك يقولون في ( لولا أنصار زيد حموة مسلم ) لولا حموية أنصار زيد إياه مسلم ، وهكذا . أما بيت أبي العلاء المعري فبعضهم يعرب جملة ( يمسكه ) بدل اشتغال من الغمد ، وآخرون يعربونها في محل رفع خبر ( أن ) المحذوف على تقدير ان الجملة ( فلولا أن الغمد يمسكه ) . وأما الحديث الشريف فيقولون انه مراد بالمعنى لا باللفظ ، وذكر ابن الربيع ثلاث روايات مشهورة فيه : الرواية الأولى : لولا حدثان قومك في الكفر لبقيت . . . ) والرواية الثانية ( لولا حدثان قومك في الكفر لبقيت . . . ) والرواية الثالثة ( لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . . . ) .

والقول بأن الاسم بمد لولا يعرب مبتدأ خبره محذوف هو رأي البصريين أما السكوفيون فيرون أنه يعرب فاعلا لفعل محذوف . وهناك رأي آخر يقول إن ( لولا ) نفسها هي عامل الرفع في الاسم بمدها .

( ٢ ) أن يكون المبتدأ صريحا في القسم :

ومعنى الصراحة في القسم أن الكلمة لا تستخدم إلا في القسم ، ويفهم منها

القسم قبل ذكر المقسم عليه . ومن الألفاظ التي لا تستخدم إلا في القسم ( امشرك ) بمعنى ( وحياتك ) وهي من ( عمير الرجل ) ، إذا عاش زمنا طويلا . ومن هذه الألفاظ أيضا ( أيمن الله ) بمعنى ، ( وبركة الله ) أو ( وعين الله ) فهي جمع ( عين ) أو ( عيين ) بمعنى قسم .

فإذا قلنا ( امرك لأحسين المظلوم ) ، و ( أيمن الله لقد أدت واجبي ) ، فإن ( امرك ) و ( أيمن ) يعرب كل منها مبتدأ حذف خبره وجوبا ، والتقدير ( امرك قسمي ) ، و ( أيمن الله بيميني ) ، وعلى ذلك فإننا إذا أردنا أن نعرب المثال الأول وجدنا أنه يتكون من جملتين تامةين ، الأولى ، جملة القسم ، وهي جملة مبتدؤها ( امرك ) وخبره محذوف وجوبا ، ويقدر به ( قسمي ) ، والثانية جملة جواب القسم ، وهي جملة فعلية ، فعلها ( أرحمين ) ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره ( أنا ) .

ويحذف خبر المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لسد جواب القسم مسدداً .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان المبتدأ غير صريح في القسم ، كما في نحو ( عهد الله لأساعدن الضعيف ) ، إذ يمكن القول ( عهد الله قسم لأساعدن الضعيف ) ذلك لأن ( عهد الله ) يستخدم في القسم ، كما يستخدم في غيره ، كما في نحو ( عهد الله وثيق ) ، و ( عهد الله يجب الوفاء به ) ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

ويذكر ابن هشام أن ابن عصفور يميز في نحو ( امرك لأساعدن ) أن يكون من باب حذف المبتدأ ، بتقدير ( لقسمي امرك ) ويضغف بعض الامة بمقا الرأي ، ويرون أن لأولى في حالة الاختيار بين أن يكون المحذوف

المبتدأ أو الخبر ، أن يكون المحذوف هو الخبر لسببين أولهما ، أن المسند في محل التفسير غالباً ، وثانيهما : أن دخول اللام على شيء واحد انطفاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وأيضاً فإن وجود لام الابتداء في أول الاسم يدل أن الاسم الذي دخلت عليه هو المبتدأ لا الخبر .

٣ - لأن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو ( كلُّ رجلٍ وضعته ) ، و ( كلُّ صانعٍ وما صنع ) ، و ( كلُّ إنسانٍ واجتهاده ) ، و ( كلُّ عملٍ وجزاؤه ) ، فكل الجمل السابقة جمل اسمية عطفت على المبتدأ في كل منها ( كلُّ ) اسم آخر ، بواو للعطف تفيد المصاحبة ، أو بمباراة أخرى معناها المصاحبة ، فالضبعة ، والشئ المصنوع ، والاجتهاد لا يشترك مع أصحابها ، كما أن الجزاء لا يشترك مع العمل ، ولكن كلاهما يقترن بصاحبه .

ونحن نعرّب المثال الأول كما يلي : ( كلُّ مبتدأ مرفوع باضمة الظاهرة ، و ( رجلٍ ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و ( الواو ) عاطفة بمعنى المصاحبة ، و ( ضيعته ) : ضيعة ، اسم معطوف على المبتدأ ( كلُّ ) مرفوع مثله ، أمّا خبر المبتدأ فهو محذوف وجوبا وتقديره ( مقترنان ) . وهكذا بقية الأمثلة . ويحذف الخبر وجوباً في هذا الموضع لقيام الواو مقام ( مع ) .

ويجوز حذف الخبر وذكره إذا عطفت على المبتدأ اسم بواو ليدت نصفاً في المعية نحو قولنا ( عمرو وزيدٌ ) ، أو بمعنى آخر فإن الواو هنا للعطف أصلاً ، لأن عمرو يشترك مع زيد ، وإننا أردنا الاختيار باقتراحهما . وقد حذف الخبر

في المثال السابق اهتماماً على أن السامع يفهم من الاختصار على ذكر المتماثلين  
معنى الاقتران والمصاحبة . ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق :

تمتُّ إلى الموت الذي يشعبُ الفتي وكلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان

حيث قال ( كلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان ) ، فذكر الخبر وهو ( يلتقيان )  
بعد الواو ، لأنها اللطاف وليست نصافاً للمصاحبة ، والدليل على ذلك أننا  
إذا قلنا ( كلُّ امرئٍ والموتُ ) لا يصبح المعنى .

ويعرض ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة  
والاختصار ، يقول إن البصريين يقدرون في مثل ( كلُّ رجلٍ وضيعته ) خبراً  
مخادوماً وجواباً . أما الكوفيون ويتفق معهم الأندلس فيرون أن هذه الجملة  
تامة فـ ( كل ) مبتدأ ، ( رجل ) مضاف إليه ، والواو تعني ( مع ) ، و ( ضيعته )  
مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهذه الفائب ضمير في محل جر مضاف إليه ،  
وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

٤ - أن يكون المبتدأ :

( أ ) مصادر اعلاماً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصبح كونها خبراً

عن المبتدأ المذكور ، نحو ( ضربني زينباً قائماً ) ، و ( احترامى الرجل عالماً )  
فإننا إذا أردنا إعراب المثال الأول وجدنا أن المصدر ( ضرب ) يقع مبتدأ ،  
وياء التكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، إذ  
الأصل ( أضرب ) ، و ( زينباً ) مفعول به المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
( قائماً ) لا بد أن تعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهي ترفع ضميراً

مستترا تقديره ( هو ) ، ويفتسر معمول المصدر هذا الضمير . ولا يصح أن تعرب خبرا لأنها لاتصلح من حيث المعنى لأن تكون خبرا ، ذلك أن الضرب لا يوصف بأنه قائم . والجملة بهذه الصورة ينقصها أحد ركنيها الرئيسين وهو الخبر ، لواقع أن الخبر محذوف وجوبا والتقدير ( ضربى زيدا حاصلٌ إذا كان قائما ) ، ويقدر في المثال الثانى ( أحترأى الرجل حاصلٌ إذا كان طالما ) .

( ب ) أن يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر السابق ذكره في الحالة السابقة ( أ ) نحو ( أكثرُ شرِبى السويقِ ملتوتا ) ، و ( أكثرُ حى الطفلِ نشيطاً ) ، فالمبتدأ في المثال الأول ( أكثرُ ) مضاف إلى المصدر الصريح ( شرب ) ، وبإيه المتكلم في محل جر مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و ( السويق ) مفعول به المصدر ، لأن المصدر هنا يعمل عمل الفعل ، و ( ملتوتا ) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى ترفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره ( هو ) يفسمه الاسم ( السويق ) الذى عمل فيه المصدر ( شرب ) المضاف إلى المبتدأ ، و ( ملتوتا ) لا يصح أن يكون خبرا ، لأن أكثرُ الشرب لا يخبر عنه بأنه ملتوت . وعلى ذلك فخير المبتدأ هنا محذوف وجوبا والتقدير ( أكثرُ شرِبى السويقِ حاصلٌ إذا كان ملتوتا ) .

( ج ) أن يكون المبتدأ مضافا إلى مؤول بالمصدر السابق ذكره ، نحو ( أخطبُ ما يكونُ الأبرُّ قائما ) ، و ( أحسنُ ما ترى الأشجارُ مورقة ) ، فالمبتدأ في المثال الثانى مثلا ( أحسنُ ) مضاف إلى مصدر مؤول ( ما يرى ) بالمصدر الصريح ( رؤيةُ الأشجار ) ، و ( مورقةً ) حال لاتصلح لأن تكون خبرا لسبب السابق ذكره ، والخبر محذوف وجوبا وتقديره ( أحسنُ ما ترى الأشجارُ حاصلٌ إذا كانت مورقةً ) .

ويرى جمهور البصريين أن الخبر في الأمثلة السابقة يقدر بـ ( إذا كان )  
إذا قصد الزمن الماضي ، و بـ ( إذا كان ) عند إرادة الزمن المستقبل . والخبر  
هو الظرف ( إذا - إذ ) متعلقاً بما هو ( حاصل ) ، و ( كان ) في هذا  
الموضع نامة أي أنها ترفع طاعلاً مثلها مثل الأفعال العادية ، وفاعلها ضمير مستتر  
يعود على مفعول المصدر ، أو بمباردة أخرى يفسره مفعول المصدر . و ( مورقة )  
حال من الضمير المستتر في ( كان ) .

ويرى الأخفش ويتفق معه ابن مالك أن الخبر في مثل هذا الموضع يقدر  
بمصدر مضاف إلى صاحب الحال ، وعلى ذلك يقدر المثال ( ضربني زيدا قائماً )  
بـ ( ضربني زيدا ضربه قائماً ) فالمصدر الثاني ( ضربه ) هو الخبر ، وفاعلها  
محذوف ، و هاء الغائب مفعوله ، وهي صاحبة الحال . والبصريون يرضون هذا  
الرأي لأنهم يرضون حذف مصدر مع إبقاء محوله وهو لا يجوز عندهم .

أمّا إذا صاحبت الحال من حيث المعنى لأن تكون خبراً فلا يصح في هذه  
الحالة أن تنصب على الحالية ، واعتبار خبرها محذوفاً وجوباً ، فهو ( ضربني  
زيداً شديداً ) لا يجوز نصب ( شديد ) فيها على أنها حال ، واعتبار خبر المبتدأ  
( ضرب ) محذوفاً وجوباً ، بل يجب في هذه الحالة دفعه على أنه خبر المبتدأ .  
وقد شدّ قول العرب ( حكك مستطاً ) ، على أن ( حك ) مبتدأ ، و ( ك )  
الخطاب مضاف إليه ، و ( مستطاً ) حال منصوبة ، والخبر محذوف وجوباً  
تقديره ( لك ) ، ووجه الاستدراك في هذا المثال ، نصب ( مستطاً ) على الحالية  
مع صلاحيته لأن يكون خبراً ، وهذا المثال صحيح صحاحاً ، ولكن التماس أنه  
يجب فيه رفع ( مستط ) على الخبرية .

ينفق ابن هشام مع من يجيزون تعدد الخبر كما في نحو (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ) (زيدٌ مبتدأ ، وكل من (شاعرٌ) و (كاتبٌ) خبر لهذا المبتدأ ، وأساس تجوز تعدد الخبر هو أن الخبر حكمٌ على المبتدأ ، وقد يُحْكَمُ على الشيء الواحد بأكثر من حكم . أما من يمنع تعدد الخبر فهو مبتدأٌ للخبر الثاني ، فيقول في المثال السابق (زيدٌ شاعرٌ ، هو كاتبٌ) على أنهما جملتان اسميتان لكل منهما مبتدؤها وخبرها .

وحكم تعدد الخبر يتلخص فيما يلي :

١ - إذا كان المبتدأ واحداً وتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بأن كان كل

واحد مخالفاً للآخر في لفظه ومعناه ، ويصح الاقتصار عليه في الخبرية ، جاز عطف الثاني وما بعده على الأول نحو (عباسٌ محمود العقاد شاعرٌ وناقدٌ وأديبٌ وعالمٌ) . ويعرب كلٌّ من (ناقدٌ) ، و (أديبٌ) ، و (عالمٌ) معطوفاً على الأول (شاعرٌ) ، وإن كان في المعنى خبراً . ويجوز حذف حرف العطف فتقول (عباسٌ محمود العقاد شاعرٌ ناقدٌ أديبٌ عالمٌ) ، وفي هذه الحالة يُعرب كلٌّ من (شاعرٌ) ، و (ناقدٌ) ، و (أديبٌ) ، و (عالمٌ) خبراً .

٣ - أما إذا تعدد الخبر في اللفظ فقط بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة في تأدية معنى واحد هو المقصود المراد ، ولا يصح الأخبار بالبعض عن المبتدأ ، نحو (الرُّمَّانُ حلوةٌ حامضٌ) ، فلا يعتبر هذا من تعدد الخبر ، لأن المقصود : (حلوه وحامضه) أنه مزجٌ ، فهما في الواقع خبر واحد في المعنى . وفي هذه الحالة لا يجوز :

( أ ) العطف لأن الخبرين في معنى خبر واحد ، والعطف يقتضي العايرة

في الغاب ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، ويعرب كلٌّ منهما خبراً .

( ب ) لا يصح أن يفصل بين الخبرين بأجنبي ، ولا أن يتأخر المبتدأ أو يتوسط بينهما فلا يصح أن تقول ( شأهر نأفد أديب ها لم عباس محمود العقاد ) ، ولا أن يقال ( شأهر نأفد هبا س محمود العقاد أديب عالم ) .

٣ - إذا كان المبتدأ متعدداً حقيقة بأن كان مثنى أو جمعا وتمدد الخبر لفظاً ومعنى نحو ( الأخوات طيبٌ ومدرسٌ ومهندسٌ ) ، وجب عطف الخبر الثاني وما بعده على الأول بواو العطف لا غير ، ويعرب كلٌّ منها معطوفاً ، وإن كان خبراً في المعنى .

ومن هذا القسم المبتدأ المتعدد في الحكم نحو ( جسمُ الانسان رأسٌ وذراعٌ وأطرافٌ الخ . . . ) . والواقع أن ابن هشام لا يعتبر هذا القسم من باب تعدد الخبر لأن المبتدأ في هذه الحالة في قوة مبتدئين لكل منهما خبره

ومن هذا القسم قول الكاهن :

يداك يدٌ خبرها يرتجى  
وأخرى لأهدأها غائظة

لأن المبتدأ ( يداك ) في قوة مبتدئين لكم منها خبر ، ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى ( والذين كذبوا بآياتنا هم وبكم ) ذلك لأن ( بكم ) معطوفة على ( هم ) .



## النسخ والنسخ

عرفنا أن للبنداء والخبر حكماً إعرابياً . هو رفع كلٍّ منهما ذلك أن الرفع علامة الاسناد ( المسند والمسند إليه ) . غير أن هذا الحكم يُنسخ ويحل محله حكم آخر يدخل بعض الكلمات على الجملة الاسمية ، فيغير حكم كل من البنداء والخبر .

ويذكر بنا أن نفيه إلى أن هذه النواسخ لا تدخل على البنداء في الحالات التالية :

١ - إذا كان البنداء اسماً من الأسماء التي لها صدارة الكلام كأسماء الشرط واسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، والبنداء المفرد بلام الابتداء .

٢ - إذا كان البنداء ( ما ) التعجبية .

٣ - إذا كان البنداء اسماً يجب أن يتصدر الكلام لسبقة بأداة من الأدوات التي لا تدخل إلا على البنداء ( لولا ) و ( إذا ) الفجائية .

٤ - إذا كان البنداء في أسلوب من الأساليب التي التزمت صيغة واحدة لا تغيّر حتى جرت مجرى الأمثال نحو ( ويل للكاذبين ) ، و ( لله دره فارسا ) ( طوبى للصالحين )

والكلمات التي تؤثر في البنداء والخبر تنقسم من حيث نوعها إلى قسمين : أفعال ، وحروف . وتنقسم من حيث أثرها أو بعبارة أخرى من حيث عملها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشمل الأفعال الناسخة وما شبه بها من الحروف التي تدخل على جملة البنداء والخبر فتلقى حكمها الإعرابي وتعمل عملها كما يتأخر في أمرين :

١ - رفع المسند إليه (الابتداء) تشبيها له بالفعل ، ذلك أن الفعل التام يرفع اسما فاعلا له ، والفعل ناقص يرفع اسما تشبيها له بالفعل وهو مرفوع الفعل التام ، ويسمى اسما .

٢ - نصب المسند (الخبر) ، تشبيها له بفعول الفعل التام ، ويسمى خبره .

وإذا كان الخبر جملة كانت في محل نصب ، أما إذا كان اسما مفردا فإنه ينصب بعلامه ظاهرة أو متدرة أو على المحل .

ويشترط لعمل الأفعال الناقصة ثلاثة شروط :

( أ ) أن يتأخر خبرها عنها فلا يصح نحو ( مجتهداً كان محمدٌ ) .

( ب ) ألا يكون خبرها فملا طلبيا أو انشائيا ، فلا يصح نحو ( كان محمدٌ اعطافٌ عليه ) لأن الخبر ( اعطافٌ عليه ) فعل طلبى ، ولا نحو ( كان محمدٌ يرحمه الله ) لأن الخبر ( يرحمه الله ) جملة انشائية ( دعاء ) .

( ج ) ألا يكون خبرها جملة فعالية فعلها ماض فيها عدا ( كان ) فإنها يصح الاخبار عنها بالجملة ذات الفعل الماضى ، فلا يصح نحو ( أصبح محمدٌ نامٌ ) ويصح ( كان محمدٌ قد نام ) .

ويشمل هذا التسم الأول سبع مجموعات من الأدوات ، ست منها أفعال ومجموعة واحدة فقط حروف وهي :

الجمموعة الأولى : ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقا بدون شرط ، أو بعبارة أخرى فهي تعمل هذا العمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، وسواء كانت

علة - ( ما ) الظرفية أولاً ، كما سيوضح لنا فيما بعد . وهذا القسم يشمل ثمانية أفعال هي : كان وأخواتها ( أصبح - أضحى - ظل - أمسى - بات - صار - ليس ) .

المجموعة الثانية : ويشترط لعمها الشروط التالية .

١ - أن يتقدما أحد الأشياء التالية :

( أ ) نفي و سواه كان بالحرف مثل ( لا ) النافية ، أو بفعل يدل على النفي مثل ( ليس ) أو باسم مثل ( غير ) .  
( ب ) نهى ، مثل ( لا ) الناهية .

( ج ) دعاء ، والدعاء يكون بـ ( لا ) في الماضي ، وبـ ( لن ) في المستقبل واشترط في أفعال هذه الطائفة أن تسبق بنفي أو نهى أو دعاء ، ذلك لأن معناها النفي واستمرار ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يعضيه المقام ، فإذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتاً .

٢ - أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ ، فلا يصح أن تقول ( مازال الطفلُ نام ) .

وهذا القسم يشمل أربعة أفعال هي : ( زال ) ، ( برح ) ، ( فسق ) ، ( انفك ) .

وقد اشترط أن يكون ( زال ) ماضياً ( يزال ) لأن ( زال ) ماضياً ( يزال ) فعل تام يتمددى إلى مفعول به ومعناه مَّيِّزَ وفضل ، ومثاله ( زال ضأنك عن معرك ) ، أي ( مَّيِّزَ وافصل بين ضأنك ومعرك ) ، ومصدر زال يزيل

(الزَيْل) ، ولأن (زال) ماضى (يزول) فعل تام وهو فعل لازم أى لا يتعدى إلى مفعول به ، ومعناه (الانتقال) ، وأحيانا يكون بمعنى (الفناء والانهيار) وذلك مثل قوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ غَالِبٌ عَلَى الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ) ، ونحو (زال حكم الطُّغَيَاتِ) ، ومصدره (الزوال) .

المجموعة الثالثة : تعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليها ، وتشمل فعلا واحدا هو (دام) .

وتسميت (ما) أنى تسبق (دام) به (ما) المصدرية الظرفية ذلك أنها تقدر بالظرف مضافا إلى المصدر ، ففى المثال (لا أكلسه مادمت حيا) يمكن أن يحمل محل (مادت) مدّة دواى .

المجموعة الرابعة : وهى ما وضعت لتدل على قرب زمن وقوع الخبر وتسمى أفعال المتأخرة وهى ثلاثة : كاد - أوشك - كرب .

المجموعة الخامسة : وهى ما وضعت لتدل على رجاء المتكلم فى وقوع الخبر ، وتسمى أفعال الرجاء ، وهى ثلاثة أيضا : عسى - حرى - اخلاق .

المجموعة السادسة : وهى ما وضعت للدلالة على بدء دخول الاسم فى الخبر وتسمى أفعال الشروع ، ذكرتها ابن هشام خمسة أفعال هى (أنشأ - طفق - جعل - علق - أخذ) ، ومنها (صرع - أقبل - جعل - وهب - قلم) .

ويشترط فى خبر هذه المجموعات الثلاثة الأخيرة أن يكون خبرهن جملة لأثر الحكم إنما يتوجه لضوء الجملة .

المجموعة السابعة : وتتكون من أربعة أحرف شبيهت بـ ( ليس ) في المعنى وفي العمل فعملت عملها ، وهي ( ما - لا - لات - إن ) .  
وما يجدر بنا ذكره أن ابن هشام قسم الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول ، يشمل ( كان ) وإخواتها ، وما زال وإخواتها ) .

والقسم الثاني ، يشمل الأحرف المشبهة بـ ( ليس ) .

والقسم الثالث ، تكلم عنه تحت عنوان ( أفعال المقاربة ) فاصداً به ( أفعال المقاربة وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء ) معللاً ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء .

وسأنتكلم عن كل فئة من الفئات السابقة بالتفصيل وفق تقسيم ابن هشام لها ، مبرزة رأي ابن هشام فيها .

## الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تكلم ابن هشام تحت هذا العنوان عن ثلاثة أقسام هي . (كان) وأخواتها ، و (ما زال) وأخوتها ، و (مادام) .

١ - كان وأخواتها : يذكر ابن هشام أن كان هي أم الباء ، وأنها اشتهرت كذلك لأنها تفرد عن أخواتها بأمر تشييز بها هنا .

وكل أخوات (كان) يعملن نفس عملها ، وهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر دون شرط أو قيد ، غير أنهن يختلفن من حيث المعنى .

فـ (كان) معناها مطلق الماضي ، و (أصبح) معناها انصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الصباح ، و (أضحى) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الضحى ، و (ظل) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، و (أمسى) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها وقت المساء . وكثيرا ما تستخدم (أصبح وأضحى وظل وأمسى) بمعنى صار ، كقافى نحو (أصبحت الصنائة من دهائم تقدم الأمم) و (أضحى الاستشهاد شرفا) و (ظل الجوخاقا من الدخان) و (أمسى غزو الفضاء أمرا معلوما)

٢ - (ما زال) وأخواتها (برح - فتى - افك)

ومثال هذا القسم بعد النفي الظاهر ، قوله تعالى (ولا يزالون مختلفين) حيث سبقت (يزالون) بـ (لا) النافية الظاهرة ، ومثال هذا القسم بعد النفي المقدر ، قوله تعالى (تالله تلقأ) أى (لا تلقأ) حيث تقدم (تلقأ) النفي المقدر ، وقول امرئ القيس :

فقلت بين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لهديك وأوصالي

حيث عمل (أبرح) عمل (كان) ، وقد تقدمه النبي القدر ، لأن معناه (لا أبرح) ومثال هذه الأفعال بعد النهي قول الشاعر :

صاح صمير ولا تزال ذاكر المـ ورت فسيبانه ضلال ميين

حيث تقدم النهي وهو (لا) على مضارع زال .

ومثالها بعد الدعاء قول ذي الرمة :

أيا بالسلمى يادازمى على البلى ولا زال منتهلا بجرهائك القطر

حيث تقدمت (لا) الدعائية على (زال) .

٣ - (مادام) ، وجعلها ابن هشام قسما قاتما برأسه ، ذلك أنها تسبق (بما) للصدرية الظرفية ، على حين أن (زال) وأخواتها تسبق بـ (ما) النافية .

تصرف هذه الأفعال :

يقسم ابن هشام هذه الأفعال من حيث تصرفها إلى ثلاثة أقسام :

١ - الجامد الذي لا يتصرف ، وهو :

( أ ) ( ليس ) باتفاق من النحاة .

( ب ) ( دام ) هند الفراء وكثير من النحاة المتأخرين ، أما فعل الأمر

( دَم ) والمضارع ( يدوم ) ، واسم الفاعل ( دائم ) ، وصيغة المباعدة ( دوأم )

فمن تصرفات الفعل (دام) التام لا الناقص .

ويرى بعض النحاة أنه قد يجيء المضارع من (دام) النسخة ناسخاً مثل الماضي ولكنه قليل الاستعمال .

ويرجع الصبيان في حاشيته أن - (دام) النسخة ، مصدر ، بدليل تقدير النحاة (مدة دوامى) فى (مادمت) .

٢ - ما يتصرف تصرفاً ناقصاً :

أ - ( زال - فنى - برح ) ذلك أنها لا تشمل منها فعل الامر ولا المصدر .

ب - (دام) عند النحاة القدماء ، ذلك أنهم استعملوا مضارعها .

٣ - ما يتصرف تصرفاً تاماً أو بعبارة أخرى ما يجى منه الماضى والمضارع والامر والمصدر على قبة واسم الفاعل دون اسم المفعول وبقاى المشتقات ويشمل هذا القسم : كان - أصبح - أضحي - أمس بات - ظل - صار .

وغير الماضى من هذه التصاريف يعمل عمل الفعل الماضى فاذا أخذنا الفعل

(كان) مثلاً وجدنا تصاريفه تعمل عمله كما يلى :

فمضارع (كان) نحو قوله تعالى (ولم أك بغياً) حيث أن (أك) أصلها (أكون) فحذفت الضمة لدخول حرف الجزم على الفعل ثم حذفت الواو لانتقاء حرفين ساكنين هما النون والواو ، فصارت (أكن) ، ثم حذفت النون للتخفيف ، فصارت (أك) ، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (أنا) ونحوها (بغياً) منصوب بالفتحة الظاهرة .



والأمر من ( كان ) نحو قوله تعالى ( كونوا حجارةً ) حيث عمل فعل الأمر ( كونوا ) عمل ( كان ) وجاء ولو الجماعة اسماله ، و ( حجارة ) خبراً له .

والمصدر نحو قول الشاعر :

بِيذِلِّ وَحِلْمِيٍّ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفِي ——— تَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

حيث جرى مصدر ( كان ) الناقصة مثلها في رفع الاسم ونصب الخبر ، حيث رفع كاف الخطاب ونصب الضمير ( إيَّاه ) .

وإسم الفاعل نحو قول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَأَنَّكَ إِذَا لَمْ تُنْفِقْ لَكَ مُنْجِئاً

والشاهد في قوله ( كأننا ) فإنه اسم فاعل من مصدر ( كان ) الناقصة ، وقد عمل عملها ، حيث أن اسمه ضمير مستتر تقديره ( هو ) يعود على كلاً من السابق ، وخبره ( أنك ) .

وكذلك قول الشاعر :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْهُ لَسْتُ زَائِلاً أَحْبَبْتُ حَتَّى يَفْضَحَ الْهَيْبُ مُنْمَرِضٌ

حيث أعمل ( زائلاً ) وهو اسم الفاعل من الفعل الناقص ( زال ) فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه وتقديره ( أنا ) ونصب الخبر وهو جملة ( أحبتك ) .

هل يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

يَجِيزُ أَغَابَ الذِّهْنُ تَوْسَطَ خَيْرِ الْفِعْلِ الْناَقِصِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِهِ ، وَيَمْنَعُ ابْنَ

فريسيويه (ت / ٢٤١ هـ) توسط خبر (ليس) بينه وبين اسمه ، وينعم أين  
 معط (ت / ٢٢٨ هـ) توسط خبر (دام) بينه وبين اسمه .

ومن أمثلة توسط خبر الفعل الناقص بينه وبين اسمه ما يلي :

- قوله تعالى (وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين) حيث جاء (حقاً) وهو  
 خبر (كان) مقدّماً على خبرها وهو (نصرُ) ، ومتوسطاً بين (كان) واسمها .

- قراءة حمزة (ت / ١٥٦ هـ) وحنص (ت / ١٨٠ هـ) قوله تعالى (ليس  
البر أن تولوا وجوهكم) ينصب (البر) على أنه خبر (ليس) ، والمصدر  
 المؤول من (أن) والفعل (أن تولوا) اسمها ، وقد جاء الخبر متوسطاً بين  
 ليس واسمها .

قول الشاعر :

لا طيب للميش مادامت منغصة لذاته بادّكار الموتِ والمهرم

حيث تقدّم خبر (دام) وهو (منغصة) بينه وبين اسمه (لذاته) .

المواضع التي يجب أن يتوسط فيها الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا كان اسم مضافاً لضمير يعود على شيء متصل بالخبر مثل

(جزاؤه) في نحو (يسرّني أن يكون للعمل جزاؤه) حيث اتصل ضمير الغائب

(الهاء) باسم (يكون) ، وضمير الغائب يعود هل الخبر (لعمل) ، ويجب

هنا أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه ، حتى لا يعود الضمير على متأخر

في اللفظ وفي الرتبة .

٢ - إذا كان الخبر محصورا في الاسم بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي مثل  
(المكافح) في نحو (ليس منصورا إلاّ المكافح) ، فالخبر وهو (منصورا)  
محصور في الاسم وهو (المكافح) (إلاّ) المسبوقة بالنفي وهو (ليس).

المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر بعد الفعل الناقص وأصله :

١ - إذا ترتب على التوسط ليس لا يمكن معه تمييز الاسم من الخبر لخفاء  
إعرابها ، كأن يكون كل من الاسم والخبر متصلا بباء التثنية نحو (صار  
هدوى صديقي) .

٢ - إذا حصر الاسم في الخبر ، بقرنه بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي  
أو إنشأ . ومثال اقتران خبر الفعل الناقص بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي قوله  
تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلاّ مكافاً) ، و (مكافاً) معناه  
صغيراً ، وهو من (مكا) من باب (هدأ) ، خبره لـ (كان) ويجب أن  
يتأخر عن الفعل الناقص ، وهن اسمه (اصلاتهم) في هذا الموضع لأنه  
مقصود بـ (إلاّ) .

ومثال حصر الاسم في الخبر بـ (إنما) في نحو (إنما كان محمدٌ رسولاً) (رسولاً)  
خبر (كان) ويجب تأخيره في هذا الموضع لأن اسم كان (محمد) محصور  
فيه بـ (إنما) .

هل يجوز تقديم خبر الفعل الناقص عليه ؟

١ - يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناقص عليه إذا لم يكن الموضع مما يجب  
فيه تقديم الخبر ، كأن يكون الخبر اسمها واجب الصدارة كأسماء الاستفهام

نحو ( أين كان أخوك ) ، أو يكون كم الخبر ية نحو ( كم كان اصداقائك  
المخلصون ) .

ويستعمل النحاة الذين يجيزون تقدم خبر الفعل الناقص عليه بقوله تعالى  
( أهؤلاء إيتا كم كانوا يعبدون ) وقوله تعالى ( وأنفسهم كانوا يظلمون ) ،  
حيث جاء ( إيتا كم ) و ( وأنفسهم ) معمولين لخبر ( كان ) الأول معمول  
للفعل ( يعبد ) إذا أنه مفعول به ، والثاني معمول للفعل ( يظلم ) إذ يعرب  
مفعولا به أيضا ، وقد تقدم معمولا خبرى الفعلين الناقصين ، على الفعلين  
الناقصين في الآيتين السكر يمتين ، وتقدم المعمول يعنى عند كثير من النحاة  
جواز تقدم عامله ( يعبد ، و يظلم ) أى خبر الفعل الناقص ، عليه .

٢ - يتفق النحاة على عدم جواز تقدم خبر ( دام ) عايبها ، فلا يجوز  
تقديمه عايبها وعلى ( ما ) ، فلا تقول ( حيا لا أكلك ما دمت ) ، ذلك لأن  
( ما ) حرف مصدرى ، و ( حيا ) معمول لصفة الحرف المصدرى وهو ( دمت ) ،  
ومعمول لصفة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه . ويجوز أن يتقدم الخبر على  
( دام ) وحدها ، فيتوسط بينها وبين ( ما ) ، كما فى نحو ( سأزيم البيت  
ما مطرا دام الجو ) حيث تقدم خبر دام وهو ( مطرا ) عليها مع توسطه بينها  
وبين ( ما ) .

و ( كان فى المسجد زيد متكفا ) حيث فصل معمول الخبر وهو الجار  
والجروور ( فى المسجد ) بين الفعل الناقص ( كان ) واسمه ( زيد ) .

ويصح أن تقول ( كان متكفا فى المسجد زيد ) حيث فصل الجار  
والجروور ، والخبر متقدما عليه بين الفعل الناقص واسمه .

ويصح أن نقول ( كان عندك معنكفا زيدٌ ) حيث فصل الظرف والخبر متأخرآ عنه بين الفعل الناقص واسمه.

( ٢ ) في غير الظرف والجار والمجرور يختلف النعارة :

( أ ) فالبصريون يذهبون مطلقآ أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه غير الظرف والجار والمجرور ذلك لأن الجار والمجرور والظرف يعتبران غير أجنبيين عن الفعل ، أما غيرهما كعمول الخبر مثلا ( فيعتبر أجنبياً عنه .

( ب ) أما الكوفيون فيجوزون مطلقآ أن يفصل أى فاصل بين الفعل الناقص واسمه ، وقد تبدل الكوفيون على رأيهم بقول الفرزدق بهجور جريراً وقومه :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

حيث تقدم معمول خبر كان وهو ( إياهم ) على اسمها وهو ( عطية ) على حين أنه ليس بظرف ولا جار ومجرور .

( ج ) وهناك رأى ثالث فصل في الكلام : فأجاز أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه إذا كان الخبر مع الفاصل نحو ( كان طعامك آ كلا زيدٌ )

ف ( آ كلا ) خبر ( كان ) وهو اسم فاعل . واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فيرفع فاعلا ، وفاعله في هذه الجملة ضمير مستتر تقديره هو وينصب

مفعولاه ، و ( طعام ) في الجملة هو مفعوله أى معموله وقد جاز الفصل بين الفعل الناقص واسمه ( زيدٌ ) معمول الخبر في هذا الموضع لأن الخبر فصل

بمعنى بينهما .

وأصحاب هذا الرأي يمنعون فصل معمول الخبر بين الناقص واسمه إن تقدم  
الممول وحده بدون الخبر فلا يميزون نحو ( كان طعامك زيدا آ كلا ) ذلك  
لأن معمول الخبر ( طعامك ) جاء بين الفعل الناقص واسمه دون الخبر  
( آ كلا ) .

والواضح من كلام ابن هشام أنه لا يفتق مع الكوفيين ، ويميل إلى رأى  
البصريين لأنه يخرج البيت الذى استدل الكوفيون به على جواز الفصل بين  
الفعل الناقص واسمه بممول الخبر ، على وجوه عدة يجعله غير شاهد على رأيهم ،  
فهو يقول أن :

( أ ) ( كان ) زائدة في البيت ، وعلى ذلك تصبح الجملة مكونة من  
مبتدأ وخبر .

( ب ) أن اسم ( كان ) ضمير الشأن ، اسما مضمرا يرجع إلى ( ما ) .

وعلى هذا الأساس فإن جملة ( عطيةٌ هودا ) تكون في الحالتين جملة اسمية  
مكونة من مبتدأ وخبر ، وموقعها من الاعراب خبر كان في محل نصب ،  
ويكون ( إبراهيم ) معمول الخبر ( هودا ) متقدما على المبتدأ ( عطية ) وهو أمر  
جائز ، وهكذا يبطل الاستشهاد بالبيت في هذا الموضع .

٣ - يتفق جمهور البصريين على عدم جواز تقديم خبر ( ليس ) عليها

معتجدين في ذلك بعدم ورود نصوص عن العرب فيها ، وبأنها ضعيفة لأنها  
فعل جامد غير متصرف . وهناك رأى يقول ان السبب في ذلك يرجع إلى أن  
العرب تجرى التثنية بجرى الاستفهام ، أى أنه من الكلمات التى لها صدارة  
الكلام ، فلا يصح أن يتقدم معموله عليه .

وأجاز بعض النحاة تقدم خبر ( ليس ) عليها

ويرد من يمنعون تقدم خبر ( ليس ) عليها بثلاثة اعتراضات :

الأول أن ( يوم ) ظرف ، والشرط يباح له ما لا يباح لغيره إذ يتوسع فيه

والردان اليائقيان يقومان على أساس أن ( يوم ) ليس معمولاً خبر

( ليس ) وهما :

١ - أن ( يوم ) معمول لفعل محذوف تقديره ( يعرفون ) ، وجهته ( ليس

مصرفاً عنهم ) في محل نصب حل .

٢ - أن ( يوم ) في محل رفع مبتدأ ، وبني على الفتح لضافته إلى جملة

( يأتينهم ) ، وجهته ( ليس مصرفاً ) خبر المبتدأ في محل رفع .

( ٤ ) إذا بني الفعل الناقص بـ ( ما ) النافية ، فإنه يجوز أن توسط الخبر

بين ( ما ) والفعل المنفي مطابقة أو بسبابة أخرى سواء كان المنفي شرطاً من

شروط عمل الفعل الناقص كما في ( زال ) وأخواتها . أو لم يكن المنفي

شروطاً لعمل الفعل الناقص كما في ( كان ) وأخواتها ، فنقول ( ما فاتنا كان زيداً )

ويتمتع البصريون والفراء من الكوفيين بتقديم الخبر على الفعل الناقص المنفي

على حين يجيزه بقية الكوفيين . وسبب البصريين لذلك أنهم يجرون المنفي

بحرى ماله الصدارة من الأسماء ، كأسماء الشرط والاستفهام ، فلا يصح أن

يتقدم معمولها عليها . ويضيف الرضي الأسترباذي هزة الاستفهام و ( إن )

النافية إلى ما لا يجوز تقديم خبره عليه .

ويخرج ابن كيسان ( ت / ٣٢٠ هـ ) زال وأخواتها من هذه القاعدة ، أى أنه لا ينزع تقديم خبر ( زال ) وأخواتها من هذه القاعدة ، فهو لا ينزع تقديم خبر زال وأخواتها عليهن ، فاللأن ( زال ) معناها النفي و ( ما ) نافية ، ونفى النفي إيجاب ، فكأن ( ما ) النافية المستحقة للتصدير ليست موجودة وبذلك زال مانع تقديم الخبر على الفعل الناقص .

وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع ابن كيسان لأنه يقول إن الفراء محم المنع في حروف النفي ، وأن كلامه مردود بها ورد من النصوص كقول المعلول القريني :

ورجّ النفي بالخبر ما إن رأيت على السن خيرا لا يزال يزيد

حيث تقدم معمول خبر ( لا يزال ) وهو ( خيرا ) على ( لا ) النافية ، وتقدم معمول يقبه ، جـ مواز تقدم العامل عند جهم —ور النحاة ، كما سبق أن وضعنا .

هل يجوز الفصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول خبره :

( ١ ) يتفق النحاة على أنه يجوز أن يفصل الظرف والخار والجور بين الفعل الناقص واسمه سواء تقدم معمول وحده بدون الخبر أو تقدم ومعه الخبر متقدما عليه أو متأخرا عنه ، فيجوز أن تقول : ( كان عنك زيدٌ متكفنا ) حيث فصل معمول الخبر وهو الظرف ( عنك ) بين الفعل الناقص ( كان ) واسمه ( زيدٌ ) .



ج - ويعرض ابن هشام رأياً آخر كثيراً ما يلجأ إليه ، وهو أن فصل  
معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه جاء هنا ضرورة الشعر ، والضرورة أصراً  
لا يقاس عليه ، ولا يصح أن نجعلها قاعدة في النثر وسعة الكلام . ويستدل ابن  
هشام على كلامه بالبيت التالي :

باتت فـؤادى ذات الخلال سائلة  
فالميشُ - إن حمّ لي - هيش من العجب

فيقول ابن هشام إن الضرورة واجبة فيه ، إذ تقدم معمول خبر ( بات )  
وهو ( فؤادى ) ، على الخبر وهو ( سائلة ) للضرورة .  
هل يجوز أن تستخدم هذه الأفعال تامة :

الأفعال السابقة إذا دخلت على الجملة الاسمية فرقت المبتدأ ونصب الخبر ،  
سميت الأفعال الناقصة ، ومعنى ( أفعال ناقصة ) أنها وهي في هذه الحالة لا تنكح  
على الحدث بل تقتصر دلالتها على الزمن ، كما أنها لا تعمل عمل الفعل فترفع  
فاعلاً وت نصب مفعولاً ، بل ترفع اسما لها هو في الأصل مبتدأ ، وخبراً هو في  
الأصل خبر المبتدأ .

مثال ( كان ) الناقصة ( كان الله غوراً ) ، والتامة قوله تعالى ( سرنا فكان  
القدر ) أي فحدث القدر ، وقوله تعالى ( إن كان ذو عسرة ) ، أي وإن حصل  
ذو عسرة .

ومثال ( أصبح ) الناقصة ( أصبح المدو حياً ) ، والتامة قوله تعالى ( فسبحان  
الله حين تصبحون ) ، أي حين تدخلون في الصباح .

ومثال (أضحى) الناقصة (أضحى الناجح مسروراً) ، والتامة (اجتهدوا  
فقد أضحينا) ، أى فقد دخلنا فى الضحى .

ومثال (ظلّ) الناقصة (ظلّ المطرُ منهدراً) ، والتامة (ظلّ الليلُ ،  
وظلّ اليوم) أى (دام الليل) أو (دام اليوم) .

ومثال (أمسى) الناقصة (أمسى الجوُّ بارداً) ، والتامة (اذكروا الله حين  
تسون) ، أى حين تمدحون فى المساء .

ومثال (بات) الناقصة (بات الجنديُّ ساهراً) ، والتامة (بات الجنودُ  
بالمسكر) أى نزلوا به ليلاً ، ونحو قول الشاعر :

وبات وبانت له ليلةٌ      كليلة ذى العائر الأرمد

حيث جاءت (بات) مرتين ، الأولى تامة بمعنى دخل فى المبيت ، والثانية  
تامة أيضاً ، وفاعلها ليلة ، وكذلك (بات بالقوم) .

ومثال (صار) الناقصة (صار الماءُ ملجأً) ، والتامة نحو (صار محمدُ  
السلامَ) ، أى ، ضم إليه الغلام .

ومثال (مادام) الناقصة (لا أزوره مادمت حياً) ، والتامة (سئلباً  
إليه مادامت شهامته) أى ، سئلباً إليه طول دوام شهامته .

ومثال (ما برح) الناقصة (ما برح السلام بعيداً) ، والتامة نحو (ما برح القائد  
مكانه) ، أى ، لم يترك مكانه .

ومثال (ما انفك) الناقصة (ما انفك السلام مهدياً) ، والتامة نحو  
(ما انفك عقدة الجبل) ، أى ، لم تنفك العقدة .

أَمَّا (قِيءَ وزال وايس) فهي أفعال ناقصة دائماً .

ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها :

تختص ( كان ) بعادة أمور هي :

١ - أنها يجوز أن تجيء زائدة : بشرطين :

( أ ) أن تكون بلفظ الماضي .

( ب ) أن تكون بين شيئين متلازمين لا يوجد أحدهما بدون الآخر ولا يستقل بنفسه واحد منهما ، على أن لا يكونا جاراً ومجروراً ، وذلك كـ ( ما ) التعجبية وفعل التعجب ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والتفاعل وعلم جرّاً .

مثال ( كان ) الزائدة بين ( ما ) التعجبية وفعل التعجب نحو ( ما كان أحسن زيد ) .

ومثال ( كان ) الزائدة بين المبتدأ والخبر نحو ( محمد كان ناجحاً ) .

ومثال ( كان ) الزائدة بين الفعل والفاعل نحو ( لم يوجد كتاب مثلاً لهم ) .

وعلى هذا الأساس يشذّ البيت التالي :

سراةُ بنى أبي بكر تسامى      على كان المسومة العراب

ذلك لأن ( كان ) جاءت زائدة بين حرف الجر ( على ) ومجرورها ( المسومة ) ، وهذا شاذ ، لأن الجار والمجرور كالمشبه الواحد .

ويرى ابن هشام أنه لا يعتبر من زيادة ( كان ) قول الفرزدق من قصيدته في مدح أحمد مارك بن أمية :

فكيف إذا مررت بدار قوم ؟ وجيران لنا كانوا كراما

ذلك لأن ( كان ) رفعت الضمير ( واو الجماعة ) في البيت ، وهي إذا كانت زائدة لاتعمل شيئا عند جمهور النحاة .

٢ - أنها تحذف ، ويكون ذلك على أربعة أوجه :

( أ ) تحذف ( كان ) مع اسمها وبيتى خبرها ، ويكثر ذلك بعد ( إن ) و ( لو ) الشرطيتين .

مثال حذف كان واسمها بعد ( إن ) نحو قولك ( سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا ) ، إذ التقدير ( سر مسرعا إن كنت راكبا ، وإن كنت ماشيا ) . ونحو قول لبي الأخيلية في وصف منعة قومها :

لا تفر بن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن كنت مظلوما

حيث حذف ( كان ) مع اسمها في الموضعين ، والتقدير ( إن كنت ظالما أبدا ، وإن كنت مظلوما ) ونحو قول العرب ، الناس يحزنون بأعمالهم إن خيرا بخيرا وإن شرا شرا . وهذا المثال يجوز فيه أربعة أوجه : أولها : نصب ( خيرا ) الأولى ، ورفع ( خيرا ) الثانية ، على تقدير حذف كان واسمها في الأولى أي ( إن كان عملهم خيرا ) ، وحذف المبتدأ في الثانية بتقدير جزاؤهم خير ، وهكذا النصف الثاني يكون تقديره : وإن كان عملهم شرا ، فجزاؤهم شرا .

والوجه الثاني : أن ترفع الأولى وتنصب الثانية فيقال ( إن خير فخيرا ) ، بتقدير حذف كان وخبرها في الأولى ( إن كان في عملهم خيرا ) ، وحذف الفعل والفاعل في الثانية ( فيجزون خيرا ) .

والوجه الثالث : أن ينصب كلاهما فنقول ( إن خيراً فخييراً ) بتقدير حذف  
كان واسمها في الأولى والفعل والماعل في الثانية ( إن كان عملهم خيراً  
فيجوزون خيراً ) .

والوجه الرابع : أن يُرفع الاثنان فنقول ( إن خيراً فخييراً ) بتقدير  
حذف كان وخبرها في الأولى والمبتدأ والخبر في الثانية ( إن كان في عملها  
خييراً فجزاؤها خيراً ) .

ويذكر ابن هشام أن أرواح هذه الوجوه الأربعة ، الوجه الأول ، أي  
الذي ينصب فيه الأولى وترفع في الثانية .

وأضعف الأوجه الأربعة الوجه الثاني ، أي الذي تُرفع فيه الأولى  
وتنصب الثانية . أما نصبهما معاً ورفعهما معاً فوسط بين الأمرين .

ومثال حذف كان واسمها بعد ( لو ) نحو قوله ﷺ من حديث شريف  
( التمس ولو خائفاً من حديث ) ، أي ، التمس ولو كان خائفاً من حديث .  
ونحو قول الشاعر :

لا يأمن الدهرَ ذوبتي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السمل الجبلُ

حيث حذف ( كان ) مع اسمها وبقي خبرها بعد ( لو ) الشرطية بتقدير  
( ولو كان ملكاً ) .

ونحو قولك ( ألا طعاماً ولو تمراً ) حيث حذف ( كان ) مع اسمها بعد ( لو )  
وبقي خبرها وهو ( تمراً ) بتقدير ( ولو كان تمراً ) .

وقد أجاز سيبويه رفع ( تم ) على تقدير حذف كان وخبرها وبقاء اسمها بتقدير ( ولو يكون شدنا تم ) .

ويقل حذف كان واسمها بعد غير ( إن ) و ( لو ) ، كافي نحو قولهم ( من لدَّ شَوْلًا فإلى إنلاما ) على تقدير من ( لدَّ أن كانت شولا ) حيث حذفت كان مع اسمها بعد ( لد ) أى ( لدن ) وذلك قليل .

( ب ) أن تحذف كان مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وذلك بعد ( إن ) و ( لو ) الشرطيتين كذلك كما وضحا ذلك ، أما حذف الخبر وحده فلا يجوز ، ويقر ابن هشام أن هذا الوجه ضعيف .

( ج ) أن تحذف كان وحدها ، ويكثر ذلك بعد ( أن ) المصدرية في مثل ( أما أنت منطلقاً انطلقت ) ، إذ أصله ( انطلقت لأن كنت منطلقاً ) ثم قُدمت اللام وما بعدها على ( انطلقت ) للاختصاص ، وكذلك الاهتمام بالتعليل ، فصار التركيب ( لأن كنت منطلقاً انطلقت ) ، ثم حذفت ( كان ) فانفصل الضمير بعد أن كان متصلاً ، فصار التركيب ( لأن أنت منطلقاً انطلقت ) ثم زيدت ( ما ) للتوبيخ من ( كان ) التي حذفت ، فصار التركيب ( أن ما أنت منطلقاً انطلقت ) ، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب بين مخرجيهما ، فصار التركيب ( أما أنت منطلقاً انطلقت ) . ومنه قول الشاعر :

أباخرشة أما أنت ذا نفرٍ      طأن قومي لم تأكلهم الضميرُ  
حذفت ( كان ) العاملة وحدها بعد ( أن ) المصدرية ، وجرى به ( ما ) الزائدة عوضاً عنها .

ويقل حذف ( كان ) وحدها بدون أن تتقدمها ( أن ) المصدرية ، وذلك نحو قول الراعي النخري يخاطب عبد الملك بن مروان .

أزمانَ قومي والجماعة كالتنزي لزم الرحلة أن تميلا ميلا  
حيث حذف ( كان ) وحدها بدون أن يتقدمها ( أن ) المصدرية ، ولم  
يعروض عنها ( ما ) واسمها ( أزمان ) .

( هـ ) أن تحذف كان مع معموليها ( اسمها وخبرها ) ، وذلك بعد ( إن )  
في قولهم ( أفعل هذا إمّا لا ) وأصل هذا التركيب ( أفعل هذا إن كنت  
لا تفعل غيره ) ، حيث وقعت ( كان ) واسمها بعد ( إن ) الشرطية فملا  
للشرط . وخبر الشرط ( لا تفعل غيره ) جهة فعلية منفية بـ ( لا ) ، تحذفت  
كان مع معموليها ( كنت تفعل غيره ) بدون حرف النفي ، فصار التركيب  
( أفعل هذا إن لا ) ، ثم جيء بـ ( ما ) عوضاً عن ( كان ) وحدها ، فصار  
التركيب ( أفعل هذا إن ما لا ) ثم أدمجت نون ( إن ) الشرطية في ( ما )  
فصارت ( إمّا ) وأصبح التركيب ( أفعل هذا التركيب إمّا لا ) .

ويعرب هذا التركيب كما يلي :

أفعل هذا ( أفعل ) فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر .

و ( هذا ) اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به

إمّا لا : ( إمّا ) إن الشرطية مدغمة في ما .

ما عوض عن ( أن ) واسمها المحذوفين بتقدير ( إن كنت ) .

( لا ) حرف نفي ، وخبر كان محذوف تقديره ( لا تفعل غيره ) .

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وحذف كان واجب في مثل هذا المثال لوجود عوض عنه ، ذلك أن

وجود العوض والمعوّض معاً لا يجوز .

ملحوظة : يعنهم بما سبق أن حذف ( كان ) يكون واجباً في موضعين ،  
في الموضع السابق ، وبعده ( أن ) المصدرية .

٣ - وثالث ما تنفرد به ( كان ) أن لام مضارعها يجوز حذفها  
بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون المضارع مجزوماً بالسكون ، وبعبارة أخرى ألا يكون  
متصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . فـ ( يكونُ ) مضارع  
كان ، وعند جزمه نقول ( لم أكن ) إذ حذف الضمة بسبب حرف الجزم  
( لم ) وسكنت النون ، ثم حذف ( الواو ) التي قبل النون لأنها ساكنة والنون  
ساكنة وكان العرب ي حذفون مثلها عند التقائها بحرف ساكن مثلاً .  
ويجوز بعد ذلك حذف لام الفعل وهو ( النون ) تخفيفاً في حالة الوصل لاني  
حالة الوقف فنقول ( لم أك ) نحو قوله تعالى في سورة مريم ( لم أك نبياً ) .

وعلى هذا الأساس فإن مضارع ( كان ) في الأمثلة التالية لا يصح  
حذف لامة :-

- قوله تعالى ( من تكون له عاقبة الدار ) ، و ( تكون لكما الكبيراه )  
ذلك لأن مضارع ( كان ) ليس مجزوماً في هاتين الآيتين .

- قوله تعالى ( وتكونوا من بعده قوماً صالحين ) ذلك لأن المضارع في هذا  
الموضع وإن كان مجزوماً غير أنه مجزوم بغير السكون إذ أنه من الأمثال  
الخطية ، وعلامة جزمه حذف النون .



قوله تمالى ( إن يكنه فإن تساط هايه ) ذلك لأن مضارع ( كان ) فى هذا الوضع وإن كان مجزوما بالسكون ، فإنه متصل بضمه نصب ( هاء الغائب )

قوله تمالى ( لم يكن الله ليفتر لهم ) حيث جاء بعد مضارع ( كان ) المجزوم بالسكون حرف ساكن ( همزة الوصل ) . وخالف يونس بن حبيب هذه القاعدة فأباح حذف لام الفعل المضارع لـ ( كان ) إذا اتصل بحرف ساكن بعده ، مستدلا على ذلك بما ورد فى كلام العرب منها ، نحو قول الشاعر :

فإن لم تكُ المرأةُ أبدتُ وسامةً      فقد أبدتُ المرأةُ جبهةً ضيعةً

حيث حذف الشاعر نون المضارع من ( كان ) ، الجزوم بالسكون مع أنه قد جاء بعدها حرف ساكن هو همزة الوصل فى المرأة . ويلجأ ابن هشام إلى تخريج هذا البيت على الضرورة مستشهدا على رأيه بقول الشاعر :

فلمت بآتيه ولا أستطيعه      ولاك استقى إن كان باؤك ذا فضل

حيث حذف الشاعر النون من ( لسن ) ، ولو ذكرت النون اكسرت للتخلص من الساكنين وهما ( نون لسن ) ، وهمزة الوصل فى ( استقى ) ، ولكن الشاعر حذفها للضرورة كما حذف النون من ( يكن ) فى البيت السابق . ملحوظة : إذا كان خبر الناسخ منفيا جاز دخول حرف الجر الزائد عليه ، فيصح أن يقول ( ما كان محمد بمتهم ) فـ ( متهم ) خبر ( كان ) مجرور لفظا بالياء الزائدة ، فى محل نصب لأنه خبر كان . وهذه القاعدة عامة فى جميع أخبار النواسخ المنفية ما عدا ( زال ) وأخواتها لأن أخبارها غير منفية .

## أفعال المتقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع

يسمى ابن هشام هذه المجموعات الثلاثة (أفعال المتقاربة) ممللاً ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية الكلام كلمة ، والواقع أنه من باب التثنية ، لأن تسمية الكل باسم الجزء إنما يكون باطلاق إسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره ، والأصراع الثلاثة من الأفعال المذكورة هنا مجتمعة دون أن تكون بينها صفة غير اشتراكها في أنها تعمل عمل ( كان ) .

١ - أفعال المتقاربة : وتدل على مجرد قرب وقوع الظاهر لا على وقوعه ، بل قد يستحيل وقوعه كما في نحو قوله تعالى ( يكاد زيتها يضيء ) ، وهي ثلاثة كاد - أوشك - كرب .

٢ - أفعال الرجاء : وتدل على رجاء التكلم وأمله وطمعه في وقوع الخبر ، ترقيب حصوله إذا كان شيئاً محبوراً مرشوباً فيه ، والخوف منه إذا كان أمراً مكرهاً . وهي ثلاثة أيضاً : هسى - حرى - اخولق .

٣ - أفعال الشروع أو الانشاء : وتدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه ، وهي كثيرة ، ذكر ابن هشام خمسة منها هي : أنشأ - طلق - جعل - علق - أخذ . وأضاف إليها ابن عقيل : هب - قام - ومنها كذلك شرع وأقبل .

شروط عمل هذه المجموعات الثلاثة عمل ( كان ) :

تعمل هذه الأفعال عمل ( كان ) بالشروط التالية

١ - أن يكون خبرها جملة : مثل ( كاد محمد يحضر ) ، و ( كرب محمد يحضر ) ، و ( أوشك محمد يحضر ) ، و مثل ( عسى محمد أن يحضر ) ، و ( حرى محمد أن يحضر ) ، و ( اخلاق محمد أن يحضر ) ، و ( أنشأ محمد يتكلم ) ، و ( طفق محمد يتكلم ) ، و ( جعل محمد يتكلم ) .  
وقد شذ بحبي . خبرها مفردا بمعد ( كاد ) و ( عسى ) ، كقول  
تأبط شرًا .

فأبئتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آيبا      وكم مثاها فارقتها وهي تصفِرُ  
حيث عمل الفعل الناقص ( كاد ) عمل ( كان ) مع بحبي . خبره اسما مفردا ( آيبا ) وهو أمر شاذٌ والقاعدة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ويجوز قول العرب ( عسى النوير أبوسا ) ، أى ( لعل الشر يأتبكم من قبل النوير ) حيث جاء خبر ( عسى ) مفردا ، وليس جملة ( أبوسا ) وهو أمر شاذ .

أما قولهم ( فطلق مسعا ) ، فليس من هذا الباب ، إذ أن الفعل ( طلق ) خبره في هذا المثال محذوف ، والتقدير ( فطلق مسعا ) .

٢ - أن تكون جملة الخبر جملة فعلية ، كما يتضح في الأمثلة السابقة ، ويشذ بحبي . الجملة الاسمية خبرا للفعل الناقص ( جعل ) في قول الشاعر :

وقد جمعت قلوصى بنى سهيل من الأكوار مرتبها قريب

حيث جاءت الجملة اللاحقة ( مرتبها قريب ) خبرا للفعل ( جعل )  
وذلك شاذ .

٣ - أن يكون الفعل في هذه الجملة الذاتية مستوفيا لشروط ثلاثة هي :

أولاً - رافعا لضمير اسم الفعل الذى يعمل عمل ( كان ) ، ذلك أن أفعال  
هذا الباب تدل على ارتباط الفعل في جملة الظير بالاسم ( اسم الفعل الذى يعمل  
عمل كان ) ، نحو ( جعل الخطيب يتكلم ) فاعله ضمير مستتر يعود على ( الخطيب )  
أى اسم ( جعل ) أما قول الشاعر :

وقد جمعت إذا ما قت يُتقانى ثوبى فأنهض ثمض الشارب الفل

حيث يدل ظاهر قوله ( جمعت يتقانى ثوبى ) على أن المضارع الواقع خبراً  
لجعل ( يتقانى ) قد رفع اسماً ظاهراً وهو ( ثوبى ) مضافاً إلى ضمير ( جاء المتكلم )  
يعود إلى اسم ( جعل ) ، وهو ( تاء الفاعل ) ، وهذا أمر لا يرضى عنه النحاة  
وقد خرج به ابن هشام هلى ابن طاعل ( يتقل ) ضمير مستتر يعود على ( ثوبى )  
وهو متقدم رتبة ، وإن تأخر فى اللفظ . أما ( ثوبى ) فيعرب به بدل اشتمال من  
( تاء الناهل ) فى ( جمعت ) . وقد أغنى رجوع الضمير إليه فى ( يتقانى ) عن  
رجوعه إلى المبدل منه ، لأن المبدل هو المقصود بالحكم .

وهكذا يخرج ابن هشام البيت هلى وجه ييممه من دائرة الاستشهاد به  
على شذوذ القاعدة كما هي عادته .

وتجو قول ذي الرمة :

وأسقيه حتى كاد ما أبسه تكلمني أحجاره وملاعبه

حيث وقع ما ظاهره أن خبر ( كاد ) وهو ( تكلمني ) قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم ( كاد ) وهو ( أحجاره ) ، فيكون الفعل الواقع خبراً لكاد رفع اسماً ظاهراً لا ضميراً يعود على اسم كاد ، وهو أمر شاذ .

ويخرج ابن هشام هذا البيت كالبيت السابق على أن تكلمني فعل ، وياه المنكلم مفعول به ، وفعل ( تكلم ) ضمير مستتر يعود إلى ( أحجاره ) الواقع بدلاً من الضمير المستتر في ( كاد ) العائد إلى ( الربيع ) ، على تقدير أن الأصل ( كاد هو . أحجاره وملاعبه تكلمني ) .

وهكذا يخرج ابن هشام هذا البيت أيضاً من دائرة الاستشهاد به على الشذوذ على القاعدة .

ويستثنى ابن هشام ( عسى ) من هذه القاعدة ، فيجيز فيها أن ترفع السببي ، ويقصد ابن هشام بلفظ ( السببي ) ، الاسم الظاهر المتصل بضمه يعود إلى اسمها ، كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

حيث رفع الفعل المضارع الواقع خبراً لعسى ( يبلغ ) اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى ( جهده ) إذ أن ( هاء الغائب ) تعود على ( الحجاج ) وهو اسم ( عسى ) .

ويسوغ جمهور النحاة هذا في ( عسى ) دون أخواتها ، غير أن بعض النحاة يخالفون ذلك ويسودون بين عسى وغيرها ، وقد روى ( جهده )

بالنصب على أنه مفعول (بلاغ) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على  
الحجاج ، ولا شاهد في بيت الشعر إذا خرج على هذا الوجه الأخير .

ثانياً : أن يكون فعل الجملة التي تقع خبراً ، مضارعاً لفظاً وإعراباً :  
وما جاء فيه الفعل ماضياً فهو شاذ ، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما :  
( فعمل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج - أرسل رسولاً ) ، حيث جاء خبر  
الفعل الناقص (عمل) جملة فعلية فعلها ماض (أرسل) وهو أمر شاذ .

ثالثاً : حكم دخول أن على الخبر : أو بعبارة أخرى حكم دخول أن على  
الفعل المضارع الذي يقع خبراً للفعل الناقص .

قد يكون الخبر متضمناً لـ (أن) المصدرية التي تسبق الفعل المضارع ،  
وقد يكون بدونها ، ولوجود (أن) أو عدم وجودها مع الفعل الواقع خبراً  
للفعل الناقص قاعدة تتأخص فيها يلي :

( أ ) امتناع وجود (أن) مع أفعال الشروع (أنشأ - طفق - جعل -  
جعل - الخ . . . .) نحو قوله تعالى ( وطقنا يَنْصِفَانِ ) حيث جاءت  
الجملة الفعلية (يَنْصِفَانِ) خبراً للفعل الناقص (طفق) دون أن يقرن الفعل  
(يَنْصِف) بـ (أن) .

( ب ) وجوب وجود (أن) مع خبر (حرى - اخلاوق) ، أو بعبارة  
أخرى يجب أن تدخل (أن) على فعل الجملة الفعلية التي تقع خبراً للمزيدين  
الفعلين نحو (حرى زيدٌ أن يأتي) ، (اخلاوقت السماء أن تمطر) .

( ج ) وجود (أن) كثيراً مع خبر (أوشك وعسى) ، أو بعبارة

أخرى أنه يغلب على خبر هذين الفعلين أن يقترن بـ ( أن ) نحو قوله تعالى  
( عسى ربكم أن يرحمكم ) حيث اقترن خبر عسى بأن ، وقول الشاعر :

ولو سئل الناسُ الترابُ لأوشكوا إذا قيل هاتوا - أن يملوا وعذوا

حيث وقع خبر ( أوشك ) وهو ( يملوا ) جملة فعلية مقرونة بـ ( أن )  
كعسى ، وذلك كثير .

ويقل أن يتحدد خبر ( عسى ) و ( أوشك ) من ( أن ) . ومن الأمثلة  
القائلة على ذلك قول هدية بن خشرم العذري :

عسى الكربُ الذي أميتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ

حيث وقع خبر ( عسى ) مضارعاً مجرداً من ( أن يكون ) وهو أمر ورد  
في النصوص العربية على قلة .

ونحو قول أمية بن أبي الصات :

يوشك من فرٍّ من منيته في بعض غرّاته يوافقها

حيث ورد خبر ( يوشك ) جملة فعلية مجردة من أن ( يوافقها )  
وهذا قليل .

( د ) وجود ( أن ) قليلاً أو نادراً مع خبر ( كاد وكرب ) فن الغالب  
قوله تعالى ( وما كادوا يفعلون ) ، إذ جاء خبر كاد ( يفعلون ) على ما هو  
الأكثر ، وهو تجرده من ( أن ) ونحو قول الشاعر :

كربُ القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هندٌ غضوبٌ

حيث جاء خبر ( كرب ) وهو ( يذوب ) مجرداً من ( أن ) وذلك كثير .

ويقل أو يندر أن يقتنن خبر هذين الفعلين بـ ( أن ) . ومن الأمثلة  
على ذلك قول محمد بن منذر في الرثاء :

كادت النفس أن تفيض عليه      إذ غذا حشو و ربطة و برود

حيث اقتنن خبر ( كاد ) بأن وذلك نادر .

وهو هشام بن زيد الأسدي في المعجزة :

صنعا ذرو الأسلام سجلا على الظما      وقد كربت أعناقها أن تتطاما

حيث اقتنن خبر ( كرت ) بأن ، وهذا نادر ، حتى أن أن سيويوه لم  
يحك فيه غير النجود ، ولذلك فهنا البيت يعتبر حجة على سيويوه ، ودليل  
على أن خبر كاد يجوز أن يقتنن بـ ( أن ) .

الجود والتصرف في أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

ويذكر ابن هشام أن جميع هذه الأفعال جاملة متلازمة لصيغة الماضي إلا أربعة  
منها هي : كاد - أو شك - طفق - جعل ، فاتها تصرف إلى صيغ الماضي  
والمضارع ، مثال مضارع ( كاد ) نحو قوله تعالى ( يكاد زيتها يضيء ) ،  
ومثال مضارع ( أو شك ) نحو قول الشاعر ( يوشك من فر من منيته ) ،  
ومضارع ( أو شك ) أكثر استعمالا من ماضيها ، أما مضارع ( طفق ) فقد حكي  
على وجهين : بكسر عينه ( يطفق ) إذا كان الماضي مفتوحا ( طفق ) ،  
ويفتح عينه ( يطفق ) إذا كان الماضي بكسرها ( طفق ) . ومثال مضارع  
( جعل ) نحو قولهم ( إن البعير أهدم حتى يجعل إذا شرب الماء حجة ) .

ويذكر ابن هشام أنه استعمال اسم الفاعل الثلاثة من هذه الأفعال هي



( كاد - كرب - أوشك ) . مثال اسم الفاعل من الفعل ( كاد ) نحو قول كثير  
عزّه في الرثاء :

أموت أُمى يوم الرّجام وإنى يقيننا لرهن بالذى أنا كائد

حيث ورد في النصوص العربية اسم الفاعل ( كائد ) من الفعل ( كاد ) على  
هذه الرواية أمّا إذا كانت السكامة ( كابد ) على الرواية الأخرى فلا شاعده  
في البيت .

ومثال اسم الفاعل من الفعل ( كرب ) قول عبد قيس بن خلف البرجمي  
في الوعظ :

أبنيّ إنَّ أباك كرب يومئذٍ فاذا ذهبت إلى المكارم فاهجلي

حيث استعمل اسم الفاعل من الفعل الناقص ( كرب ) على أحد الأقوال .

ومثال اسم الفاعل من الفعل ( أوشك ) قول كثير عزّة في التشبيب :

فانك موشكٌ ألاّ تراها وتمدد ودون غاضرة العوادي

حيث جاء اسم الفاعل من الفعل الناقص ( أوشك ) وعمل عملها ، وقد  
أقرن الخبر بـ ( أن ) المصدرية كذلك .

وظاهر كلام ابن هشام إنه لا يتفق مع الآية التي تبيّن استعمال اسم الفاعل  
من كاد وكرب ، إذ يقول أن الصواب في البيت الأول هو روايته بـ ( كابد )  
بإبائه المرحمة ، من المسكابة في العمل بدلا من ( كائد ) بالهمزة . وهو بهذا  
يخرج البيت من دائرة الاستشهاد به في هذا الموضع . كما أنه يقول أن ( كاربا )  
في البيت الثاني اسم فاعل من الفعل ( كرب ) التام : بمعنى ( قرب ) وعلى

ذلك فهو لا يحتاج إلى اسم وخبر بل إلى فاعل فقط . وقابل كارب في البيت ( يومه ) برفع يوم نحو قولهم ( كـرُبُ الشتاء ) إذا قرب .

ويذكر ابن هشام إنه استعمل مصدر فمابين من هذه الأفعال هما ( طفق - كاد ) حكي مصدر ( طفق ) على وجهين : ( طُفِرُوا ) بضم عين المصدر لمن فتح عين الفعل الماضي ، ( طَفِقًا ) بفتح عين المصدر لمن كسر عين الفعل الماضي ( طَفِقَ ) ، أمّا كاد فقد حُكي مصدره على ثلاثة أوجه : كَوْدًا ، وَمَكَادًا ، وَمَكَادَةً .

حكم هذه الأفعال من حيث التمام والنقصان :

تختص الأفعال ( عسى - أوشك - اخلوق ) بأنها يجوز أن تستعمل ناقصة أو تامة . المقصود هنا نقصة أنها تحتاج إلى اسم وخبر كما وضحت قبل ذلك ، وتامة أي أنها تحتاج الفاعل فقط . وهي عندما تستعمل تامة يكون فاعلها دائماً مصدراً مؤولاً من ( أن ) والفعل ، مثل ( عسى أن ينجح ) و ( عسى أوشك أن ينام ) ، و ( عسى أخلوق أن أيقوم ) ، فملي في الأمثلة السابقة يعرب مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التي فاعلها ( عسى أو أوشك أو اخلوق ) هذا الفعل الماضي فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها ، أي ( أن ينجح ، أن ينام ، أن يقوم ) .

ويذكر ابن هشام ذلك بمعنى آخر ، إذ يقول إن عسى وحري واخلوق إذا أصبحت إلى ( أن ) المصدرية والفعل فأنه يستغنى بها عن الخبر أي الاسم المنصوب أو بعبارة أخرى فأنها تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، والمصدر المؤول من ( أن ) والفعل ، فاعلها ، غير أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون فاعل

أو مرفوع المضارع ضميراً يعود على اسم سابق ، ويختلف بعض النحاة مع ابن هشام في هذا ، إذ يرون أن هذه الأفعال تكون ناقصة أيضاً ، وأن المصدر المؤول من ( أن والفعل ) يسمّى مسدّ المتولين ، وليس فاعلها باعتبارها أفعالاً تامة .

ويقسم ابن هشام هذا التركيب إلى حالتين :

الحالة الأولى : التي يتقدم فيها على أحد هذه الأفعال الثلاثة اسم هو المسند إليه في المعنى ، ويتأخر عنه ( أن والفعل ) ، نحو ( زيد عسى أن يقوم ) .  
والحالة الثانية التي يجيء فيها هذا الاسم بعد الفعل و ( أن والفعل ) بعده نحو ( عسى أن يقوم زيد ) .

إعراب الحالة الأولى : إذا تقدم على الفعل اسم هو المسند إليه في المعنى ، وتأخر عنه ( أن ) والفعل ، نحو ( زيدٌ عسى أن يقوم ) ، جاز فيه وجهان من الاعراب :

الوجه الأول : يذنب على أن ( عسى ) فعل تام :

زيدٌ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

عسى : فعل ماض تام ، مبتى على الفتح المقدّر على الألف .

أن : حرف مصدرى ونصب .

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعل ضمير مستتر

تقديره هو .

والمصدر المؤول من أن والفعل ( أن يقوم ) في محل رفع فاعل ( عسى ) .

والجملة من ( عسى ) وفاعلها ( أن يقوم ) في محل رفع خبر المبتدأ ( زيد ) .

الوجه الثاني : يبنى على أن عسى فعل ناقص :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على النتح المقدر على الألف

واسمها ضمير مستتر تقديره هو في محل رفع

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر (عسى)

والجملة المسكوّنة من (عسى) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (زيد)

ويظهر الفرق بين وجهي الاعراب السابقين عند ابن هشام في حالات

التأنيث والتنثية والجمع ، فهو في حالة اعتبار (عسى) تامه يرى أن

الأفصح أن يقال (عسى) في جميع الحالات ، أما في حالة

نقصها فيجب أن تسند إلى علامة التأنيث في حالة المفردة المؤنثة ، وتسند إلى

ضائر التنثية والجمع في حالتي التنثية والجمع كما يتضح فيما يلي :

عسى ناقصة	عسى تامة	
عند <u>عست</u> أن تنجح	عند <u>عسى</u> أن تنجح	المفردة المؤنثة
عند <u>عستا</u> أن تنجحا	عند <u>عسى</u> أن تنجحا	ثنى المؤنث
عمران <u>عسيا</u> أن يقوما	عمران <u>عسى</u> أن يقوما	ثنى المذكر
فاطمت <u>عسيتين</u> أن يقين	فاطمت <u>عسى</u> أن يقين	جمع المؤنث السالم
محمدون <u>عسوا</u> أن يفوزوا	محمدون <u>عسى</u> أن يفوزوا	جمع المذكر السالم

وعمل ابن هشام لقوله أن الأنصح في ( عسى ) عندما تكون تامة أن تلزم الافراد ولا تسند إلى الضمائر المختلفة بقوله تعالى ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ) ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن )

إعراب الحالة الثانية : إذا جاء اسم هو السند إليه في المعنى بعد ( عسى أو اخلاق أو أوشك ) ، و ( أن ) والفعل ، نحو ( عسى أن يقوم زيد ) ، يجوز فيه ثلاثة أوجه من الاعراب ، وجهان منهما مبنيان على أن ( عسى ) فعل ماض تام ، والوجه الثالث على أنها فعل ماض ناقص .

### الوجه الأول

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن

زيد : فاعل ( يقوم ) مرفوع بالضمه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل ( أن يقوم ) في محل رفع فاعل  
( عسى ) التامه .

### الوجه الثاني

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدر على الألف للمصدر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر  
تقديره هو

والمصدر المؤول من أن والفعل ( أن يقوم ) في محل رفع فاعل ( عسى )

والجمله الفعلية المكونة من ( عسى ) وفاعلها في محل رفع خبر مقدم

زيداً : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

### الوجه الثالث

عسى : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر ( عسى ) مقدم

زيد : اسم ( عسى ) مؤخر مرفوع بالضمه

ويرى بعض النحاة أن هذا الوجه الأخير من الاعراب غير جائز لأن هذه الأفعال ضميّة، فلا تعمل إذا توسطت أخبارها بينها وبين اسمها .

ويظهر أثر اعتبار ( عسى ) تامة أو ناقصة أيضا في حالات التانيث والتنثية والجمع ، اذ يلزم الفعل بعد ( أن ) الأفراد في حالة التمام لأنه مسند إلى الظاهر فيكون الألفصح فيه الافراد والتذكير مطلقا ، وتسنده اليه الظاهر في حالة النقص .

عسى ناقصة	عسى تامة	
عسى أن تطلع الشمس	عسى أن تطلع أو يطلع الشمس	مؤنث مجازي
عسى أن تقوم أختك	عسى أن تقوم أختك	مفرد مؤنث
عسى أن يقوم أخوك	عسى أن يقوم أخوك	مفرد مذكر
عسى أن تقوموا أختك	عسى أن تقوم أختك	مثنى مؤنث
عسى أن يقوموا أخواك	عسى أن يقوم أخواك	مثنى مذكر
عسى أن يقمن نسوتك	عسى أن تقوم نسوتك	جمع مؤنث
عسى أن يقوموا اخوتك	عسى أن يقوم اخوتك	جمع مذكر

ويلاحظ أن عسى عندما تكون فـمـ لا ناقصا يجب أن يؤنث الفعل مع المؤنث المجازي التانيث لأن الفعل إذا أسند لضمير المؤنث ولو كان هذا المؤنث مجازي التانيث وجب تانيثه . أما إذا اعتبرنا ( عسى ) تامة فيجوز فيه الوجهان التانيث والتذكير ذلك لأن الفعل في هذه الحالة يكون مسندا إلى اسم ظاهر مجازي التانيث ( شمس ) .

و يجب أن تكون (عسى) في مثل (عسى أن يكرم محمد الضيف) ، تامّة ، و (محمد) فاعلاها . ولا يجوز أن يعرب (محمد) مبتدأ مؤخرًا ولا اسما مسمى على أنها ناقصة ، و ( أن يكرم ) خبرها مقدما ، حتى لا يلزم الفصل بين أجزاء صلة ( أن ) بأجنبي وهو (محمد) . ومثل هذا يقال في إعراب كلمة (ربك) في قوله تعالى ( عسى أن يملك ربك مقاما محمودا ) ، فـ ( ربك ) فاعل ( يعث ) و ( كلف الخطاب ) في محل نصب مفعول به ، و ( مقاما ) منصوب على الظرفية .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن ( عسى ) أن نشير إلى اختلاف النحاة في الضائر التي تتصل بعسى أو بهبارة أخرى الضائر التي تسند إليها ( عسى ) ، وهي ( كلف الخطاب وهاء الغائب وياء المتكلم ) . والاختلاف يرجع إلى أن هذه ان هذه الضائر ضائر نصب ، وعسى تدخل على المبتدأ والخبر ، وترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها ، فكان لاوواجب أن تكون الضائر التي تقع اسما - ( عسى ) ضائر رفع . أما وقد جاءت ضائر نصب فقد انقسم النحاة إزاءها ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقول إن ( عسى ) عندما تتصل بهذه الضائر تفيد الترجي مثل اعمل ، وتعمل محل لعل ، أي أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وعلى هذا الأساس فإن ضميرا النصب الذي اسندت إليه عسى يكون في محل نصب اسمها ، وما بعده خبرها . وفي هذه الحالة لا تقع بعدها ( ما ) الراضة .

والقسم الثاني يرى أن ( عسى ) تظل كما هي تعمل ( كان ) أي أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتكون هذه الضائر في محل نصب خبر ( عسى ) وما بعدها



اسمها . ولكن هذا الاعراب يعكس الاستناد من جهة ، ويجعل خبر (عسى) اسما صريحا ، وهو أمر نادر .

أما القسم الثالث فيرى أن هذه الضمائر اسماء لـ (عسى) غير أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع في هذا الموضع ، وهو جائز لأن نيابة بعض الضمائر عن بعض أمر جائز .

لغات عسى :

يذكر ابن هشام أن في (عسى) لغتين :

الأولى : فتح سينها (عَسَى) .

والثانية : كسرهما .

ويرى ابن هشام أن سين عسى تكسر بشرط أن تستند إلى تاء الفاعل أو نون النسوة أو (نا) الدالة على الفاعلين . واستشهد على ذلك بقراءة نافع الآيتين الكرِيمَيْنِ (هل عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ) ، و (فهل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) بكَرَّ السَّيْنِ ، على أن غيره من الفراء يفتحها ، وفتح سين (عسى) هو المختار .

## الأفعال التي تعمل عمل الأفعال الناصخة

ذكرنا أن الأفعال الناصخة التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسمها ، وتنصب الخبر على أنه خبرها ستة أقسام هي :

- |                  |                    |
|------------------|--------------------|
| ١ - كان وأخواتها | ٤ - أفعال المقاربة |
| ٢ - زال وأخواتها | ٥ - أفعال الرجاء   |
| ٣ - ما دام       | ٦ - أفعال الشرع    |

ويبقى من النواسخ التي تعمل عمل ( كان ) أربعة أحرف هي ( ما - لا - إن - لات ) . والواقع أن الكلام عن هذه الأحرف الأربعة النافية يرتبط بموضوع أوسع ، هو ( النفي في الجملة الاسمية ) والنفي في الجملة الاسمية يختلف عن النفي في الجملة الفعلية ، ذلك الارتباط النفي بأمرين : الدلالة على الزمن والحالة الإعرابية . فنحن عندما نقول ( لم يأكل محمد - إن ينام الطفل ) نجد أن دلالة النفي على الزمن متعلقة بصيغة الفعل ( يأكل وينام ) فالتعلل في صيغة المضارع ثم إنه يدل على الزمن بذاته . وهذا فضلاً عن أن النفي يرتبط بالحالة الإعرابية إذ أن أداة النفي تنصب أو تجزم الفعل ، كما هو واضح من المثالين السابقين .

أما الجملة الاسمية فيرتبط النفي فيها بالدلالة الزمنية عن طريق الأفعال الناصخة . فإذا أردنا نفي الجملة الاسمية في الزمن الماضي ، أدخلنا أداة النفي ( لم ) على مضارع ( كان ) ، نحو ( لم يكن الأب سعيداً ) ، أو ( ما ) على الماضي نحو ( ما كان الولد ناجحاً ) .

وإذا أردنا أن نفيها في الزمن المستقبل ، كان ذلك باستعمال أداة النفي ( لن ) مع مضارع ( كان ) نحو ( لن يكون الضيف موجوداً ) .

وإذا أردنا أن تنفيها في الزمن الحالي ، أمكننا أن نعبر عن ذلك بمادة طرقت تلخص في :

(أ) إدخال ( ليس ) على الجملة الاسمية ، و ( ليس ) مختصة بنفي الجملة الاسمية في الزمن الحالي نحو ( ليس عليّ حاضراً ) .

(ب) نفي مضارع ( كان ) بـ ( لا ) أو ( ما ) النافيتين نحو ( لا يكون الأب غاضباً ) ، و ( ما يكون التلميذ مجتهداً ) .

(ج) إدخال ( ما ) النافية على الجملة الاسمية نحو ( ما هذا بشراً ) .

(د) إدخال ( لا ) النافية على الجملة الاسمية نحو ( لا طفل نائمًا ) .

(هـ) إدخال ( إن ) النافية على الجملة الاسمية نحو ( إن عمرو ناجحٌ ) .

(و) استعمال ( لات ) النافية نحو ( لات حين مناص ) .

ويتضح لنا مما سبق أن الأداة الأصلية في نفي الجملة الاسمية هي الفعل الناقص ( ليس ) . وقد شبه النحاة الأحرف الأربعة الأخرى ( ما - لا - إن - لات ) بـ ( ليس ) في المعنى أي النفي ، وكذلك شبهوها بها في العمل ، أي أنهم أهملوها عمل ليس ، أو بعبارة أخرى أصبحت هذه الأحرف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر - وصفتكلم على كل منها على حدة .

١ - ( ما ) النافية :

أعمل الحجازيون ( ما ) النافية . وأهلها النيسيون . وقد جاءت عاملة على لغة الحجازيين في قوله تعالى ( ما هذا بشراً ) حيث نصب ( بشراً ) خبراً لها ، وكذلك في قوله تعالى ( ما هُنَّ أمهاتهم ) حيث جاء خبرها ( أمهاتهم ) منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

ويشترط المجازيون لاهمال ( ما ) النافية أربعة شروط :

١ - ألا يقترن اسمها بـ ( إن ) الزائدة ، فإن اقترن الاسم بها بطل عملها ، لأنها تعمل بالحل على ( ليس ) ، و ( ليس ) لا يقترن اسمها بـ ( إن ) . مثال اقتران اسم ( ما ) بـ ( إن ) الزائدة قول الشاعر :

بني غداة ما ( إن ) أنتم ذهبٌ ولا حسرةً فيكم ولكن أنتم الخريف

حيث أهملت ( ما ) أي لم تعمل لوقوع ( إن ) الزائدة بعدها ( أنتم ) وعلى هذا الأساس يعرب ( أنتم ) ضميراً مبنياً في محل رفع مبتدأ ، و ( ذهب ) خبر المبتدأ مرفوع باضمة الظاهرة .

وقد روى بعض النحاة البيت مع نصب ذهب ، يقول ( بني غداة ما إن أنتم ذهباً ) على أن ( ما ) النافية عاملة ، على الرغم من دخول ( إن ) الزائدة على اسمها ( أنتم ) . غير أن ابن هشام يخرج البيت كما هي عادته على الوجه الذي لا يجعل البيت شاذاً عن القاعدة ، يقول إن ( إن ) في هذه الحالة لا تكون زائدة بل إنها نافية جاءت لتأكيد نفي ( ما النافية ) لذلك لم يبطل عمل ( ما ) .

٢ - ألا تدخل ( إلا ) على خبرها أو بعبارة أخرى ألا ينتقض النفي بالـ ، مثال ذلك قوله تعالى ( ما أمرنا إلا واحدة ) و ( محمدٌ إلا رسول ) فد ( أمرٌ ) في الآية الأولى مبتدأ ، و ( واحدة ) خبر المبتدأ لأن ( ما ) لا تعمل وسبب إهمالها انتقاض خبرها بـ ( إلا ) ، و محمدٌ في الآية النافية مبتدأ ، و ( رسول ) خبر المبتدأ لأن ( ما ) غير عاملة لنفس السبب الذي أهملت من أجله في الآية السابقة .

أما قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منجزونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فقد اختلف فيه ، فبعض النحاة إسقشمدوا بهذا البيت على أن انتقاض نفى خبر ( ما ) بـ ( إلا ) لا يمنع أعمالها ، ففى الشطر الأول ( ما ) عاملة ، و ( الدهر ) اسمها ، وهو مرفوع ( ومنجنونا ) خبرها وهو منصوب على الرغم من أن الظير المنفى بـ ( ما ) ، انتقض بأن نفى مرة أخرى بـ ( إلا ) ، ذلك أن نفى النفى إثبات ، وإذا فـ ( ما ) أصبحت غير نافية ففقدت وجد شبهها بـ ( ليس ) الذى من أجله حملت عمل ( ليس ) ، وفى شطر البيت الثانى ( ما ) أيضاً عاملة ، و ( صاحب ) اسمها مرفوع بالضمه و ( معدّبا ) خبرها وهو منصوب بالفتحه الظاهرة . و ( ما ) هنا أيضاً حملت على الرغم من انتقاض نفى خبرها بـ ( إلا ) كما فى شطر البيت الأول .

غير أن جمهور النحاة ويتفق معهم ابن هشام بخرجة على وجه لا يجعله شاذاً عن القاعدة ، يقولون إن هذا البيت ليس من باب ( ما ) العاملة عمل ( ليس ) ، بل هو من باب المنعول المطلق فـ ( منجنونا ) منعول مطابق هامله محذوف ، يعرب خبراً لاسم الذات الذى يقع مبتدأ وهو ( الدهر ) ، والتقدير ( ما الدهر إلا يدور دوران منجنونا ) .

اعراب المثال :

ما : نافية غير عاملة .

الدهر : مبتدأ ، رفوع بالضمه الظاهرة .

إلا : أداة إسقشناه ملغاة .

يدور : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر  
تقدمه هو . والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

دوران . مفعول مطلق مبين للنوع .

منجنون : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

وقد قدر لفظ ( دوران ) قبل ( منجنون ) لأن المفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا له ، و ( منجنونا ) ليس واحدا منها ، إنما هو اسم ذات ، ومعناه ( الدولاب ) وقد حذف العامل أي الفعل ( يدور ) ومع المصدر ( دوران ) وأقيم المضاف إليه ( منجنون ) مقام المضاف وأخذ حكمه الاعرابي .

وما قيل في شطر البيت الأول يقال في الشطر الثاني فـ ( معذبا ) مفعول مطلق منصوب بالفتحة وناصبه فعل محذوف والتقدير ( ما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا ) وقدر ( تعذيبا ) لأن ( معذبا ) اسم مفعول ، واسم المفعول ليس من الكلمات التي يصح أن تكون مفعولا مطلقا .

ويجب الرفع بعد حرفي العطف ( بل ) و ( لكن ) لأن ما بعدهما موجب غير منفي كما سنوضح فيما بعد .

٣ - ألا يتقدم خبر ( ما ) على اسمها ، وإلا فإنها تكون غير عاملة إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ( ما في الدار طفل ) و ( وما عندك محمد ) .  
ومثال إهمالها قولنا ( ما مسىء من أعقب ) فهذا المثال يجوز فيه وجهان من الاعراب هما :

الوجه الأول : مبني على أن ( ما ) غير عاملة :

ما : نافية موهلة غير عاملة :

مسمى : خبر المبتدأ مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول في محل رفع مبتدأ .

أعتب : فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

والجملتان لا محل لهما من الاعراب صلة الموصول .

الوجه الثاني : مبني على أن (ما) عاملة :

ما : نافية عاملة عمل ليس .

مسمى : اسم (ما) مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول مبني في محل رفع فاعل ( مسمى ) لأن مسمى اسم

فاعل وهو يعمل عمل الفعل .

أعتب : جملة الصلة لا محل لها من الاعراب

وقد أغنى فاعل ( مسمى ) عن خبر ( ما )

ونحو قول الشاعر :

وما أخذت قومي فأخضع لأمداً      وإنما إذا أدعوم فهمم

حيث أمهات ( ما ) انقدم خبرها ( خذل ) على اسمها ( قومي ) على رأى

جمهور النحاة .

أما قول الزرذقي في مدح عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا قد أجداد الله نعمتهم <sup>هم</sup> إذ هم قریشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

مع نصب (مثل) على اعتبار أن (ما) عاطفة وقد تقدم خبرها على (مثل) مع نصبه ، وهو أمر شاذ ، فجمهور النحاة يرفضونه ، ويؤولونه تأويلات مختلفة تتلخص فيما يلي :

أ - أنه غلط وأن الفرزدق الشاعر الأموي العربي الأصم لم يعرف شرطها عند الحجازيين .

ب - أن (مثلهم) مبتدأ ، ولكنه بنى على الفتح لإبهامه مع إضافته للضمير (م) المبني . ويستدل أصحاب هذا الرأي على كلامهم بأن لذلك نظيراً في العربية في قوله تعالى (إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَقْطَعُونَ) حيث بنى (مثل) على الفتح لإضافته إلى (ما) ، مع أن (مثل) هنا صفة له (حق) ، والناصب إعرابه كالتبوع ، فكان يجب رفعها . ونظيره أيضاً في قوله تعالى (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فـ (بين) فاعل الفعل (تقطع) وكان حقه أن يرفع غير أنه مبني على الفتح لإضافته إلى الضمير المبني (كم) .

ج - أن (مثلهم) حال ، وخبر المبتدأ محذوف على تقدير (ماني الوجود بشرٌ مثلهم) فيكون (بشرٌ) مبتدأ ، خبره شبه الجملة (في الوجود) و (مثلهم) حال منصوب .

د - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : فإن تقدم أصبحت مهجلة لإطالة ولا يستثنى من ذلك إلا الجملة التي يكون فيها معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً



نحو ( ما في الدار محمدٌ متبياً ) و ( ما عندك طفلٌ فائماً ) ومثال الحالة التي لا تعمل فيها ( ما ) قول مزاحم بن الحارث العقبلي :

وقالوا تعرفونها المنازل من منى وما كل من وافي منى أنا عارف

حيث أهمات ( ما ) لتقدم ( كلٌّ ) وهو منقول به لاسم الفاعل ( عارف ) أو بعبارة أخرى حيث تقدم ( كلٌّ ) معمول ( عارف ) الذي هو خير المبتدأ ، على حين أن معمول الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، على المبتدأ ( أنا ) .  
أما إذا أعربنا ( كل ) اسم ( ما ) ، وجملة ( أنا عارف ) خبرها ، فلا شاهد في البيت .

وكذلك إذا اعتبرنا ( ما ) مفعلة ، و ( كلٌّ ) مبتدأ ، و ( أنا عارف ) جملة الخبر ، فلا شاهد في البيت .

ويضيف بعض النحاة إلى الشروط الأربعة السابقة شرطين هما :

١- ألا تتكرر ( ما ) ، مثل ( ما ما زيدٌ منطلقٌ ) فإهنا أهمات لتكرارها ، وما بعدها جملة اسمية المبتدأ فيها ( زيد ) والخبر ( منطلق ) .

٢- ألا يبدل من خبرها اسم موجب أي غير منفي ، نحو ( ما الذبابة بشيء إلا شيءٌ يحترس منه ) فـ ( شيء ) الثانية بدل من ( شيء ) الأولى ، وللم تسكن الثانية منفية ، امتنع عمل ما ، فأهمات .

العطف على خبر ( ما ) العامة :

( ما ) العامة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فإذا عطف على خبرها اسم آخر ، أخذ حكمه أو بعبارة أخرى فإنه ينصب مثله ، لأن العطف إشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى والحكم الاعرابي . وإن كان إذا كانت أداة العطف ( بل ) أو ( لكن ) فلا يجوز أن يأخذ الاسم الثاني حكم خبر ( ما ) وينصب مثله ذلك لأن ما بعدهما لا يشترك مع الخبر في معنى النفي ، حيث أن ( بل ) و ( لكن ) تثبت المعطوف عكس حكم المعطوف عليه فيكون خبر ( ما ) منفيًا ، والاسم المعطوف عليه بـ ( بل ) أو ( لكن ) موجب ، أو بمعنى آخر فإن نفي ( ما ) لما بعدها ينتقض بـ ( بل ) و ( لكن ) ، ولذلك يجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وعلى أساس هذه القاعدة نقول :

( ما زيد قائما أو قاعدا ) فيكون ( قاعدا ) معطوفا على ( قائما ) منصوبا مثله .

ولا كنا نقول : ( ما زيد قائما بل قاعدا ) ، فيكون ( قاعدا ) خبر المبتدأ محذوف تقديره هو لا معطوفا على ( قائما ) منصوبا مثله .

ونقول : ( ما زيد قائما لكن جالس ) ، على أن ( جالس ) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو لأنه لا يصح أن يكون معطوفا على ( قائما ) لأن ( قائما ) منفي ، أما ( جالس ) فلم يمس منفيًا مثله .

ب - ( لا ) النافية :

يذكر ابن شمام أن إعمال ( لا ) عمل ليس قليل ، وتسمى ( لا ) التي تعمل عمل ليس بـ ( لا ) النافية للواحد ، لأنها تنزل على نفي الخبر عن فرد واحد إن كان اسمها مفردا ، نحو ( لا طالبةٌ حاضرةٌ ) ، ولهذا يجوز أن تقول ( لا طالبة حاضرةٌ بل عشرون طالبة )

ونفهم مما سبق أن النحاة طائفتان بإزاء عمل ( لا ) ، وأن الأكثر إعمالها ، ومن يعملها يراعى في أعمالها أربعة شروط :

(١) أن يكون معمولها ( اسمها وخبرها ) تكرين ، نحو ( لا طالبةٌ راسبةٌ )  
نحو قول الشاعر :

تعمّر فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله وأقيا

فإن كان أحدهما أو كلاهما معرفة لم تعمل ، ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة لأنها في حكم المكرة .

(٢) ألا يتقدم خبرها على اسمها نحو ( لا قائمٌ رجلٌ ) فإن حدث ذلك أهملت وأصبحت غير عاملة وما بعدها مبتدأ وخبر

(٣) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها والأهملت ( لا ) وكانت الجملة بعدها مكتوفة من المبتدأ والخبر والمعمول المتقدم .

(٤) ألا تدخل ( إلا ) على خبرها أو بمعنى آخر ألا ينتقض النفي ، ( إلا ) ( مثل لا رجلٌ إلا أفضلٌ من زيد ) ، فس ( لا ) في هذا المثال مبهمة وما بعدها

جملة اسمية مكونة من مبتدأ (رجلٌ) وخبر (أفضل) وسبب إعمال (لا) مما انتقاض خبرها به (إلا)

ونلاحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة هي نفس شروط أعمال (ما) النافية ولم تختلف عنها إلا في الشرط الأول الذي ينص على ألا يقترن الاسم بـ (أن) الزائدة ، لأن (إن) الزائدة لا تقع بعد (لا)

والنائب الشائع أن يكون خبر (لا) محذوفاً ، كما في نحو قول سعد بن مالك القيسي جده طرفة بن العبد في الفخر :

من حدثت عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

فـ (لا) هنا نافية للواحد و (براح) اسمها مرفوع بالضم ، والخبر محذوف تقديره (لا براح لي) فحذف خبر لا النافية هو الشاهد في هذا البيت .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة يرون وجوب حذف خبر (لا) النافية للواحد ، وهو لا يتفق مع هذا الرأي ، ويستدل على جواز ذكر خبر (لا) النافية العامة عمل (ليس) بقول الشاعر :

تورّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله وأقياً

ج - (لات)

يذكر ابن هشام أن (لات) أصلها (لا) النافية التي تعمل عمل ليس ، و(الناء) التي تدل على التأنيث اللفظي كالنساء في (رُبَّتْ) و(سُمِّتَتْ) وهي تنفيذ أو كيد النبي وثقوبته .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها أي الزمان الحالي على وجه الإطلاق.

ويرى بعض المحدثين أن (لات) مركبة من (لا) النافية ، و(تى) اسم الإشارة المفردة ، ولات بوضفها الحال لاتزال تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث.

ويجمع النحاة على أن (لات) تعمل عمل (ليس) وشروط عملها هي نفس الشروط الخاصة بعمل (ما) النافية ما عدا الشرط الخاص بوقوع (إن) الزائدة بعدها ، لأنها لا تقع بعد (لات) ويزيد على ذلك الشرط بشرط أن آخران هما :

٤ - أن يكون معمولها (اسمها وخبرها) اسمي زمان مثل (حين) و(ساعة) الخ . ويوضح بعض النحاة هذا بقولهم أنه يشترط أن يكون معمول (لات) المذكور معها كلمة تدل على الزمان نحو (لات ساعة مندم) .

أما إذا لم يكن معمولها المذكور معها كلمة تدل على الزمان فإن (لات) تهمل وسابقتها يعرب مبتدأ وخبرها نحو قول الشاعر دل اللبني يرثي منصور بن زياد :

لمنى عليك للهفة من خائف      يبنى جوارك حين لات مجير

حيث أهملت (لات) لعدم دخولها على اسم زمان ، أما مجير فيعرب مبتدأ على تقدير (حين لات له مجير) أو فعلا على تقدير (يحصل له مجير) .

وكذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

لات هنا ذكرى جيرة أو من      جاء منها بطائف الأهوال

حيث أهملت (لات) لأن اسمها (ذكرى جيرة) ليس اسم زمان ، وذهب بعض النحاة إلى أن (هنا) التي تقع بعد (لات) في هذا البيت - غارف زمان متعلق بخبرها ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، واسم لات محذوف (أي ليس الوقت وقت ذكرى جيرة)

هـ - أن يكون أحد معيوليها محذوفاً ويذكر ابن هشام أن انقلب حذف اسم (لات) نحو (ولات حين مناص) على تقدير (ليس الوقت حين مناص) وإعرابها يكون (لات) علامة عمل ليس ، واسمها اسم زمان محذوف تقديره : (الوقت) وهو مرفوع باضمة ، ونحوها (حين) منصوب بالفتحة الظاهرة . (مناص) مضارع إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وقرأ بعضهم (حين) مرفوعة على قلة ، على أنه اسمها والخبر محذوف على تقدير (ليس حين فرار حينالهم) .

والواقع أن الرأي الذي يقول أن (لات) مركبة من (لا) واسم الإشارة (تأني) يفسر شرط غلبة حذف اسمها تفسيراً معقولاً ، ذلك أنه يقول أن لات لانزل تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث ، وأنه يشترط هدم ذكر اسمها لأن هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة مؤنث وهو التاء .

( د ) ( إن ) النافية :

تعمل (إن) النافية عمل ليس عند الكوفيين بلا شروط مثل (إن بنتٌ فاجعةٌ) و (إن ولدٌ مجتهداً) و (إن محمدٌ المجتهد) .

ويذكر ابن هشام أن أعمال إن نادر ، وهي لنفي الزمن الحاضر على الإطلاق ، ويشترط فيها عند الاعمال ما يشترط في (ما) إلا أن (إن) لاتقع بعدها . وأعماله لغة أهل العمالية وهي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاها .

ومن أمثلة أعمالها قولهم ( إنَّ أحدَهُ خيرا من أحدٍ إلا بالماضي ) حيث جاء ( أحدٌ ) اسم ر ( إنَّ ) و ( خيرا ) خبر لها .

ومثل قراءة سعيد بن جبير بن هشام لأسدي الكوفي ( ت / ٩٥ هـ ) قوله تعالى ( إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ) يدعون نون ( إن ) ونصب ( عبادا ) ، فتكون ( إن ) نافية بمعنى ليس ، ولذين اسمها مبنى على الياء في محل رفع ، و ( تدعون ) جملة الصلة لا محل من الاعراب ، وعبادا ، خبر ( إن ) .

ومثل قول الشاعر :

إن هو - ويا على أحد الإعلى أضرف المجازين

حيث أعملت ( إن ) عمل ( ليس ) على رأى الكوفيين ومن تبعهم ويخرجه من بنوع عمل ( إن ) على أن ( إن ) مخففة ناصبة لـ ( هو ) ، و ( مستوليا ) أى للجزأين معا ويفهم من البيت السابق أن انتقاض النفي بـ ( إلا ) بالنسبة إلى معمول خبر ( إن ) لا يبطل عملها .

زيادة الباء في خبر النواسخ .

١ - تجيء الباء زائدة بكثرة في خبر :

( أ ) ليس بشرط ألا تكون أداة استثناء وألا يفتضح النفي بالإلا . ويكون الظاهر مع زيادة الباء مجرورا لفظا منصوبا تقديرا نحو قوله تعالى ( أليس الله بكاف عبده ) . وقد تزايد الباء في الاسم إذا جاء في موضع الخبر أو بمعنى آخر إذا تأخر إلى موضع الخبر كقول الشاعر :

أليس عجيبا بأن القى يصاب بيهض الذي في يديه

حيث زيدت الباء في اسم ليس هو المصدر المؤول من أن والفعل ( أن يُصاب القى ) ذلك لأن خبرها ( عجيبا ) تقدم ، وتأخر اسمها إلى موضع الخبر .

وزيادة الباء في خبر ليس أو اسمها تقوى الحكيم المستفاد من الجملة وتؤكد .

(ب) ما : سواء كانت عاملة أو مهيمة ، ويكون ما بعد الباء في محل نصب خبرها إن كانت عاملة ، وفي محل رفع خبر المبتدأ إن كانت مهيمة ، نحو قوله تعالى ( وما الله بغافل ) ، فـ ( غافل ) اسم مجرور بالباء الزائدة لفظا ، في محل نصب خبر ( ما ) العاملة عمل ليس .

٢ - تزداد الباء بقلّة في خبر :

( أ ) لا : سواء كانت عاملة عمل ( ليس ) أو عمل ( إن ) نحو قول سواد بن قارب الأزدي يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمن عن سواد بن قارب

حيث زيدت الباء على خبر ( لا ) النافية وهو ( بمن ) وذلك قابل .

( ب ) كل ناسخ منفي نحو قول ثابت بن أوس الأزدي المعروف بالشنقري :

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجمعُ القومُ أعجلُ



حيث زيدت الباء في خير مضارع (كان) المنفي بـ (لم) وهو (أعجاب) ،  
وهو أمر قليل .

ولانزاد الباء في خير (لا يكون) إذا كانت الاستثناء .

ونحو قول دريد بن الصَّمَّة القشيري في رثاء أخيه :

دهاني أخى والحيلُ بيني وبينه      فلما دعاني لم يجديني بقعد

حيث زيدت الباء في المفعول الثاني ليجد المنفي بلم (قعد) وهو من  
أخوات (ظن) وأصله العجز ويعرب (قعد) مفعولاً ثانياً لـ (يجد) على  
زيادة الباء .

٣ - نَزَادَ البَاءُ بِنِدْرَةٍ فِي خَيْرٍ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّوَاسُخِ كَإِنَّ - وَلكِنَّ  
وَلَيْتَ . مثَالُ زِيَادَتِهَا فِي خَيْرٍ (إِنَّ) نَحْوُ قَوْلِ امرئ القيس :-

فإنَّ تَأَعُّبَهَا حَقِيبةً لِاتِّلَاقِهَا      فإِنَّكَ مَا أَحَدْتِ بِالْحَرْبِ

حيث زيدت الباء في خير (إنَّ) وهو (الجرُّ) وهذا نادر .

ومثال زيادتها في خير (لكِنَّ) نحو قول الشاعر :

ولكنَّ أجزاً لو فعلت بهنَّ      وهل يتكرُّ المعروفُ في الناس والأجر؟

حيث زيدت الباء في خير (لكِنَّ) وهو (بهنَّ) وذلك نادر .

ومثال زيادتها في خير (لَيْتَ) نحو قول الفرزدق في المعجم :

يقول إذا أقولى عابها وأقرت      ألا ليت ذا العيش اللذيذ يدائم

حيث زيدت الباء في خبر ( آيت ) وهو نادر .

ويبرر ابن هشام زيادة الباء في خبر ( أن ) في قوله تعالى ( أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يهتدوا لهدى بل يفترون ) بقوله أن ( أو لم يروا أن الله ) في معنى ( أو ليس الله ) يقصد ابن هشام أن ( بقادر ) خبر ( أن الله ) هي زيادة الباء ، وأن معمولها سدا مسد مفعولى ( يروا ) العلية ، وليس هذا نادرا ، لأن القرآن منزّه عن وقوع النادر ، وذلك أن المعنى ( أو ليس بقادر فتخير ( أن ) في حكم خبر ( ليس ) في المعنى وزيادة الباء في خبر ( ليس ) كثيرة .

وقد يجرى المعطوف على الخبر الصالح لزيادة الباء مع سقوطها كما في نحو ( ليس الجندي مهلا وقاهدي من الكفاح ) ويسمى هذا التحويين بالمعطف على التوهم ، أى أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فمطف بالجر ويندر هذا في غير خبر ( ليس ) و ( ما ) وينبغي أن يقتصر على الجماع ويجوز كذلك النصب عطفا على محل المعطوف عليه .

## القسم الثاني من النواسخ

تكلبا في القسم الأول عن الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فننسخ حكمها الاعرابي ، إذ ترفع المبتدأ ويسمى اسما ، وتنصب الخبر ويسمى خبرنا . وقسمنا الأفعال الناسخة إلى ستة أقسام متميزة ، ثم أضفنا لها قسما سابعا يشمل أربعة حروف مشبهة بـ ( ليس ) في المعنى والعمل .

ويشمل القسم الثاني من النواسخ الأحرف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فننسخ حكمها الاعرابي أيضا ، فيكون المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا . ويسمى المبتدأ اسما ناسخا والخبر خبرا له .

الفرق بين نواسخ القسم الأول ونواسخ القسم الثاني :

١ - من حيث نوع الكلمة ، نواسخ القسم الأول أفعال ، ونواسخ القسم الثاني أحرف .

٢ - من حيث العمل الحروف الناسخة عملها عكس عمل الأفعال الناسخة .

٣ - الأحرف الناسخة يجب أن تكون في صدر الجملة ما عدا ( أن ) المفتوحة بخلاف كان وأخواتها .

الأحرف الناسخة ومعانيها :

تؤدي الأحرف الناسخة معاني في الجملة الاسمية ، هذه المعاني تؤدي عادة بصيغة الفعل ، وهي :

١ - إن : وهو حرف يؤدي معنى التأكيد في الجملة الاسمية مثل ( إنك ناجح ) فهو يؤكد نسبة الخبر المبتدأ إن كان المخاطب طالما بالنسبة ، وينفي الشك في النسبة إن كان المخاطب مترددا فيها ، وينفي الانكار إن كان منكرا لها .

والتوكيد لنفى الشك مستحسن ، والنفي الانكار لازم ، ولا تستعمل ( إن ) إلا في تأكيد الاثبات ، والتأكيد معنى يؤدي في الفعل بنون التوكيد .

٢ - أن : وهو حرف يؤدي معنى التأكيد مثل ( إن ) وبواربعته يمكن أن تقول الجملة الاسمية بمصدر مثل ( يعجبني أنك مجتهد ) أى ( يعجبني اجتهادك ) ومن المعروف أن الحرف المصدرى مثل ( أن ) يدخل على صيغة الفعل فتؤول بمصدر مثل ( يعجبني أن تجتهد ) أى ( يعجبني اجتهادك ) .

٣ - لكن : وهو حرف للاستدراك ، والتوكيد . والاستدراك هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم السامع ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم السامع نفيه ، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعولها ، وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى . وتقع ( لكن ) بعد النفي والاثبات . وتستعمل ( لكن ) في الاستدراك غالباً ، نحو ( زيد شجاع لكنه بخيل ) وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع وسواء كانت هذه النسبة إيجابية أو سلبية ، مثل استعمال ( لكن ) لتأكيد النسبة وتقويتها نحو ( لوجاءني أكرمته لكنه لم يجيء ) فهى هنا لتأكيد عدم الجيء ، وهو مفهوم بدونها من ( لو ) لأن ( لو ) تفيد نفي معنى ما بعدها والاستدراك معنى يمكن أن يؤدي في العربية بفعل .

٤ - كأن : وهو حرف يفيد التشبيه التوكيد ، أى تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر ، تشبيهاً أقوى من التشبيه بالكاف لأنه مركب من ( الكاف ) و ( أن ) ولا بلى ( كأن ) في الغالب إلا المشبه ، أما الكاف ، ومثل ، وغيرهما من الكلمات التي تفيد التشبيه ، فيأبى المشبه به في الأكثر ، واستعمال ( كأن ) في التوكيد مطرد عند جمهور النحاة نحو ( كأنّ الطفل ملك ) .

٥ - ايت : حرف إنفي والمنصود بالتمني طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه

عسر نحو ( ليت الشباب عائد ) ، وقول منقطع الرجاء ( ليت لي مالا فأجيج منه ) ، والنهي يؤدي بالفعل ( آتني ) .

٦ - لعل : ذكر النحاة لهذا الحرف عدّة معان فيما يلي :

( أ ) التوقع أو بعبارة ترجى الشيء المحبوب وانتظار حصول الشيء المرغوب فيه ، نحو قوله تعالى ( لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ) .

( ب ) الاشفاق أو شدة الخوف في المأكروه : نحو قوله تعالى ( فاعلمك ياخع نفسك ) .

( ج ) التعليل : نحو ( أفرغ همك لعلنا نتغذى ) ، وقد جات ( لعل ) لتعليل في قوله تعالى ( لعلّه يتذكر ) .

( د ) الاستفهام : نحو ( وما يدريك لعلّه يزكّي ) .

وهقيل يُجيز جر الاسم الذي تدخل عليه ( لعل ) وهي في هذه الحالة لا تعمل عمل ( إن ) بل تكون حرف جر زائد ، غير متعلق بشيء ، والاسم المحرور بها انظماً يكون في محل رفع مبتدأ ، وما بعده خبره . نحو قول الشاعر :

لعل أبي المغوار ملك قريب

فـ ( أبي ) اسم مجرور انظماً بـ لعل ، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء الخمسة وهو في موضع رفع بالابتداء ( والمغوار ) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و ( قريب ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٧ - عسى : اعتبر ابن هشام ( عسى ) عند إفادتها الرجاء حرفاً بمعنى ( لعل ) في الترجى والاشفاق وقد أُجريت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر .

ويشترط لعمل ( عسى ) عمل ( إن ) أن يكون اسمها ضميراً ، كما أشرنا سابقاً . ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

فقلت عساها ناز كأس وعلها تشكى فآتى نحوها فأعودها

حيث جاء اسم عسى ضمير نصب (ها) وخبرها (نار) اسم مرفوع بالاضافة  
عسا بدل على أنها تعمل عمل (إن) عند اتصالها بضمائر النصب .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قول عمران بن حطان الخارجي :

ولى نفسٌ تنازعنى إذا ما أقول لها لعلى أو عسانى

حيث جاء اسم عسى فى المرتين ضميراً هو ياء المتكلم ، وخبر (عسى) فى  
المرتين محذوف ، والتقدير (عسانى أن أنال منها ما أريد) مثلاً .

والواقع أن النحاة اختلفوا فى (عسى) فذهبوا إلى أنها أطاق القول بغيره سواء  
كان بمعنى (لعل) أو لا . وبعض النحاة أطلقوا القول بحرفيته . أما سيديويه  
ومن تبعه ومنهم ابن هشام فهم يرون أنه فعل دائماً إلا فى الحالة التى يكون  
فيها بمعنى (عسى) فيكون حرفاً .

٨ - (لا) النافية للجنس وستتكم عنها بمفردها بعد ذلك ، والحروف

الناسخة لها حكان يتاخصان فيما بلى :

١ - لا يتقدم خبرها عليها مطلقاً ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك

لعدم تصرفها ، وهى ملازمة للمصدر ما عدا (أن) .

٢ - يتوسط خبرها عليها إلا فى حرفين فقط هما (عسى) و (لا) إذ

لا يصح أن يتوسط خبرها بينهما وبين اسميهما ذلك أن شرط عابهما اتصال  
اسميهما بهما ، فلو قدم خبر إحداهما على الاسم ، انفصل بينها وبين الاسم ،  
ففقدت شرط إعمالها .

ويشترط أن يتوسط خبر بينهما وبين اسميهما أن يكون الظاهر ظرفاً أو مجروراً

نحو قوله تعالى : ( إنَّ لدينا أنكالا ) حيث توسط خبر ( إن ) بينها وبين اسمها ( أنكالا ) والخبر هنا ظرف ( لدينا ) .

ونحو قوله تعالى : ( إن في ذلك لعبرة ) حيث توسط الخبر ( في ذلك ) وهو جار ومجرور بين ( إن ) واسمها ( عبرة ) .

همزة إن :

يجب أن تكسر همزة ( إن ) في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، أو بعبارة أخرى في المواضع التي لا يمكن أن تؤول فيها هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، نحو ( إن محمداً مجتهد ) .

يجب أن تفتح همزة ( أن ) حينما يجب أن تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، وهذا يحدث إذا وقعت أن مع معموليها في جملة تحتاج إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق مصدر مؤول من أن مع معموليها .

يجوز كسر همزة إن أو فتحها إن صح الاختياران .

مواضع كسر همزة إن :

تكسر همزة ( إن ) في عشرة مواضع هي :

١ - أن تقع في الابتداء ، أي في أول الكلام ، نحو قوله تعالى ( إنا أنزلناه )

٢ - أن تقع بعد ( ألا ) الاستفاحية ، نحو قوله تعالى : ( ألا إن أولياء الله

لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) ذلك أن ( ألا ) حرف استفتاح يستعمل في أول

الجملة وليس من أجزائها

٢ - أن تقع بعد (حيث) أى تالية لها نحو (ذهبت حيث إن الأستاذ يحاضر)

٤ - أن تقع تالية لـ (إذ) نحو (لجأت إليك إذ إن والدك عمي).

وينبغي أن نشهر إلى أن همزة (إن) تنكسر بعد (حيث) و (إذ) ذلك لأسمها إضافان إلى ما بعدها ، غير أنهما لا يضافان إلى الأسماء المفردة ، بل يضافان إلى الجمل ، فإذا فتحت همزة إن بعدها كانا مضافين إلى اسم مفرد هو المصدر المؤول من أن وأسمها وخبرها ، أما إذا كسرت همزة إن فهذا دليل على أن ما بعدها جملة مستقلة وهما مضافان إلى هذه الجملة ، وفي هذه الحالة تكون الجملة المكونة من إن ومعمولها في محل جر مضاف إلى حيث أو اذا .

٥ - أن تقع تالية لأسم موصول ، أو بعبارة أخرى في أول جملة الصلة ، نحو قوله تعالى ( ما أن مفتح لنوره ) ونحو ( جاء الذي إنه نالنج ) - ولا يفوتنا أن نذكر أن ( إن ) الواقعة في حشو الصلة نحو : ( جاء الذي عندي أنه فاضل ) وكذلك لا تنكسر في نحو قولهم ( لا أفعله ما أن حرأه مكانه ) ذلك أن تقدير هذه الجملة ( ما أفعله ما ثبت أن حرأه مكانه ) وعلى هذا الأساس لا تكون ( أن ) في أول جملة الصلة تالية لأسم الموصول ( ما ) بل إن الجملة الاسمية ( حرأه مكانه ) المنسوخة بـ ( أن ) في محل رفع فاعل للفعل المحذوف الذي قدّر بـ ( ثبت ) وتكون الجملة الفعلية المكونة من الفعل ( ثبت ) وفاعله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

٥ - أن تقع في أول الجملة الواقعة جواباً لقسم في خبرها اللام : نحو ( لعمرك إن الحبيطة الواجبة ) فجملة القسم تقديرها ( لعمرك قسم ) والجملة الواقعة جواباً للقسم ( إن الحبيطة الواجبة ) فالحبيطة اسم ( إن ) و ( واجبة ) خبرها . ونلاحظ أن لام التوكيد داخلية على الخبر .



ونحو ( أقسم إن الطالبة الناجحة ) فجملة القسم مكونة من الفعل ( أقسم )  
وفاعله ضمير المتكلم المستتر ( أنا ) وجملة الجواب مكونة من إن واسمها  
( الطالبة ) وخبرها ( الناجحة ) وقد لحقت به لام التوكيد أو الابتداء .

فإن لم تقع لام الابتداء في خبر جملة جواب القسم المصدرة بـ ( إن ) لم  
يجب كسر همزة ( إن ) ، أو بعبارة أخرى فإنه يصبح جائزاً ، إلا إن كانت جملة  
القسم فعلية فعلها محذوف نحو قوله تعالى ( حم ، والكتاب المبين ، إنا  
أنزلناك ) فجملة القسم في هذا المثال فعلية فعلها محذوف وجملة جواب القسم  
( إنا أنزلنا ) وعلى الرغم من أن لام الابتداء لم تدخل على خبر جملة جواب القسم  
المصدرة بـ ( إن ) فإن همزة ( إن ) تسكس وجوبا في هذا الموضع ، وسبب  
ذلك أن جملة جواب القسم فعلية وفاعلها محذوف .

٦ - أن تقع في أول الجملة المحكية بالقول بشرط أن لا يكون القول بمعنى  
الظن نحو قوله تعالى ( قال : إني عبد الله ) .

٧ - أن تقع في أول جملة الحال نحو قوله تعالى ( كما أخرجك ربك من  
بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون ) فجملة ( وإن فريقا من  
المؤمنين لكارهون ) تبين هيئة فريق من المؤمنين عند خروج النبي ﷺ من  
بيته مهاجراً . فهي جملة في محل نصب حال وجملة الحال إذ صدّرت بـ ( أن )  
وجب كسر همزتها .

ونحو قوله تعالى ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم أيا كانوا الطامعون )  
و ( إلا ) في هذا المثال مائة ، وأعراب الجملة كما يلي : ( ما ) نافية و ( أرسلنا )  
فعل وفاعل ، و ( قبلك ) ظرف والضمير مضاف إليه و ( من المرسلين ) جار  
ومجرور ، وجملة ( إنهم أيا كانوا الطامعون ) في محل نصب حال من ( المرسلين )

والعائد هنا الضمير (م) وقد جاءت (ان) في أولى جملة الحال ، لذلك وجب كسر همزتها .

أمّا إذا لم تقع (إن) في أول الجملة الواقعة حالاً فإن همزتها تنفتح وذلك نحو (غضب محمدٌ وعندي أنه على حقّ) .

٨ - أنه تقع في أول جملة الصفة نحو (مهرت برجل لأنه فاضل) فجملة (انه فاضل) فيه ضمير يعود على الاسم المنكرة (رجل) والجل بعد التنكرات صفات، فهذه الجملة في محل جرّ صفة ، وقد صدرت جملة الصفة به (ان) لذلك وجب كسر همزتها .

٩ - أن تقع في أول الجملة الواقعة بعد عامل مُعْتَق عن العمل المجيء ماله صدر الكلام بعده ، أو بعبارة أخرى أن تقع (ان) بعد فعل من الأفعال التي يبطل عملها انطفاً لا محلاً للمجيء لام الابتداء بعدهم نحو قوله تعالى ( والله يعلم أنّك لرسوله ) فالفعل (علم) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، والمكن هذا الفعل عَسَق عن العمل المجيء لام الابتداء بعده في (الرسوله) وجملة (إنّك لرسوله) وقعت بعد هذا العامل المُعْتَق عن العمل بسبب مجيء لام الابتداء بعده ، ومحل هذه الجملة النصب لأنها صدرت مسدّ مفعولى (علم) وتكسر همزة (إن) وجوباً بعد مثل هذا الفعل لأن فتحها يستلزم تساريط الفاعل عليها ، ولأن الابتداء لها الصدارة فلا يتخطاها العامل أى أن ما قبلها لا يعمل فيها بعدها وإلا فقدت صدارتها .

١٠ - إذا وقعت في أول الجملة التي تعرب خبراً عن اسم ذات نحو (زيدٌ إنا فاضل) و(محمدٌ إنه قائم)

فتح همزة (ان) :

تنفتح همزة (ان) في المواضع التي يحتم فيها أن تكون هي وما بعدها مؤنونة

بمصدر ذي محل إعرابي . وقد يكون المحل الاعرابي رفعاً أو نصباً أو جرّاً  
وتتمحصر المواضع التي تفتح فيها همزة ( ان ) وجوبا في الحالات التالية :

أولاً : الحالات التي تكون فيها ( ان ) مع معموليها في محل رفع :

١ - أن تقع فاعلة : نحو قوله تعالى ( أو لم يكنهم أننا أنزلنا ) ، فالمصدر  
المؤول من أنّ واسمها وخبرها ( إنا أنزلنا ) وهو ( انزلنا ) يقع في محل رفع فاعلا  
للفعل ( يكف ) .

٢ - أن تقع نائبة عن الفاعل نحو قوله تعالى ( قل أوحى إلى أنه استمع  
نفرٌ ) فالمصدر المؤول من ( أنّ ) واسمها وخبرها ( أنه استمع نفر ) هو ( استمع ) ،  
يقع نائب فاعل للفعل المبني للمفعول ( أوحى ) أي ( أوحى إلى استماعٍ نفر ) .

٣ - أن تقع مبتدأ : نحو قوله تعالى ( ومن آياته أنك ترى الأرض خراباً ،  
فالمصدر المؤول من ( أنك ترى الأرض ) هو ( رؤية الأرض ) والجملة هي  
( رؤية الأرض من آياته ) فالمصدر المؤول هنا يقع مبتدأ .

٤ - أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها وبمعنى  
آخر يشترط في المبتدأ الذي تقع ( أنّ ) المؤولة خبراً عنه أن يكون اسم معنى ،  
وغير قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدأ . نحو ( اعتقادي أنه  
فاضل ) فالمصدر المؤول من ( أنّ ) مع معموليها يقع خبراً عن ( اعتقادي )  
وهو اسم معنى ، ليس بقول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن ( فاضل )  
لا يصدق على الاعتقاد . ولا يجوز أن يعرب المصدر المؤول من ( أنّ ) واسمها  
وخبرها مبتدأ مع كسر همزة ( إن ) خبره ( اعتقادي ) لأن الخبر في هذه الحالة  
لا يكون فيه رابط يعود على المبتدأ .

أما نحو (قولى إنه فاضل) فهو مما يجب فيه كسر همزة (إنّ) لافتتاحها لأن المبتدأ قول .

ونحو (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب فيه كسر همزة (إنّ) أيضا لأن خبرها وهو (حق) صادق على المبتدأ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها . ولا يصح أن تفتح همزة (ان) في هذا المثال لأن المعنى يصير (اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا) وهو كلام غير مفيد .

ثانياً : الحالات التي تكون فيها (ان) مع معموليها في محل نصب :

٥ - أن تكون مفعولاً به غير محكية بالقول نحو (عرفت أنك ناجحة) إذ التقدير (عرفت نجاحك) ونحو قوله تعالى (ولا تخافون أنكم أمرتكم) فالقدير (لا تخافون إثمكم) .

ثالثاً : الحالات التي تكون (ان) مع معموليها في محل جر :

٦ - أن تكون مجرورة بحرف الجر : نحو (ذلك بأن الله هو الحق) ، لأن الجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً والتقدير (ذلك بحق الله) ونحو (علمت بأنك قائم) إذ التقدير (علمت بتيامك) .

٧ - أن تكون مجرورة بالإضافة نحو : (إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون) (ما) زائدة ، وجملة (أنكم تنطقون) المكونة من (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر مضاف إلى (مثل) والتقدير (مثل نطقكم) .

رابعاً : الحالات التي تقع فيها تابعة (معطوفة أو مبدلة) على شيء مما سبق :

٨ - المعطوفة نحو قوله تعالى (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وإني فضلتكم) فالمصدر المؤول وهو (تفضيلي) معطوف على المفعول به وهو (نعمتي) والتقدير (اذكروا نعمتي وتفضيلي) .

٩ - والمبدلة نحو قوله تعالى ( وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ) ،  
فالمصدر المؤول من ( أنها لكم ) بدل اشتمال من ( إحدى الطائفتين ) .

الحالات التي يجوز فيها أن تفتح همزة ( أن ) وأن تنكسر :

يكون ذلك في الحالات التي يجوز فيها أن تزول ( أن ) والجملة التي تدخل  
عليها بمصدر ، كما يجوز أن تعتبر هي ومحوها في أول الكلام ، ويحدث ذلك  
في الحالات التسع التالية :

١ - أن تقع بعد فاء الجزاء وهي الفاء التي تأتي في أول جملة جواب الشرط ،  
مثل ( من يأتيني فأني أكرمه ) ونحو قوله تعالى ( من عمل منكم سوءاً يجهاله ثم تاب  
من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ) يجوز في هذه الآية أن تنكسر همزة ( أن )  
باعتبار أن ( إن ) مؤكدة للجملة ( هو غفور رحيم ) ويجوز فتحها على أن المعنى  
( فغفرانه حاصل ) أو بعبارة أخرى باعتبار أنها هي واسمها وخبرها في تأويل  
مصدر ( غفرانه ) له محل إعرابي ، إذ يرب المصدر في هذه الحالة مبتدأ تابع  
مخذوف تقديره حاصل .

٢ - أن تقع بعد ( إذ ) الفجائية أي المذلة على المفاجأة أي الهجوم والمباغاة  
لأن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة فجأة ، نحو ( خرجت فإذا إن زيدا  
قائم ) فإذا كسرنا همزة ( أن ) فذلك على أساس أن ( أن ) واقعة في أول الجملة  
التالية لـ ( إذا ) وهذا الموقع خاص بل أن المكسورة ، لأن ( إذا ) تضاف إلى الجمل  
وهي في هذه الحالة الجملة الاسمية ( زيد قائم ) المكونة من ( زيد ) مبتدأ  
و ( قائم ) خبر ، المؤكدة بـ ( إن ) .

وان فتحنا همزة ( أن ) فعلى أساس أن ( أن ) واسمها وخبرها مؤولة بمصدر

(قيام) فنكون الجملة (خرجت فاذا قيام زيد) ويمرّب المصدر المؤول في هذه الحالة . عند خبره محذوف ، وتقدير الجملة خرجت فاذا قيام زيد موجود .

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا أنه عبيد القفا والاهزم  
فكسر همزة (ان) على معنى (فاذا هو عبد القفا) فجملة (هو عبيد القفا)  
جملة اسمية مكونة من مبتدأ (هو) وخبر (عبيد القفا) والجملة من المبتدأ والخبر  
في محل جر مضافة الى (إذا) ثم أكمّمت الجملة بـ (إن) فصارت (فاذا أنه  
عبيد القفا) .

وفتح همزة (ان) على معنى (فاذا العبودية) أي أنّ المصدر المؤول من (أن)  
واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : (حاصلة) أي  
(فاذا العبودية حاصلة) .

٣- أن تقع في موضع التعليل : نحو قوله تعالى (إنّا كنا من قبل ندعوه  
إنه هو البرّ الرحيم) فقد قرأها بعض القراء بالفتح على تقدير لام العلة أي (إنّا  
كنا من قبل ندعوه لأنه هو البرّ الرحيم) وذلك لأن حرف الجر إذا دخل على  
(ان) انظاء أو تقديرا كما في هذا المثال فإن همزها فتتح .

ويقرؤها آخرون بالكسر على أنه تعليل مستأنف ، أي كأنه قيل : لم  
ندعوه ؟ فيكون الجواب : إنه هو البرّ الرحيم وفي هذه الحالة تكون جملة  
(إنه هو البرّ الرحيم) مستقلة عن الجملة السابقة وهي اسمية مكونة من مبتدأ  
(هو) وخبر (البرّ) ، والجملة مؤكدة بـ (أنّ) من أمثلة هذا القسم :

قوله تعالى (وصلّ عليهم إنّ صلّاتك سكن لهم) ، تكسر همزة على أنّ  
الجملة تعليل مستأنف ، فتحها على تقدير لام العلة .

ونحو ( لبَيْتِكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالْمَعْرَةُ لَكَ ) ، بفتح الهمزة على تقدير لام العلة ،  
وتكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهناك رأى يرجح كسر همزة ( إِنْ ) في  
هذا المثال لأن الكلاله يصير حينئذ جملتين لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل  
في مقام التعظيم مطلوب .

٤ - أن تقع في صدر جملة تكون جواباً لقسم ، وليس في خبر ( إِنْ ) لام  
التوكيد ، أو بعبارة أخرى أن تقع ( إِنْ ) بعد فعل قسم ولا ( لام ) بعده . نحو  
( حلفت أن هادلاً ناجح ) ، وتأدية القسم بصيغة الفعل شرط أصامي ليجوز  
في همزة ( إِنْ ) الوجهان : الكسر والفتح .  
ومن هذا القسم قول رؤبة بن العجاج :

أوتحافني بربك العليّ أني أبو ذبّاب لك الصبي

حيث رُويت ( أني ) بكسر الهمزة وفتحها . فن كسرها اعتبر ( إِنْ )  
ومعها جملة لا محل لها في جواب القسم أو بعبارة أخرى هي جملة محكية  
من حقها أن توضع بين قوسين حسب العرف التقريري الحديث هكذا ( أوتحافني  
بربك العليّ : إني أبو ذبّاب لك الصبي ) .

أما في حالة الفتح فتكون إِنْ مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف  
جر محذوف متعلق بتحافني وقد سدّت مسدّ الجواب ، أي ( أوتحافني على  
أبوّني لهذا الصبي ) .

ولو أضمر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام كما في نحو ( والعصرُ  
إن الانسان لئن خسر ) أم لم تذكر كما في نحو ( حم والكتاب المبين إنا

أُنزلناه) ، أم ذرّت اللام بشرط أن يذكر فعل الشرط كما في نحو (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وجب كسر همزة إن عند جميع النحاة ، كما في نحو (والله إن زيدا قائم) و (حانت إن زيدا قائم) .

د - أن تقع خبراً عن قول أو ما هو في معنى القول مثل كلام وسيدتي ونطق ، وخبراً عنها بقول أو ما في معناه أيضاً ، والقائل واحد ، نحو أو بعبارة أخرى إذا كانت (إن) وما دخلت عليه خبراً لمبتدأ بمعنى القول وكان خبر (إن) بمعنى القول أيضاً وكان القائل لكل منهما واحداً . نحو (قولي إني أحمد الله) ، فـ (قولي) في هذا المثال مبتدأ ، وجملة (إني أحمد الله) الخبر ، و (قولي) مسأله في مدلوله الخبر (إن) وهو (أحمد الله) ، والقائل لها واحد وهو المتكلم . ويجوز في هذا المثال أن تكسر همزة (ان) وأن تفتح . أما الكسر فعلى أن جملة (إني أحمد) أصلها (أنا أحمد) ثم أكذبت بـ (ان) وتعرب الجملة كما يلي : (قولي) مبتدأ وباء المتكلم مضاف إليه ، (إني أحمد الله) ان ، حرف توكيد ونصب وباء المتكلم اسمها في محل نصب ، و (أحمد) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) و (الله) مفعول به منصوب ، وجملة (أحمد الله) في محل رفع خبر ان .

والجملة من (إن) واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (قولي) .

وأما فتح همزة (ان) فعلى أن أويل مصدر والتقدير (قولي حمد الله) ، (قولي) مبتدأ ، و (حمد) خبر مرفوع ، (الله) مضاف إليه .

والفرق بين الحالتين أن الخبر في حالة كسر همزة (ان) جملة اسمية مؤكّدة بـ (ان) . أما الخبر في حالة فتح همزة (ان) فهو واسم مفرد عبارة عن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها وهو (حمد) .



(٦) أن تقع بعد واو مسبوقه بمنفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى ( إنَّ لك أن لا تجوعَ فيها ولا تمري ، وإنَّك لا تظلمُ فيها ولا تضحي ) ، فقد انقسم القراء إزاء هذه الآية قسماً ، قسم قرأها بكسر همزة ( إنَّ ) في ( وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحي ) . والقسم الآخر قرأها بفتح همزتها . أما القسم الأول الذي كسر الهمزة فله فيها وجهان من الأعراب ، الأول على أن جملة ( وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحي ) جملة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها ، وعلى ذلك تكون ( إن في أول كلام فتكسر الهمزة ، والجملة لا محل لها من الأعراب لأنها جملة ابتدائية . والوجه الثاني على أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى ( إن لك أن لا تجوعَ فيها ولا تمري ) ، وهو من عطف جملة على جملة لا محل لها من الأعراب فهي أيضاً لا محل لها من الأعراب .

وأما القسم الثاني الذي فتح الهمزة فعلى أن جملة ( وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحي ) معطوفة على ( أن لا تجوعَ فيها ) وهو من عطف المفرد على المفرد ، والتقدير ( إنك عدم الجوع وعدم الظلم ) .

(٧) أن تقع بعد حتى : فإذا وقعت ( إنَّ ) بعد ( حتى ) الابتدائية كسرت همزتها ، ذلك لأن حتى الابتدائية مثل ( ألا ) الاستفهامية ، أو بعبارة أخرى ظنها في الصدر والجملة تبدأ بها ، ومثال كسر همزة ( إن ) بعد حتى الابتدائية ( مرضٌ زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه ) .

وإذا وقعت ( إنَّ ) بعد حتى الجارة أو العاطفة فتحت همزتها ، نحو ( عرفتُ

أمورك حتى أنك فاضلٌ) ، ولذا في إعراب إنَّ ومعموليها في المثال السابق وجهان من الأعراب . الوجه الأول أن نعتبر (حتى) حرف جرّ ، وفي هذه الحالة نعرّب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر ، والتقدير عرفت أمورك إلى فضلك .

والوجه الثاني أن نعتبر (حتى) حرف عطف وفي هذه الحالة نعرّب المصدر الأول من أنَّ واسمها وخبرها في محل نصب معطوف على المنعول به (أسود) .

(٨) أن تقع بعد (أما) ، نحو (أما أنك فاضل) ، فإذا كررت همزة (إنَّ) فعلى أنَّ (أما) حرف استفتاح يستزلة (ألا) . أما إذا فتحت همزتها ، فعلى أن (أما) بمعنى (أحقاً) ، فتكون الهمزة للاستفهام و (ما) في موضع نصب على الظرفية متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، أي (أني حق) ، والمصدر المكوّن من إنَّ واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر .

(٩) أن تقع بعد (لاجرم) ، والغالب أن تنتج همزة (أن) بعد (لاجرم) وإن كان يجوز فيها الكسر ، فنحو (لاجرم أن الله يعلم) تنتج فيه همزة (أن) على أساس أن (جرم) فعل ماض ، وأن المصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها في محل رفع فاعل بتقدير (وجب علم الله) .

وهناك رأي آخر يرى أن (لاجرم) بمنزلة (لا) النافية للجنس ، فلاجرم بمنزلة (لا رجل) ومعناها (لا بد) فالجملّة في تقدير (لا بد من أن الله يعلم) مع تقدير حرف الجر (من) بعد (لا بد) ويكون المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (علم) في محل جر بحرف الجر .

أما كسر همزة (إنّ) في انفعال السابق فعلى أن (لاجرم) بمنزلة اليمين ، وعلى هذا الأساس ؛ تكون الجملة بعدها بمنزلة جملة جواب القسم المصدرة بلام الابتداء لذلك تكسر همزة (إنّ) .

دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة :

محميت هذه اللام بـ (لام الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ كنهياً ، وهي لام مفتوحة ، وتفيد توكيد مضمون الجملة المنبئة وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها ، ولام الابتداء حين تدخل على خبر (إنّ) تسمى (اللام المرحلة) وذلك لأن مكانها الأصلي هو صدارة الجملة الأسمية ، فإذا أكدت الجملة الأسمية بـ (إنّ) و (باللام) أيضاً ، زحلت اللام إلى الخبر لأن العرب يكرهون الجمع بين حرفين لمعنى واحد متتالين ، ولذلك يقدم أحد حرفي التوكيد وهو (إنّ) في أول الجملة ، ويُزحاق حرف التوكيد الثاني (اللام) من مكانه في الصدارة ، مثال هذا الجملة الأسمية (محمدٌ مجتهدٌ) ، فإذا أكدنا الجملة بـ (إنّ) فقط ، قلنا (إنّ محمدًا مجتهدٌ) وإذا أكدناها باللام فقط قلنا (لحمدٌ مجتهدٌ) أما إذا أكدناها بالاثنتين معا قلنا (إنّ محمدًا مجتهدٌ) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء :

١ - الخبر : ويشترط في خبر (إنّ) الذي تدخل عليه لام الابتداء

ثلاثة شروط :

أولها : أن يكون مؤخرًا ، وثانيها : أن يكون غير منفي (مثبتًا) . وثالثها : أن يكون غير ماضٍ ، نحو قوله تعالى (إنّ ربّي لسميعٌ الدعاء) حيث جاء خبر (إنّ) صفة زمنها الوقت الحاضر ، و (إنّ ربك ليعلم) حيث جاء خبر (إنّ)

فملا مضارعا : و ( إنك لعل خالق عظيم ) ، و ( إنا لنحن نحي ونميت ) حيث جاء الخبر شبه جملة في الآية الأولى ، وجملة اسمية في الآية الثانية ، وزمته في الحالتين غير الزمن الماضي .

ولا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر ( إن ) في نحو قوله تعالى ( إن لدينا أنكالا ) وذلك لأن الخبر وهو شبه الجملة ( لدينا ) متقدم على اسم ( إن ) وهو ( أنكالا ) .

ولا يصح أن تدخل اللام أيضا على خبر ( إن ) في نحو قوله تعالى ( إن الله لا يظلم الناس شيئا ) لأن الخبر منفي ، ولام الابتداء يجب حذفها قبل أدوات النفي .

وشذ دخولها على الخبر في قول غالب بن الجارث العكلى :

وأعلم أن تسليما وتركا الامتساها ان ولا سواء

وسبب شذوذ دخول لام الابتداء على خبر ( إن ) في هذا الشاهد أن الخبر منفي بـ ( لا ) .

وكذلك لا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر ( إن ) في قوله تعالى : ( إن الله اصطفى ) ذلك لأن الخبر فعل زمته الماضي .

وقد أجاز بعض النحاة دخول اللام على خبر ( إن ) إذا كان فعلا جامدا ، كأفعال المدح والذم : فأجازوا نحو ( إن زيدا لنعم الرجل ) ونحو ( إن المريض لمسى أن يقوم ) معلين ذلك بأن الفعل الجامد كالأسم .

كما أجاز جمهور النحاة دخول اللام على الفعل الماضي المقرون بقدر كما في

نحو ( إنَّ زيدا أقدم قام ) مما لين ذلك بأن الفعل الماضي المقرون بقدم يشبه الفعل المضارع لقرب زمانه من الحال .

ومجيز ابن هشام نحو ( إنَّ زيدا أقدم ) على اضمار ( قد ) ، والتقدير ( إنَّ زيدا أقدم قام ) .

٢ - معمول الخبر : وتدخل لام الابتداء على معمول خبر ( إنَّ ) بثلاثة شروط أيضا هذه الشروط الثلاثة هي : أن يتقدم هذا المفعول على الخبر ، وأن لا يعرب حالا ولا تمييزا ، وأن يكون الخبر صالحا للام ، نحو ( إنَّ زيدا أعمرا ضارب ) ، فالخبر في هذا المثال ( ضارب ) صالح لدخول اللام ، كما أن له معمولا مستوفيا شروط دخول اللام عليه ، وهذا بخلاف نحو ( إنَّ زيدا جالس في الدار ) إذ لا يصح دخول لام الابتداء على معمول الخبر في هذا المثال ، لأن معمول الخبر ( في الدار ) متأخر على الخبر ( جالس ) ، ولام الابتداء تطلب المصدر .

وأبضا بخلاف نحو ( إنَّ زيدا راكبا ، نطلق ) لأن معمول الخبر ( راكبا ) حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه . ونحو ( إنَّ زيدا عمرا ضارب ) لأن الخبر جملة فعلية معالها ماض متصرف غير مقرون بقدم ، فالخبر نفسه غير مستوف لشروط دخول اللام عليه ، لذلك لا يصح أن تدخل اللام على معمول خبر غير مستوف للشروط .

٣ - ( اسم إنَّ ) بشرط واحد وهو أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر ، مثال اسم ( إنَّ ) المتأخر عن الخبر قوله تعالى ( إنَّ في ذلك لعبرة ) ، فاسم إنَّ هو ( عبرة ) ، وخبرها هو ( في ذلك ) ، وسبب تأخر اسم ( إنَّ ) عن خبرها ( الجار والمجرور ) في هذا المثال أن الاسم نكرة والخبر شبه جملة

وهذا موضع من مواضع وجوب تقدم الخبر على المبتدأ . وتأخر اسم ( إن ) عن خبرها في هذا المثال سوَّغ أن تدخل اللام على المبتدأ .

ومثال تأخر الاسم عن معمول الخبر إذا كان المعمول : ظرفاً نحو ( إنَّ عندك زيباً مقيماً ) فاسم ( إن ) في هذا المثال ( زيباً ) ، وخبرها ( مقيماً ) ، و ( عندك ) ظرف متعلق بـ ( مقيماً ) حيث أن ( مقيماً ) اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره ( هو ) ، ويتعلق به الظرف . وسبب دخول لام الابتداء على اسم ( إن ) في هذا المثال تأخر الاسم عن معمول الخبر الظرف . وكذلك إذا كان معمول الخبر جارياً ومجروراً نحو ( إنَّ في الدارِك يوماً جالساً ) فاسم ( إن ) في هذا المثال ( زيداً ) ، وخبرها ( جالساً ) ، و ( وجالساً ) اسم فاعل ، وهو يعمل عمل الفعل ( يجالس ) فيرفع فاعلاً مستتراً تقديره ( هو ) ، ويتعلق به الجار والمجرور ( في الدارِ ) فهو معمول الخبر ، وقد تقدم معمول الخبر ( الجار والمجرور ) على المبتدأ فسوَّغ ذلك أن تدخل اللام على اسم ( إن ) .

٢ - ضمير الفصل : وقد سمَّاه البحر يون ضمير الفصل لأنه يفصل به بين الخبر والذمت ويسميه السكوفيون ( عماد ) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى . وتدخل اللام على ضمير الفصل لأنه مقوِّ للخبر ، فكأنه الجزء الأول منه . وذلك نحو ( إنَّ هذا هو القصصُ الحقُّ ) فاسم ( إن ) في هذا المثال هو اسم الإشارة ( هذا ) ، وخبرها ( القصص ) ، و ( الحق ) صفة لقصص . أما ( هو ) فاللام فيه هي لام الابتداء ، و ( هو ) ضمير فصل لا محل له من الأعراب . ولنا في أعراب هذا المثال وجه آخر هو أن ( إن ) حرف توكيد ونصب ، و ( هذا ) اسم إن في محل نصب ، و ( هو ) اللام لام الابتداء ، وهو ضمير مبني على النتح في محل رفع مبتدأ ، ( القصص ) خبر المبتدأ

مرفوع بالضمة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ( إن ) ، و ( الحق )  
صفة لـ ( القصص ) مرفوعة بالضمة الظاهرة .

اتصال ( إن ) وأخواتها بـ ( ما ) الزائدة :

تتصل ( ما ) وهي حرف زائد بـ ( إن ) وأخواتها ( أن ، وكأن ، ولكن  
وليت ، ولعل ) ما عدا ( عمى ) و ( لا ) النافية للجنس .

وإنما اتصلت ( ما ) الزائدة بـ ( إن ) وأخواتها ، فإنها تكفيها عن العمل ،  
أو بهيئة أخرى تبطل عملها ، وتبنيها للدخول على الجمل الفعلية والاسمية ،  
أو بمعنى آخر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، أي أنها تزيل اختصاصها بالدخول  
على الأسماء . وتطبق هذه القاعدة على كل أخوات ( إن ) المذكورات ما عدا  
( ليت ) فإنما مع اتصال ( ما ) الزائدة بها يجوز إعمالها وإغناؤها ، ولا يزول  
اختصاصها بالدخول على الأسماء .

والأمثلة على كنف ( ما ) الزائدة لأن وأخواتها عن العمل نحو :

قوله تعالى ( قل إنما يوحى إلي أنما بالحكم إله واحد ، فد ( إن ) الأولى  
مكسورة ، وقد زال اختصاصها بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها ( ما )  
الزائدة ، فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل ( يوحى ) ونائب التنازل  
المستغنى وتقديره ( شو ) و ( أن ) الثانية مفتوحة المعرزة وقد زال اختصاصها  
بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها ( ما ) الزائدة ، فدخلت على الجملة  
الاسمية المكونة من المبتدأ ( الحكم ) والخبر ( إله ) ولا يجوز في هذا المثال نصب  
( إله ) الأولى لأن ( ما ) كفت ( إن ) عن العمل .

وقوله تعالى ( كأنهم يساقون إلى الموت ) فقد كفت ( ما ) الزائدة ( كأن )

عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء فدخلت على الجملة الفعلية  
المكوّنة من الفعل المبني للمفعول ( يساق ) ونائب الفاعل وهو ( واو الجاهة ) .

وقول الشاعر :

... .. لعلمنا أضاءت لك النار الحمار المقيّدا

حيث كفت ( ما ) الزائدة ( اعل ) أي منعته عن العمل ، وأزالت اختصاصها  
بالدخول على الأسماء ، فدخلت على الجملة الفعلية .

وقول امرئ القيس :

ولكنّها أصحى لِحجّيدٍ مؤنلٍ وقد يدرك الجدة المؤنل أمّالي

والشاهد في ( لكنّها ) حيث كفت ( ما ) الزائدة ( لکن ) عن العمل  
وأزالت اختصاصها بالأسماء فدخلت على الجملة الفعلية .

وليس من كفت أو إبطال عمل ( لکن ) قول الشاعر :

فوالله ما ظفرتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون

ذلك لأن ( ما ) في هذا الشاهد اسم موصول ، وجملة ( يقضى ) صلة الموصول  
واسم الموصول في محل نصب اسم ( لكن ) وخبرها جملة ( سوف يكون ) وإذن  
فهذا الشاهد ليس من الشواهد الخاصة بكف ( إن ) وأخواتها عن العمل .

أما ( ليت ) فإنه يجوز إعمالها استصحاباً للأصل ، ويجوز إعمالها حملاً على  
أخواتها . وقد روى بيت النابغة الذبياني بأعمال ( ليت ) وبإعمالها ، قال :

قالت ألا إيتها هذا الحمام لنا إلى حمامنا أو نصفه فقد

والشاهد في قوله ( الحمام ) حيث تنطق بالرفع فتكون آيت سهلة لأن ( الحمام )



بدل من هذا ، و ( هذا ) على إعمال ( ليت ) تكون مبتدأ مرفوع بالضم ، وتنطق  
بالنصب فتكون ( ليت ) عاملة ، إذ أن ( هذا ) اسمها في محل نصب ، و ( الحمام )  
بدل من اسمها منصوب مثله .

وبذكر ابن هشام أنه يندر إعمال إن مع اتصال ( ما ) الزائدة بها ، كما يذكر  
أن النحاة اختلفوا في قياس إعمال أخواتها عليها ، كما اختلفوا في قياس ( لعل )  
و ( كأن ) على ( ليت ) لقريتها منها : لأن الكلام معهما صار غير خبر .

إعراب نماذج لحالة إبطال عمل إن وأخواتها عن العمل :

إمّا الحياة كفاح : ( إن ) حرف توكيد ونصب ، وهو غير عامل  
للدخول ( ما ) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و ( الحياة ) ، مبتدأ مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، و ( كفاح ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة  
( كأنما يساقون إلى الموت ) : ( كأن ) حرف تشبيه ونصب غير عامل للدخول ( ما )  
الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و ( يساقون ) فعل مضارع مرفوع ، و علامة  
رفعه ثبوت النون ، و واو الجماعة ضمير في محل رفع نائب فاعل ، و ( إلى  
الموت ) : ( إلى ) حرف جر ، و ( الموت ) اسم مجرور بـ ( إلى ) والجار  
والمجرور متمماتان بالفعل .

إيما الشاب راجع<sup>م</sup> : ( ليت ) حرف تمن ونصب ، و ( ما ) زائدة غير  
كافة ، و ( الشاب ) اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، و ( راجع ) خبر  
ليت مرفوع بالضمّة الظاهرة .

إيما هذا الحمام لنا : ( ليت ) حرف تمن ونصب غير عامل ، و ( ما ) زائدة  
كافة ، و ( هذا ) اسم إشارة دىنى على السكون في محل رفع مبتدأ ، ( الحمام )  
بدل من هذا مرفوع مثله ، و ( لنا ) جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ .

إنَّ ما عندك حسنٌ : ( إنَّ ) حرف توكيد ونصب هامل لأن ( ما )  
 بعده ليست زائدة كافة ، وإعماهى اسم موصول فى محل نصب اسم ( إنَّ ) ،  
 والظرف ( عند ) مع المضاف إليه ( كاف الخطاب ) شبه جملة لا محل لها من  
 الاعراب لأنها صلة الموصول ، و ( حسنٌ ) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .  
 و ينهم من هذا المثال الأخير أن ( ما ) يشترط فيها أن تكون بفتح موصولة حتى  
 تكفَّ إن وأخواتها عن العمل عند اتصالها بهن .

المطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجئ الخبر :

بمطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجئ الخبر كما فى نحو قوله  
 رؤبة بن العجاج الزجاء الأموى .

إنَّ الربيعَ الجسودَ والحريفاً      يدا أبى العباس والصيوطا

حيث جاء ( الربيع ) خبر ( إنَّ ) منصوباً بالفتحة ، وعطف عليه  
 ( الحريفاً ) بالنصب قبل مجئ خبر ( إنَّ ) وهو ( يدا ) ، كما عطف  
 ( الصيوطا ) جمع ( صيف ) على الربيع بالنصب أيضا بعد مجئ الخبر .  
 والواقع أنه يجوز العطف على اسم ( إنَّ ) وأخواتها ودلى أخبارها . والعطف  
 على الخبر لا إشكال فيه ، إذ يجب أن يكون المعطوف مرفوعاً كالمعطوف  
 عليه .

أما العطف على الاسم فبإلزام أن يكون المعطوف منصوباً سواء تقدّم  
 على الخبر أو تأخر فى حالة ما إذا كان الناسخ ( ليت ) أو ( لعل ) أو ( كأن ) .

و عطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف ، إذ من المعروف أن اسم  
 ( إنَّ ) أصله مبتدأ ، والمبتدأ محتمل للرفع ، ويشترط لذلك شرطان : أولهما

استكمال الخبر ، أو بعبارة أخرى أن يكون العطف بعد استيفاء النسخ اسمه وخبره ، وثانيتها ، أن يكون العامل أو النسخ ( إن ) ، أو ( أن ) أو ( لكن ) ، مما لا يفهم معنى الجملة نحو قوله تعالى ( إن الله يرى من المشركين ورسوله ) . يرفع ( رسول ) عطف على محل ( الله ) إذ أن أصله مبتدأ قبل أن يدخل النسخ على الجملة . وقد عطف ( رسول ) بعد استكمال الخبر وهو ( يرى ) . وثانيتها إعراب ( رسول ) أوجه ثلاثة :

١ - يرفع على العطف على محل الاسم وهو لفظ الجلالة ، باختيار أصله قبل النسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .

٢ - يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل .

٣ - يرفع على العطف على الضمير المستتر في الخبر لأن الخبر اسم فاعل ( صفة ) وهو يرفع فاعلاً مستتراً في هذا المثال .

ومن الأمثلة على هذا الموضع قول الشاعر :

فلم يترك لم ينجب أبوه وأتمه فان لنا الأم النجبية والاب

حيث عطف ( الاب ) على محل اسم ( الأم ) بعد استكمال الخبر ، وهو ( لنا ) . فد ( الاب ) في هذا البيت له ثلاثة أوجه من الأعراب فإما أنه معطوف بالرفع بعد استكمال الخبر على محل الاسم . أو أنه معطوف على ضمير الخبر . أو مبتدأ حذف خبره أو بعبارة أخرى جملة جديدة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها .

وقول الشاعر :

وما قصرت بي في التمام خثولة وإنكن معي الطاب الأصيل والخل

حيث قال (الحال) فعطف بعد استكمال الخبر على الأوجه الثلاثة السابقة  
التي وضعناها في الشاهدين السابقين .

ويذكر ابن هشام أن الحققين من النحاة يرفعون مثل هذا الاسم على أنه  
مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر أي الضمير المستتر في خبر  
( إن ) وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع  
المتصل إلا إذا كان هناك فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو الضمير ،  
والفاصل في الآية الكريمة ( إن الله يرى من المشركين ورسولاه ) موجود ،  
وهو الجار والمجرور ( من المشركين ) وفي البيت الأول ( الأم النجبية ) وفي البيت  
الأخير المضاف إليه ( الاصل ) ويستبعد ابن هشام الرفع على محل اسم ( إن )  
لأن محل الاسم هو الابتداء ، ذلك أنه يرى أن الرفع أي الابتداء عامل قد زال  
بدخول الناسخ ( إن ) على الجملة .

ولم يشترط الكسائي والفراء من الكوفيين الشرط الأول وهو استكمال  
الخبر ، فأجازا الرفع قبل الاستكمال وبعده ، مستبدلين على صحة رأيهما بما ورد  
في النصوص العربية من عطف بالرفع قبل استكمال الخبر ، كما في قوله تعالى :  
( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) حيث عطف ( الصابئون ) بالرفع  
على محل ( الذين آمنوا ) قبل استكمال الخبر ، وهو ( من آمن بأفقه واليوم الآخر )  
كما استدلالا بقراءة بعضهم ( إن الله وملائكته يصلون على النبي ) حيث رفعوا  
( وملائكته ) بالعطف على محل لفظ الجلالة قبل استكمال خبر ( إن ) وهو  
يصلون ، استدلالا كذلك بقول ضايف بن الحارث البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحلهُ فإني وقيارُ بها لغريبُ .

حيث عطفاً (فيستار) بالرفع على محل ياء المتكلم الواقع اسماً - (إن) قبل  
بجى الخبر وهو (لغريب) وكذا فعل من تيهما .

ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم :

والآ فاعلموا أننا وأنتم بفاة ما بعيننا في شقاق

حيث عطفت (أنتم) الضمير المرفوع على محل اسم (أن) وهو (نا) الدالة  
على الفاعلين قبل بجى الخبر وهو (بفاة) على رأى السكسائي والغراء .

وقد اشترط الغراء في حالة عدم تقدم الخبر أن ينفى إعراب الاسم المعطوف  
وذلك بأن يكون مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً لياء المتكلم ، نحو قوله تعالى :  
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون) حيث جاء المعطوف عليه اسماً مبنياً  
(اسم موصول) . وكذلك نحو (إن محمداً وموسى نبيان) حيث جاء المعطوف  
اسماً مقصوراً (موسى) والمقصود يعرب بحركات مقدره على الألف . ونحو (إن  
أخى وعمس فدائبان) حيث جاء المعطوف (عمس) مضافاً لياء المتكلم ، والنطاق  
لياء المتكلم يعرب أيضاً بحركات مقدره ، والمقصود من أن يكون المعطوف  
أو المعطوف عليه من الأسماء التي ينفى إعرابها ، الاحتراز من تناثر الألفاظ  
في النطق .

ويذكر ابن هشام أن الذين ينعون المعطف بالرفع قبل بجى الخبر خرجوا  
النصوص التي وردت فيها على أحد وجهين .

الوجه الأول : تقديم المعطوف وتأخير الخبر ، فيكون (من آمن) خبر (إن)  
وخبر (الصابغون) محذوف تقديره (والصابغون كذلك) .

والوجه الثاني : حذف الخبر من الاول لدلالة الثاني عليه ، فيكون ( من آمن )  
خبراً عن ( الصابثون ) وخبر ( إن ) محذوف لدلالة خبر الصابثون عليه .

ومن ذلك قول الشاعر :

خيلبي هل طيبٌ فأنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دفتان

حيث قال ( فأنى وأنتما دفتان ) فانه يجب أن يسكن الضمير ( أنتما ) مبتدأ  
خبره ( دفتان ) ويكون خبر ( إن ) محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ ( أنتما ) عليه ، وذلك  
لأن ( دفتان ) لا يصلح أن يكون خبراً له ( إن ) فقط ، لأن ( دفتان ) منتهى  
واسم ( إن ) المفرد المتكلم ، والخبر لا بد أن يوافق المبتدأ ، كما لا يصح أن  
يكون ( دفتان ) خبراً لإن ، واسمها ( أنتما ) باعتبار أنها معطوفة على ياء المتكلم  
عطف مفرد على مفرد ، ذلك لأن ياء المتكلم ، و ( أنتما ) الدالة على المنى يجب  
أن يكون خبرها جمعاً لا منتهى . ويكون الكلام على هذا الأساس من عطف  
الجل عطف الجملة المكونة من ( إن ) واسمها ( ياء المتكلم ) وخبرها المحذوف ،  
على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر ( أنتما دفتان ) أما قول ضافية  
ابن الحارث البرجمي :

فمن يكُ أُمسَى والمدينةِ وحلهُ فأنى وقيارُ بها لغريبُ

فانه يجب أن يعرب ( غريب ) خبراً له ( إن ) وقوله ( وقيار ) مبتدأ محذوف  
خبره لدلالة خبر ( إن ) عليه ، أي ( فأنى لغريب ) و ( قيارُ لغريب ) ، وذلك  
لأن ( لغريب ) مقرون بلام الابتداء ، ولام الابتداء تدخل على خبر إن ،  
ولكنها لا تدخل على خبر المبتدأ .

ويرى بعض النحاة أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير ( هو غريب )

والجملة الاسمية (لهو غريب) خبر المبتدأ الاول (قيار) ، أما خبر (إن) فـ  
مخدوف دل عليه خبر المبتدأ . ويرى نحاة آخرون أن اللام في (لغريب) زائدة  
مثلها مثل اللام في قول الشاعر :

أمّ الحليس لعجوزٌ شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فـ (عجوز) خبر المبتدأ (أمّ) ولام الابتداء إذا دخلت على الجملة الاسمية  
المكونة من المبتدأ والخبر فانها تدخل على المبتدأ لا الخبر ، لذلك وجب أن  
تكون (اللام) في هـ هذا البيت زائدة . أما قوله تعالى : ( إن الله وملائكته  
يصلّون على النبي ) فيجب أن يكون (وملائكته) معطوفا على لفظ الجلالة (الله)  
قبل استكمال الخبر ، وجملة (يصلّون) خبر (إن) ذلك أن في الخبر واو الجماعة  
والخبر عنه لفظ الجلالة ، ويرى ابن هشام أن الواو هنا تقدر للعظيم ، غير أنه  
يرد بأنه لم يسع الاخبار بالجمع عن المبتدأ المفرد المعظم ، بل لا بد من المطابقة  
اللفظية وإن كان قد ورد في القرآن ( قال ربّني ارجعون ) .

ولم يشترط الفراء وجوب أن يكون العامل ( إنّ أو أنّ أو لكنّ ) مستنلا  
على ذلك بما ورد في النصوص العربية من نحو قول رؤبة بن العجاج:  
يا ليتني وأنت بالميس في اللدّ ليس بها أنيس

حيث عطف ( أنت ) وهو ضمير رفع على محل اسم ( ليت ) قبل استكمال  
الخبر . والعامل هنا ( ليت ) . ويحيل ابن هشام إلى التخريج الذي يجعل البيت  
غير خارج عن القاعدة ، إذ يدرب ( أنت ) مبتدأ حذف خبره للطم به ، وتقديره  
( معي ) والجملة من المبتدأ والخبر والمخدوب ( أنت معي ) حال من اسم ( ليت )  
وهو ( ياء المتكلم ) والجملة الحالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها وهو ( في بلد )

والذى عمل النصب فى الحال ، أو يعنى آخر عامل الحال ( ايت ) لا الظرف ، لأن الحال لا تنقدم على عاملها الظرف ، ولأن ( ايت ) لفظ فيه معنى الفعل دون حر وفه كما سبق أن عرفنا فى باب الحال .

ما يخفف من هذه الحروف :

أولا . ( إن ) المكسورة : تخفف ( إن ) للكسورة لثقلها فيكثر إهمالها إن دخلت على جملة اسمية وذلك لزوال اختصاصها ، وهذا لا يعنى أنه يجب إهمالها فى هذه الحالة ، ومثال إن الخفة للمهملة نحو قوله تعالى ( وإن كلُّ كَسَّابٍ لَدِينَا مَحْضُرُونَ ) فى قراءة من خفف ( لَمَّا ) فتكون ( إن ) مخفة مهملة ، و ( كل ) مبتدأ ، و ( لَمَّا ) اللام الابتداء ، و ( ما ) زائدة ، و ( جميع ) خبر المبتدأ ، و ( لدينا ) لدى ظرف و ( نا ) ضمير فى محل جر مضاف إليه ، و ( محضرون ) صفة لجمع ، ويصح أن يعرب ( جميع ) مبتدأ ثان ، و ( محضرون ) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

ومثال ( إن ) المخفة العاملة استصحابا للأصل نحو ( وإن كَلَّا لَمَّا يُوفِيهِمْ ) بتخفيف ( أن ) و ( لَمَّا ) فى بعض القراءات ، فتكون ( إن ) مخفة من الثقلية ، و ( كَلَّا ) اسمها ، و ( لَمَّا ) اللام الابتداء ، و ( ما ) زائدة للفصل بين اللامين ، أو موصولة ، ويكون إعرابها فى هذه الحالة خبر ( إن ) و ( ليوفيهنهم ) اللام للقسم ، وجملة ( يوفينهم ) لا محل لها من الاعراب جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة ( ما ) والتقدير ( وإن كَلَّا للذين ، والله ليوفيهنهم ) .

ويختلف إعراب هذه الآية مع تشديد ( إن ) ، و ( لَمَّا ) فيكون كما يلى :

( كَلَّا ) اسم إن ( لَمَّا ) حرف جزم والمجزوم محذوف بالتقدير ( لَمَّا يوفوا )



أعمالهم) ، و (ليوفينهم) اللام للقسم ، وجملة (يوفينهم) جواب القسم ، والقسم  
وجوابه كلام مستأنف أو بمعنى آخر كلام أو جملة جديدة مستقلة عن الجملة السابقة قلما .

أما إذا كانت (إن) مخففة ، و (لمّا) مشددة فيكون إعراب الآية كما يلي :

(إن) حرف نهي و (لمّا) أداة استثناء بمعنى (إلا) ، و (كلّا) مفعول

به انفعال محذوف والتقدير (أرى) مثلاً ، و (ليوفينهم) اللام للقسم وجملة يوفينهم  
جواب القسم والتقدير (ما أرى كلّا إلاّ والله ليوفينهم) .

وتلزم لام الابتداء ، أو بعبارة أوضح تجيء دائماً بعد (إن) المخففة المهملة

لتدل على أنها (إن) التي تدل على الاثبات وليست (إن) النافية ، ولذلك  
يسمونها في هذا الموضع اللام الفارقة لأنها تفترق بين (إن) المخففة ،  
و (إن) النافية .

وأحياناً نجد (إن) المخففة التي تفيد الاثبات بدون لام الابتداء ، ويحدث

هذا في حالة ما إذا أغنت عن لام الابتداء قرينة لفظية أو معنوية القرينة  
اللفظية في نحو (إن زيداً إن يقوم) هي كون الخبر متفياً ، لأن لام الابتداء  
لا تدخل على المعنى . القرينة المعنوية كما في نحو قول الطرطساح في حكاية  
الطائي :

أنا ابنُ أباة الضبيم من آل مالك . وإن مالكُ كانت كرامُ المادين

حيث تركت لام الابتداء الفارقة في خبر المتبداً الواقع بعد (إن) المخففة

المهملة لوجود قرينة معنوية تدل على أن (إن) غير نافية ، وعلى أن المقام  
لامدح والافتخار كما يدل عليه صدر البيت ، لا للمعنى .

وإن جاء بعد (إن) المكسورة المخففة فعل :

( أ ) فيكثر أن يكون فعلا مضارعا ناسخا ، أى من نواسخ المبتدأ والخبر  
( كان وأخواتها ، وكاد وظن وأخواتها ) ، ويشترط في هذا الفعل الناسخ  
ما يأتي :

١ - ألا يكون نافيا مثل ( ليس ) ٢ - ألا يكون منفيا مثل ( ما كان ) ،  
و ( مازال ) ، وأخواتها ٣ - أن يكون غير داخل في صلة مثل ( مادام )  
٤ - وتدخل اللام في خبر للناسخ الحالى أو في خبره بحسب الأصل

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

قوله تعالى ( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ) ، وقوله ( إن نظرتك  
إن الكاذبين )

( ب ) ويكثر أيضا أن يكون فعلا ماضيا ناسخا : نحو قوله تعالى  
( إن كانت لكبيرة ) ، و ( إن كدت لتردين ) و ( إن وجدنا أكثرم  
لفاسقين ) .

( ج ) ويقال أن يجيء بعد ( إن ) المحذوفة المهملة فعل ماض غير ناسخ ،  
وفي هذه الحالة تدخل لام الابتداء على معسوله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرا  
كان أو ضميرا منفصلا. مثال دخولها على الفاعل الظاهر نحو ( إن تعد ليد ) ،  
والفاعل الضمير نحو ( إن قام لأنا ) .

ومثال دخولها على المفعول به الظاهر قول عائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل  
في قاتل زوجها الزبير بن العوام :

مسلت يمينك إن قتلت أساما حانت عليك عقوبة المتمسدة

حيث جاء بعد ( إن ) تخففة من الثقيلة ، فعمل غير ناسخ ، ودخات لام  
الابتداء على المفعول به الاسم الظاهر لهذا الفعل وهو ( مسلما ) . ومثال دخولها  
على المفعول به الضمير قولك فيمن أمان صديقه ( إن أمنت لإياه ) .

وإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت اللام على السابق منهما بشرط ألا يكون  
ضيرا متصلا فإن كان ضميرا منفصلا لم تدخل عليه اللام ، ودخلت على المتأخر  
نحو ( إن أكرمت لأستاذاً عظيماً ) ، و ( إن مدحت لإبنا ) ، فقد دخلت  
اللام في المثال على ( استاذاً ) وهو المفعول به للفعل ( أكرم ) الذي فاعله  
تاء الفاعل ، كما دخلت في الجزء الثاني من المثال على ( إبنا ) أي المفعول  
به لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

( د ) ويندر أن يخفى بعد ( إن ) المكسورة الخفيفة من الثقيلة فعمل  
ليس بماض ولا بناسخ نحو ( إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليهية ) ،  
فالعملان ( يزين ) ، ( يشين ) ليسا ماضيين ، كما أنهما ليسا  
ناسخين ، وقد جاءا بعد ( إن ) المكسورة الخفيفة من الثقيلة وهذا  
أمر نادر .

وخلاصة الكلام عن مجيء لام الابتداء بعد ( إن ) الخفيفة من ( إن )  
أن لها ثلاث حالات هي :

- ١ - وجوب ذكرها إذا لم توجد قرينة تدل على إن ، كما في نحو ( إن محمدٌ  
لسافرٌ ) ( باهمال ( إن ) ) .
- ٢ - وجوب تركها لو وجد قرينة لفظية تمنع دخولها ، وهو الذي ، كما في نحو  
( إن محمدٌ لن يسافر ) .

٣ - جواز الأمرين عند وجود قرينة معذرية تدل على نوع إن أي الخفة  
أم نافية ، نحو ( إن أهل فلسطين لفدائيون ) .

ثانياً : أن المفتوحة : تخفف ( أن ) المفتوحة فيبقى عملها وجوباً لأنها أكثر  
مشابهة للفعل من ( إن ) المكسورة ، ويشترط في اسم أن الخفيفة : أن يكون  
مضارعاً محذوفاً سواء كان التكلم أو الخطاب أو الغائب ، ومنه قوله تعالى  
( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) فقد قدره سيديه ( أنك يا إبراهيم ) .

فأما قول جنود بنت العجلان الهذلية ترى أختها :

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنتك هناك تكونُ الشمالاً

حيث جاء اسم ( إن ) الخفيفة في شطري البيت ضمير الخطاب ، على حين أن  
الغائب فيه أن يكون ضمير الشأن وأن يكون محذوفاً ، فان جمهور النحاة يملكونه  
بأنه اضرورة الشعر .

٢ - ويشترط في خبرها أن يكون جملة إذا كان الاسم محذوفاً ، أما إذا ذكر  
اسمها فيجوز أن يكون الخبر جملة أو مفرداً ، ومثال ذلك البيت السابق لجنوب  
بنت العجلان الهذلية حيث اجتمع الاسم والخبر في شطري البيت وجاء الخبر  
مفرداً في البيت الأول ( ربيع ) ، وجملة في شطر البيت الثاني ( تكون ) .

وإذا جاء خبر ( إن ) الخفيفة جملة فيجب الفصل بين ( أن ) والفعل للتفريق  
بين ( أن ) الخفيفة ، و ( أن ) المصدرية التي تنصب الفعل المضارع بفواصل مثل  
( قد ) أو ( السين ) أو ( سوف ) أو ( لا ) أو ( إن ) أو ( لم ) ، ولو في أحيان قليلة .  
مثال الفصل :- ( قد ) نحو ( ونعلم أن قد صدقنا ) ، وتدخل ( قد ) على الفعل الماضي  
وتقرّب زمنه من الحال . ومثال الفصل بالفسير نحو ( علم أن سيكون ) وحرفاً

التفيس هما ( السين وسوف ) وبداخلان على الفعل المضارع غير المسبوق تنفي  
 وأمثلة الفصل بالنفي نحو ( وحسبوا أن لا تكون فتنةٌ ) حيث فصلت ( لا )  
 النافية بين ( أن ) الخفئة والفعل ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع .  
 ونحو ( أوجب أن ين يقدّر عليه أحدٌ ) حيث فصلت ( لن ) بين ( أن )  
 الخفئة والفعل ونحو ( أوجب أن لم يره أحدٌ ) ، والفاصل في هذه الآية ( لم )  
 و ( لن ولم ) يختصان بالمضارع . وزاد بعض النحاة ( ما ) النافية على هاتيه  
 الأدوات التي تفصل بين ( أن ) الخفئة والفعل بعدها . ونحو ( أن لو نشأ  
 أصبناهم ) حيث فصلت ( لو ) بينهما . ويندرج ترك الفاصل كما في نحو قول  
 الشاعر :

علموا أن يؤمنون فجادوا قبل أن يمالوا بأعظيم سُؤالا

حيث وقع خبر ( أن ) الخفئة جملة فعلية ( يؤمنون ) فعلها متصرف في غير  
 دعاء ، ولم يؤت بفاصل بين ( أن ) والجملة ، وهذا نادر عند جمهور النحاة .

ويستثنى بما تقدم ثلاث حالات :

( ١ ) خبر ( أن ) الخفئة إذا كان جملة اسمية نحو ( وآخر دعوانهم أن الحمد لله  
 رب العالمين ) حيث جاء خبرها جملة اسمية ( الحمد لله ) باعتبار أن ( أن ) هنا  
 مخففة لا مفسرة .

( ب ) خبر أن الخفئة إذا كان جملة فعلية فعلها للدعاء : نحو ( والخامسة أن  
 غضب الله عليها ) في قراءة من خفف ( أن ) وكسر الضاد في ( غضب ) .  
 حيث جاء خبرها فعلا المقصود منه الدعاء .

وسبب عدم الفصل بين ( أن ) الخفئة والفعل هما أن ( أن ) المصدرية



وصدر مشرق النحر      كأن ندياه حقان

حيث هـ ف اسم ( كأن ) وهو ضمير الشأن ، وجاء خبرها جملة اسمية ( ندياه حقان ) بلا فاصل بينها وبين ( كأن ) وهذا كثير .

وإن كان خبر ( كأن ) جملة فعلية فعلا غير جامد وغير دعائي قياسا على ( أن ) ، ءُصغرت بـ ( لم ) قبل المضارع المنفي ، وبـ ( قد ) قبل الماضي المنبت ( كأن لم تمتن بالأمس ) حيث فصل بين ( كأن ) وخبرها الجملة الفعلية ( تفتن ) بـ ( لم ) ، ونحو قول الشاعر :

لايموانك اصطلام على الحر      ب فحذورها كأن قدألمنا

حيث وقع خبر كأن جملة فعلية مثبتة ( ألمنا ) ، وقد فصل بينه وبينها بـ ( قد ) .

رابعا : تخفيف اكن تخفف ( اكن ) فتعمل وجوبا أي أنها تصبح غير عاملة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وعلى المفرد ، مع بقاء معناها وهو الاستدراك ، نحو ( ولكن الله قناهم ) مع رفع ( الله ) على أنه مبتدأ ( لا ) اسم لکن ، لأن ( لکن ) أهملت لتخفيفها . ويرى بعض النحاة جواز إعمالها مع تخفيفها قياسا على ( أن ) والصحيح أنه لم يسمع عن العرب .

خامسا : اعل : لايجوز تخفيف لام ( اعل ) مطلقا .

### لا النافية للجنس

( لا ) النافية للجنس من أغوات ( إن ) وربة صديها النصب على أن الخبر

منقًى عن جمع أفراد الجنس . وإنما أفردنا الكلام عليها هنا ، لأن لها أحكاماً وشروط خاصة بها نعرفها فيما يأتي :

الواقع أن نفي الجملة اللاحقة ، قد يكون لنفي الواحد أو نفي الجنس كله ، و ( لا ) التي تستعمل لنفي الواحد ، غير ( لا ) التي تستعمل لنفي الجنس ، ويختلف إعراب ركني الجملة اللاحقة المنفية بأحدهما عن تلك المنفية بالأخرى ، فأما ( لا ) التي لنفي الواحد فيختلف النحاة بين إعمالها عمل ( ليس ) بشروط خاصة ، أي أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وهي عند الفئة الأخرى من النحاة ، لا تعمل ، أو بمعنى آخر فإن الجملة اللاحقة المنفية بهما يظل وكنهاها الأساسيان ، أي المبتدأ والخبر ، مرفوعان كما هما في الأصل دون أي تغيير .

ويتفق النحاة على أن ( لا ) حين تستعمل لنفي الجنس ، تعمل عمل ( إن ) ويشترط عمل ( لا ) في هذه الحالة أربعة شروط :

( أ ) أن يكون نفي الجنس نصاً أي يقصد بها التخصيص على استغراق الجنس كله لا لنفي الواحد .

( ب ) أن لا يدخل عليها جار .

( ج ) أن يكون اسمها نكرة متصلاً بها بمعنى ألا يفصل بينها وبينه . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم ولو كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بينهما وبين اسمها .

( د ) أن يكون خبرها نكرة أيضاً .



ومن أمثلة (لا) العاملة التي تجتمع فيها الشروط السابقة (لا غلام سفر حاضر) و (لا كتاب حساب موجود هنا) ، فـ (غلام) في المثال الأول اسم (لا) منصوب و (حاضر) خبرها مرفوع ، فإن فقدت (لا) أحد الشروط السابقة لم تعمل .

فإذا جاءت غير نافية لا تعمل ، و (لا) تكون غير نافية إذا جاءت زائدة ، وتكون زائدة إذا سبقت بأداة تفيده النفي ، إذ أنها في هذه الحالة لا تفيد شيئاً سوى تأكيد الكلام وتقويته . وقد شد إعمال (لا) وهي زائدة لا تفيد النفي في قول الفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الغزاري :

لوم تكن غطفان لا ذنوب لها إذا للام ذوو أحسابها همرا

حيث قال (لا ذنوب لها) وهذا شاذ لأن المقصود ثبوت الذنوب لطفان ، وهذا قد أعاد به الحرفان (لو) و (لم) إذ أن (لو) تدل على امتناع الشرط ، ولم تفيد النفي ، ونفى النفي إثبات ، وعلى ذلك فد (لا) لم تفيد شيئاً وهي هنا زائدة ولكنها أعمت شدوذا في (ذنوب) على أنه اسمها .

وإذا جاءت نفي الواحد عملت عمل (ليس) ، نحو (لا رجل قائماً بل رجلان) فواضح في المثال السابق أن (لا) تفيد نفي الواحد لا نفي الجنس كله ، ولذلك عملت عمل (ليس) فرفعت الابتداء على أنه اسمها (رجل) ونصب الخبر على أنه خبرها (قائماً) .

وإذا قصد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص فأنما تعمل أيضاً عمل (ليس) نحو (لا رجل في الدار) إذ يصح أن يقال بعدها في هذا المثال (ل رجلان) .

والفرق الصحيح بين المراد من النفي بـ ( لا ) في الحالتين يظهر إذا كان الاسم مفردا .

وإذا دخل على ( لا ) الخافض أى حرف الجر فإن ( لا ) تصبح غير عاملة ، بدليل أن حرف الجر يعمل في الاسم النكرة بعدها نحو ( جئتُ بلا زادٍ ، وهضبتُ من لا شيءٍ ، وحضرتُ للمجاملة بلا دعوةٍ ) فلا هنا منفاة بين الجار والجرور ( الباء ) ، و ( زاد ) ، و ( من ) ، و ( شيء ) ، و ( الباء ) ، و ( دعوة ) ، لأن ( لا ) لا تتوسط بين عامل ومعموله ، لذلك تحطأها حرف الجر وعمل فيها بعدها ، على الرغم من إقادتها النفي ، ومما هو جدير بالذكر أن ( لا ) في المثال السابق لا تعتبر زائدة ، إذا لو اعتبرت زائدة لفسد المعنى ، فهى تفيد النفي من حيث المعنى ، غير أن عملها ملغى .

وإذا جاء اسمها معرفة أو منفصلا عنها أهملت ، وبعض النحاة فيما عدا المبرد من البصريين وابن كيسان من البغداديين يرون أنه يجب تكرار ( لا ) في هذه الحالة . ومن أمثلة مجيء اسمها معرفة ، نحو ( لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ) ، و ( لا طفلٌ عندنا ولا والدته ) ، و ( لا هوحىٌ فيُرحىٌ ، ولا هوميتٌ فيُسنى ) .

في الأمثلة السابقة جاء اسم لا النافية معرفة : اسم علم في المثال الأول ( زيد ) واسمها معرفة ( بآل ) في الجزء الأول من المثال الثانى ( الطامل ) ، وإسما نكرة مضافا إلى الضمير في الجزء الثانى من المثال ( والدته ) وضميرا في المثال الأخير . و ( لا ) في كل هذه الأمثلة مفعلة ، وتعرب الجملة الاسمية بعدها مبتدأ وخبراً . ومن أمثلة مجيء اسمها منفصلا عنها نحو ( لا فيها غزلٌ ) و ( لا في التصيدية هجاءٌ ولا مديحٌ ) و ( لا في الحورية نساءٌ ولا أطفالٌ ) فلا في الأمثلة السابقة مفعلة نافية للجنس .

و (فيها) في المثال الأول ، و (في التصيصة) في المثال الثاني ، و (في الحارة) في المثال الثالث ، كل منها شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ مقدم ، و (غزل) في المثال الاول ، و (هجاء) في المثال الثاني ، و (نساء) في المثال الثالث ، كل منها مبتدأ مؤخر . وقد ترد بعض الأمثلة يسكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) عاملة ، فيؤول النحاة الاسم المعرفة باسم نكرة نحو ( قضيةٌ ) ولا أبا حسن لها) حيث نصب (أبا) على أنه اسم ( لا ) النافية للجنس ، على الرغم من أنه اكتسب التعرير . لضافته إلى المعرفة . ومن الواضح أن (أبا حسن) تؤول بـ (قاضي كفاء) أي أن هذا الاسم المعرفة (أبا حسن) بمعنى الاسم النكرة (قاضي كفاء) ولهذا نصب لهما (لا) . وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) موملة ، ولكنها غير مكررة . نحو قولهم ( لا نؤلك أن تفعل ) حيث دخلت ( لا ) النافية على معرفة وهو ( نول ) المضاف إلى ضمير المخاطب ، ولم تنكرر مع إهالها ، ويعمل ابن هشام ذلك بأن ( لا نؤلك ) يؤول بـ ( لا يفنى لك ) ونحو قول الشاعر :

أشياءُ ما شئتِ حتى لا أزالُ لها لا أنتِ شائبةٌ من شأنتنا - شأني

حيث دخلت ( لا ) النافية على معرفة وهو الضمير المنفصل ( أنت ) ولم تنكرر مع إهالها . وقد تمسك بهذا البيت كلُّ من المبرد وابن كيسان فلم يوجبا التكرار إذا أقرنت ( لا ) بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وهو عند جمهور النحاة لضرورة الشعر ، ويتفق ابن هشام مع جمهور النحاة في ذلك .

عمل ( لا ) النافية للجنس :

تعمل ( لا ) النافية للجنس عمل إن - كما ذكرت - ولكن عملها يختلف في

تفاصيله باختلاف اسم (لا) . واسم (لا) له حالتان :- إما أن يكون مبنياً  
أو معرباً .

الحالة الأولى : يكون اسم (لا) مبنياً على النحو التالي :

١ - إذا كان اسم (لا) مفرداً ، بمعنى أنه لم يكن مضاعفاً ولا شبيهاً بالمضائف ،  
أو بمعنى أدق غير هامل في اسم آخر ، ولا معطوفاً عليه ، اسم آخر ، **بُنِيَ عَلَى**  
ما يُسْتَهَب به كما يلي :

(أ) إذا كان مفرداً ، أي غير مثنى ، ولا جمع تصحيح ، أو جمع تكسير ،  
بني على الفتح - المفرد مثل ( لا رجل في الدار ) و ( لا رجال في الدار ) فـ ( رجل )  
في المثال الأول ، و ( رجال ) في المثال الثاني يعرب اسماً لا النافية للجنس  
مبنياً على الفتح .

(ب) إذا كان مثنى أو مجموعاً على حدة أي جمع مذكور سالم **يُسَبْتَى عَلَى** الياء  
مثل ( لا رجلين في الدار ) ، و ( لا مسلمين في الدار ) فـ ( رجلين ) و ( مسلمين )  
كل منهما يعرب اسماً لا النافية للجنس ، مبنياً على الياء ، ومن الشواهد على  
بناء المثنى قول الشاعر :

تَمَزَّ فَلَا إِلْفَيْنَ بِالْعَيْشِ مُتَمَّعًا      وَاسْكُنْ لَوْرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

حيث **بُنِيَ** (إلفين) على الياء لأنه مثنى ، وهو اسم (لا) النافية للجنس ،  
ومن شواهد جمع المذكر السالم قول الشاعر :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آبَاءَ      إِلَّا وَقَدْ هَنَسْتَهُمْ شُونَ

حيث جاء اسم (لا) جمع مذكور سالم ، وقد **بُنِيَ** على الياء وهي علامة نصبه .

(ج) إذا كان جمع مؤنث سالم بنى على الفتححة ، أو على الكسرة نيابة عن  
الفتححة ، بلا تنوين أو بالتنوين على رأى بعض النحاة ، مثال ذلك قول سلمة  
ابن جنادة السمدى فى الأسف على ذهاب الشباب :

إن الشباب الذى مجدُّ عواقبه فيه نلذُّ ولا لذاتٍ للشيبِ

حيث بُنى جمع المؤنث (لذات) مع (لا) النافية للجنس ، على ما كان يذهب  
به ، وهو الكسرة نيابة عن الفتححة ، وروى البيت أيضا بالفتححة .

ويذكر أبو الفتح عثمان بن جنى فى كتابه (الخصائص) ، أن البصريين ما عدوا  
أبى عثمان المازنى لا يميزون بناء جمع المؤنث السالم إذا جاء اسما للنافية للجنس ،  
على الفتححة .

ويذكر ابن هشام أن النحاة جعلوا علامة بناء اسم (لا) المفرد أنه مركب مع  
(لا) تركيب (خمسة عشر) أو بعبارة أخرى أنهما كلمة واحدة ، وعلى ذلك يكون  
إعراب جملة (لا رجال فى الدار) عند سيديويه شيخ المدرسة البصرية كما يلى :  
(لا رجال) كلها مبتدأ ، و(فى الدار) شبه جملة خبر لهذا المبتدأ . أما غيره من  
النحاة فيرون أن (لا) عاملة عمل (إن) ، وأن اسما هو الاسم المسكرة الواقع  
بعدها ، وهذا يستلزم ألا يكون الاسم مركبا مع (لا) لأن التركيب معناه أنه  
لا يمكن أن يسكن أحد الجزئين الركينين عاملا فى الجزء الآخر ، لأن الشئ  
لا يعمل فى نفسه أو فيما يتركب معه .

الحالة النافية يكون فيها اسم (لا) النافية للجنس معربا على النحو التالى :

١ - إذا كان اسم (لا) مضافا إلى نكرة مثله نحو (لا شاهد زور محبوب) ،  
و(لا دار كئيب فى القرية) ، و(لا دكان فاكهٍ قريب) ، فاسم (لا) فى المثال

الأول نسكرة ( شاهد ) مضافة إلى نسكرة ، ولها زور ) وكذلك ( دار ) مضافة إلى ( كتب ) في المثال الثاني ، و ( دكان ) مضافة إلى فاكهي في المثال الثالث .

٢ - إذا كان اسم لا شديداً بالمضاف ، والمقصود بشديده المضاف الاسم الذي يتصل به معنى يتمم معناه ويكمله بشرط أن يكون ذلك الشيء إما صرفوها باسم ( لا ) أو منصوباً به ، أو جازاً أو مجروراً استملقين به ، ويمكن أن نقول باختصار ، بشرط أن يكون اسم ( لا ) عاملاً في ذلك الشيء .

مثال المرفوع باسم ( لا ) العاملة عمل ( إن ) نحو ( لا قبيحاً فله محمود ) .  
ف ( لا ) نافية للجنس ، و ( قبيحاً ) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و ( فله ) فاعل لتبيح لأن ( قبيح ) صفة مشبهة ، والصفة المشبهة كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل عمل الفعل أي أنها ترفع فاعلاً . وهاء الغائب ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إلى ( فعل ) و ( محمود ) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة الظاهرة .

ومثال المنصوب باسم ( لا ) النافية للجنس ( لا طامعاً جيلاً حاضر ) .  
ف ( طامعاً ) اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، و ( طامعاً ) صفة ( اسم فاعل ) تعمل عمل فاعلها فهي ترفع فاعلاً وتنصب أيضاً مفعولاً به أو أكثر ، لذلك فنفاعل ( طامعاً ) ضمير مستتر تقديره هو ، و ( جيلاً ) مفعول به - ( طامعاً ) منصوب بالفتحة الظاهرة ، و ( حاضر ) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة .

ومثال المجرور باسم ( لا ) النافية للجنس ( لا خيراً من زيدٍ عندنا ) ،  
و ( لا متنافسين في الخير تادمون ) ، و ( لا مؤمنين بالله قانطون ) الجار والمجرور في الأمثلة السابقة ( من زيد ) في المثال الأول ، و ( في الخير ) في المثال الثاني ، و ( بالله ) في المثال الثالث كل منها متعلق باسم ( لا ) النافية للجنس وهو ( خيراً ) في المثال الأول و ( متنافسين ) في المثال الثاني و ( مؤمنين ) في المثال الثالث .

٣ - إذا كان اسم لا قد عطف عليه اسم آخر ، وقصد بهما مماشوي :  
واحد نحو ( لا خمسة وأربعين في المنزل ) فالمقصود بخمسة وأربعين جماعة  
واحدة ، أمّا إذا قصد بخمسة جماعة وأربعين جماعة أخرى ، فيجب تكرار  
( لا ) بعد الواو العطف فنقول ( لا خمسة ولا أربعين في المنزل ) .

اعراب ( لاحول ولا قوة إلا بالله ) أي العطف مع تكرار ( لا ) :

المقصود إعراب التركيب الذي تتكرر فيه ( لا ) ، ويسبق الثانية فيهما  
هطف ، مع صلاحية كل من اللفظين لأن تعمل فيه ( لا ) لأنه نكرة ، نحو  
( لاحول ولا قوة إلا بالله ) .

يذكر ابن هشام أن مثل هذا التركيب خمسة أوجه من الأعراب :

الوجه الأول : بناء ما بعد ( لا ) الأولى ، والثانية كليهما ، على أن كلا منهما  
صاحبة مع اسمها ، وهذا هو الأصل ، ويقدر بعدها خبر واحد يصاح لهما ،  
على اعتبار أن الكلام جملة واحدة ، والعطف عطف مفردات ، أو يقدر لكل  
اسم خبر ، فيكون الكلام جنتين ، ويكون العطف عطف جمل . ومن هذا  
القسم قراءة الآية الكريمة ( لا يبسع فيه ولا خلّة ) بفتح آخر ( يبسع ) ،  
و ( خلّة ) عند بعض القراء .

الوجه الثاني : أن يُرفع ما بعد ( لا ) الأولى ، والثانية ، إمّا على أن ( لا )  
معلقة لتكرارها والاسم بعدها مبتدأ ، وإمّا على أنها تعمل عمل ( ليس )  
فترفع المبتدأ ويقدر لهما خبر واحد . ومن الشواهد على ذلك الآية الكريمة  
السابقة عند باقي القراء ( لا يبسع فيه ولا خلّة ) . ونحو قول الراعي

الشميري :

وما عبرتكَ حتى أقمت مُعاملةً لاناقةٍ لى في هذا ولا جمل  
حيث كُدر (لا) مع رفع الاعمين بعدها (ناقة ، وجم) على أحد أوجه  
ثلاثة هي :

١ - أن (لا) ماناه ، ولجأة بعدها مكتوبة من مبتدأ وخبر .

٢ - أن (لا) عاملة عمل ليس .

ويكون الكلام في هاتين الحالتين مكتوباً من جاتين معطوفة أحدهما  
على الأخرى .

٣ - أن (لا) الأولى زائدة لتوكيد النفي ، و (جم) معطوف على محل  
اسم (لا) ناقة باعتبار أصله وهو الرفع ، أو معطوفة على المبتدأ المركب من (لا)  
النافية للجنس واسمها عند سيديويه .

الوجه الثالث نصب ما بعد (لا) الأولى ورفع ما بعد (لا) الثانية كما في نحو  
قول الشاعر :

هذا امرؤكم الصمد فارُّ بعينه  
لأُمّ لى إن كان ذلك ولا أُنبا

حيث جاء اسم (لا) الأولى : منصوباً (أم) ، وخبرها شبه الجملة  
(لى) ، وسبب الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعها على أحد الأوجه الثلاثة التي  
ذكرناها ، أى على أن (لا) ماناه والاسم بعدها مبتدأ ، أو على أنها عاملة  
عمل ليس ، أو على أنها زائدة لتقيد النفي .

ونحو قول جرير يهجو ذؤيب بن عامر :

بأبي بلاه يا ذؤيب بن عامر  
وأنتم ذنابى لا يدرين وأصدري



حيث جاء الاسم بعد ( لا ) الأولى منصوباً بإيلاء لأنه مشق ( يدين )  
وخبرها محذوف تقديره ( لكم ) ، وجاء الاسم بعد ( لا ) الثانية مرفوعاً  
( صدر ) على أحد الأوجه الثلاثة السابق ذكرها .

الوجه الرابع : عكس الثالث أي أن يرفع ما بعد ( لا ) الأولى على أحد  
الأوجه الثلاثة المتقدمة ، ويفتح ما بعد ( لا ) الثانية على أن ( لا ) العاملة  
وهو اسمها مبنى على الفتح نحو قول أمية بن أبي الصمات في وصف الجنة :

فلائمٌ ولا تأنمُ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمٌ

حيث رفع الاسم بعد ( لا ) الأولى ، وفتح الاسم بعد ( لا ) الثانية على  
التوجيه السابق .

الوجه الخامس فتح الاسم بعد ( لا ) الأولى ، ونصب الاسم بعد ( لا )  
الثانية ، فيكون في هذه الحالة معرباً منوئاً معطوفاً على محل اسم ( لا ) الأولى ،  
وتكون ( لا ) الثانية زائدة تفيد تقوية المعنى . وذلك نحو قول أنس بن العباس  
بن مرداس السلمي :

لا نسبَ اليومَ ولا جلةً أسمع الخرقَ على الرافع

حيث بُني اسم ( لا ) الأولى على الفتح ( نسب ) ، ونصب الاسم الثاني  
( جلة ) على الرضم من وجود ( لا ) ، والقياس فتحة بلا تنوين أو معياراً  
أو ضم بدأوه على الفتح . ولهذا يعتبر هذا الوجه الأصح أضعف أوجه الأعراب  
الحسنة . حتى أن بعض النحاة يرون أنه خاص بالضرورة الشعرية مثله مثل  
تنوين المنادي . ويرى غيرهم أنه على تقدير ( لا ) زائدة مؤكدة ، وأن  
الاسم منتصب بالمعطف .

وإذا لم يسبق ( لا ) لثانية حرف عطف ، فالكلام جملتان مستقلتان ، وإن كان الكلام غير صالح لامل ( لا ) بأن كان معرفة ، وجب الرفع .

هذه أوجه الاعراب لصفة اسم ( لا ) النافية للجنس في حالة تكرار ( لا ) العطف مع عدم التكرار : - أما إذا عطفت ولم تكرر ( لا ) فيجب فتح الاسم الأول بعد ( لا ) ، أما الاسم الثاني بعد حرف العطف فيجوز فيه وجهان من الاعراب : الأول النصب ، والثاني الرفع ، ولا يجوز بناؤه على الفتح . نحو قول الشاعر في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فلا أبّ وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

حيث عطف بالنصب والرفع ( ابن ) على ( أب ) بدون تكرار ( لا ) النصب .  
بالمعطف على محل اسم ( لا ) ، والرفع بالمعطف على محل اسم ( لا ) باعتبار أصله قبل دخول ( لا ) ، ونحن نعلم أن أصله مبتدأ مرفوع ، أو على ( لا ) مع اسمها ، وهذا بمنزلة المبتدأ عند سيبويه .

ويذكر ابن هشام أن حكاية الأخفش ( لا رجل وامرأة ) بالنصب ، أو بمعنى آخر - ببناء الاثنين ( رجل ) ، و ( امرأة ) شاذ ، لأنه لا يصح البناء بالتركيب لوجود الفصل بحرف العطف . هذا وإذا كان المعطوف معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع على أنه مبتدأ .

النعت التابع لاسم ( لا ) :

إعراب صفة اسم ( لا ) النكرة للمبنى :

إذا وصف اسم ( لا ) النافية للجنس النكرة للمبنى ، باسم مفرد ، أي غير مضاف ولا شبيهه بالمضاف ، متصل بها غير مفصول عنها نحو ( لا رجل ظريف )

فيها) فإن هذه الصفة (ظريف) يجوز فيه ثلاثة أوجه من الأعراب :  
الأول : فتح الصفة أي بناؤها على ما ينوب عن الفتح إن كانت اسما  
مفردا ، على أنه ركب مع (رجل) قبل مجيء (لا) مثل (خسة عشر) .  
ويُسبى على ما ينوب عن الفتح كالياء في المثني وجمع المذكر السالم ، فيقول  
في المثني (لا رجلين ظريفين فيها) بالبناء ، و (لا رجال ظريفين) بالبناء أيضا  
إذ أن علامة نصب المثني وجمع المذكر السالم هي الياء ، وعلامة بانها هي الياء  
أيضا لأنها ينيان هي العلامة التي ينصبان بها .

الثاني : نصبها مراعاة لأن محل اسم (لا) المذكرة هو النصب . وهي  
نصب بالفتحة أو ما ينوب عن الفتح إذا كانت من الأسماء التي تعرب بعلامات  
الأعراب الثانوية كالمثني وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم . فيقال  
(لا رجلين ظريفين) بنصب (ظريفين) بالياء وهي علامة نصب جمع المذكر  
السالم ، ويقال (لا نساء ظريفات) بنصب (ظريفات) بالكسرة وهي علامة  
نصب جمع المؤنث بالآلف والناء .

الثالث : رفعها مراعاة لخل (رجل) مع (لا) ، أو بمارة أوضع مراعاة لأن  
(لا) النافية للجنس وأسمها يمران مبتدأ . وهي ترفع بالضم نحو (لا رجل  
ظريف) أو بما ينوب عن الضمة إذا كانت من الأسماء التي تعرب بعلامات  
الأعراب الثانوية نحو (لا رجلين ظريفان) في المثني برفع (ظريفان) بالآلف  
و (لا رجال ظريفون) في جمع المذكر برفع (ظريفون) بالواو .

ومن هذا القسم قولهم (٧ ماء ماء باردا عندنا) ، قد (ماء) الأولى اسم  
(لا) النافية للجنس بمعنى على التبع ، و (ماء) الثانية نعت الأولى ، ويجوز فيه  
أوجه الأعراب الثلاثة المنقضية في (ظريف) . ولكن سرورنا في قوله وجهان

نقط من الاعراب هما : البناء والنصب ، ويمتنع الوجه الثالث أى رفعه على محل  
( لا ) مع اسمها .

ويصرح ابن هشام أنّ إعراب ( ماء ) الثانية تؤكد لما الأولى خطأه لأنّ  
( ماء ) الثانية ليست مرادفة في اللفظ للماء الأولى ، لأن الأولى مطلقه أما الثانية  
فمقيّدة بالبرودة .

إعراب صفة اسم ( لا ) المضاف أو الشبيه بالمضاف :

قد لا يكون النعت أو المنعوت مفرداً ، أى قد يكون أحدهما مضافاً أو شبيهاً  
بالمضاف نحو ( لا رجل قبيحاً فعله عندنا ) حيث جاءت الصفة شبيهة بالمضاف  
( قبيحاً فعله ) و ( رجل ) اسم لا ، و ( عندنا ) شبه جملة خبر ( لا ) ، ونحو  
( لا غلام سفيرٍ ظريفاً عندنا ) حيث جاءت المنعوت ( غلام سفير ) مضافاً ،  
و ( ظريفاً ) صفة لـ ( غلام ) ، و ( الخبر ) عندنا ) وهو شبه جملة .

وقد تجبى \* الصفة غير متصلة بوصفها نحو ( لا رجل فى الدار ظريفٌ ) حيث  
فصل الجاء والحجور ( فى الدار ) بين الصفة ( ظريفٌ ) والموصوف ( رجل ) .  
ونحو ( لا ماء عندنا ماءً بارداً ) حيث فصل الظرف ( عندنا ) بين الصفة ( ماء )  
الثانية ، والموصوف ( ماء ) الأولى .

فإذا فقد النعت أو المنعوت الافراد أو الاتصال جاز فيه وجهان فقط من  
الاعراب هما : الرفع والنصب ، ولمتنع البناء على الفتح .

وكذلك يجوز الرفع والنصب فى المعطوف بدون تكرار ( لا ) نحو ( امرأة )  
فى ( لا رجل راسماً فيها ) ، وفى البديل النكرة الصالح لعمل ( لا ) نحو ( امرأة )  
فى ( لا أحد رجلٌ وأمراًةٌ فيها ) ، ويمتنع فيهما البناء على الفتح .

أما المعطوف المعرفة الذي لا يصلح لعمل ( لا ) نحو زيدٌ في ( لا امرأة فيها ولا زيدٌ ) ، والبديل المعرفة الذي لا يصلح لعمل ( لا ) نحو ( زيد ) في ( لا أحدٌ زيدٌ وهموٌ فيها ) ، فلا يجوز فيه إلاّ الرفع على الإبدال من محل ( لا ) مع اسمها ، ونحن نعرف أن ( لا ) مع اسمها محلهما الرفع لأنهما يعربان مبتدأ ، ويتبع النصب على محل اسم ( لا ) لأن ( لا ) لا تعمل في المعرفة .

معاني ( لا ) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها :

إذا دخلت همزة الاستفهام على ( لا ) لم يتغير حكمها مع الهمزة عن أحكامها التي ذكرناها . ( لا ) بدون الهمزة من حيث العمل والتركيب والتكرار إلى آخره . . والفرق بين الحالتين أن ( لا ) بدون الهمزة تكون أسلوباً خبرياً ، والهمزة يكون الأسلوب إنشائياً أما من حيث المعنى فيكون كما يلي :

١ - قد يبقى الخبران ( لا ) وهمزة الاستفهام ، على معنيهما ، فتكون الهمزة للاستفهام ، و ( لا ) للنفي والمراد الاستفهام عن النفي ، أي عن شيء غير موجود وهو قليل نحو قول مجنون بنى عامر :

ألا اصطبار لسلى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثال

حيث ظلمات ( لا ) في عملها بعد دخول همزة الاستفهام عليها مثلما كانت قبل دخولها ، فبني اسمها ( اصطبار ) على الفتح ، كما أن كلا من همزة الاستفهام و ( لا ) بقى على معناه ، والمراد بهما الاستفهام عن النفي . وهذا البيت حمزة على بعض النحاة الذين يرون أن الاستفهام أعني النفي . شيء غير واقع .

٢ - قد يتغير معنى كل من الهمزة و ( لا ) ويأديهما معا التوبيخ والإنكار

وهو الغالب عند اتصال همزة الاستفهام بلا النافية للجنس نحو قول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولّست شيئته      وآذنت بمشيئ بعدء هوم<sup>٦</sup>

حيث جاء معنى الحرفين معاً للتوبيخ والإنكار مع بقاء عمل ( لا ) النافية للجنس ، إذا عملت في المبتدأ فأصبح اسم لا النافية للجنس وبتى على الفتح ، وخبرها محذوف .

٣ - قد يُقصد بهما معا التنى ، كما في نحو قول الشاعر :

الأعمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعه      فيرأب ما أثنأت يدُ العفلات

حيث جاءت ( ألا ) بمعنى أئنى ، والدليل على ذلك نصب المضارع بعد الفاء في جوابها ، وذلك كـشهر في كلام العرب . وقد ظلت ( لا ) كما هي من حيث العمل ، فبتى المبتدأ على الفتح وأصبح اسمها ( عُمر ) .

ب - أن يراد بهما التنبية ، وتسمى في هذه الحالة ( ألا ) الاستفتاحية وتعتبر هنا كلمة واحدة لا عمل لها ، وتنخل على كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية .  
مثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى ( ألا إن أولياء الله لا خوفٌ عليهم )  
ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم )  
ذلك لأن يوم معمول له ( مصروفاً ) فهي داخلة على ( ليس ) تذييراً ، والاصل ( ألا ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم ) .

د - أن يراد بها العرض أو التحضيض ، وفي هذه الحالة تختص بالدخول على الجملة الفعلية مثال مجيئها للعرض قوله تعالى ( ألا تحبون أن يغفر الله لكم )  
ومثال مجيئها للتحضيض قوله تعالى ( ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانكم ) .

خبر ( لا ) النافية للجنس :

١ - إذا جهل خبر ( لا ) النافية للجنس وجب ذكره نحو ( أغيرُ ) في قوله

الرسول الكريم من حديث له (أنا أقارُ وألله يَمارُ ، ولا أحدَ أغيرُ من الله  
هز وجل ٠٠٠ ) .

٢ - إذا علم خبر (لا) النافية للجنس يحذف وحذفه كثير نحو قوله تعالى في  
سورة سبأ (فلا قوت) أى فلا قوت عليهم ، وقوله تعالى في سورة الشعراء :  
(قالوا لا ضير) أى لا ضير علينا .

ويجوز الحجازيون ذكر الخبر المعلوم وحذفه ، أما النعمانيون والعاثيون فلا  
يجوزان ذكره .

القسم الثالث من نواسخ الجملة الاسمية :

يذكر ابن هشام هذا القسم تحت عنوان : ( هذا باب الأفعال الداخلة بعد  
استيفاء فاعلها على المبتدأ أو الخبر فتنصبها مفعولين ) .

يقسم النحاة هذا النوع الأخير من النواسخ بحسب دلالاتها إلى قسمين .  
أولها : ما يدل على علم ويسمى النحاة أفعال القلوب ، وما يدل على تحويل  
ويسمى النحاة أفعال التحويل أو التنصير .

١ - أفعال القلوب :

المقصود بأفعال القلوب تلك الأفعال التي تقوم معانيها بالقلب ، أى متصلة  
به ، ويمر بها بعض المجتهدين بأنها المعاني التي تتردد في النفس وتعرف بالأمور  
النفسية كالفرح والحزن والفهم والدعاء . . . إلى آخره .

وتحترز ابن هشام من أن يظن الدارس أن جميع أفعال القلوب تدخل تحت  
العنوان السابق . فيقول : إن كل فعل قلبي ليس مما ينصب مفعولين ، بل إن

الفعل الثلثي ثلاثة أقسام . القسم الأول نحو ما يتعدى بنفسه نحو : ففكر وتفكر ، وحزن ، وجبن . والقسم الثاني : هو ما يتعدى لواحد ، نحو : عرف وفهم وخاف وكره وأحب . والقسم الثالث : هو ما يتعدى لمفعولين وهو المقصود .

ويقسم النحاة أفعال القلوب من حيث دلالاتها إلى قسمين . الأول : ما يدل على يقين . والثاني : ما يدل على ترجيح ، على التفصيل التالي :

( أ ) أفعال اليقين : وهي ( رأى ) نحو ( رأيت البنت مخطئة ) أي هللتها مخطئة ، و ( علم ) نحو ( علمتُ علياً ابنك ) و ( وجد ) نحو قوله تعالى ( إنا وجدنا أكثرهم كافرين ) أي ( علمناهم كذلك ) و ( درى ) نحو ( دريت محمداً إنساناً لا يخشى في الحق لومة لائم ) و ( تعلم ) نحو قول الشاعر :

تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها      فبالغ بلطف في التحليل والمذكر

( ب ) أفعال الرجحان : وهي ( ظن ) نحو ( ظننت العالمة مجدة ) و ( خال ) نحو ( أخاله عالماً ) و ( حسب ) نحو ( حسبتك معاًسماً ) و ( وزعم ) نحو ( عذبتُ المشكلة منتهيةً ) و ( حججا ) نحو ( حجوت أخاك شجاعاً ) و ( جعل ) نحو قوله تعالى : ( وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ) و ( هب ) نحو ( هب أخاك قائداً ) .

ويتسم ابن هشام أفعال القلوب إلى أربعة أقسام :

١ - أفعال تفيد في الخبر يقيناً .

٢ - أفعال تفيد في الخبر رجحاناً .

٣ - أفعال يراد بها الوجين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها لليقين .

٤ - أفعال يراد بها الوجين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها للرجحان .



وبجدد ابن هشام القسم الأول ، أى الأفعال التى تبيد فى الخبر يقيناً ،  
بأربعة أفعال :

وجد : نحو قوله تعالى ( تجدوه عند الله هو خيراً ) فهذه الغائب المتصلة بالفعل  
( تجدوا ) مفعول أول ، و ( خيراً ) مفعول ثان ، أما ( هو ) فهو ضمير فصل  
لا محل له من الأعراب .

ألقى : نحو قوله تعالى ( إنهم ألقوا آباءهم ضالين ) حيث نصب الفعل ( ألقى )  
مفعولين الأول ( آباء ) والثانى ( ضالين ) .

تعلم : بمعنى ( اعلم ) وهو فعل أمر جامد عند أكثر النحاة ، ويكثر دخوله على  
( أن ) وصلتها ، أى ( أن ) واسمها وخبرها ، نحو قول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها      قبائع بلطف فى التعجيل والمكر

حيث استعمل الفعل ( تعلم ) بمعنى ( اعلم ) ونصب مفعولين الأول ( شفاء )  
والثانى ( قهر ) وقد نصب الفعل ( تعلم ) هنا مفعولين اسميين ظاهرين غير الغائب  
فيها إذ الأكثر دخول الفعل ( تعلم ) على ( أن ) واسمها وخبرها ، ويسمى  
اسم ( أن ) وخبرها ، صلة ( أن ) أو معمولها . وحينئذ تسد ( أن ) وصلتها  
مسد للمفعولين ، ذلك وأنه من المعلوم أن صلة ( أن ) تشتمل على مسند أى خبر  
( أن ) وأصله خبر المبتدأ ، ومسند إليه أى اسم ( أن ) وأصله المبتدأ . وذلك كما  
فى نحو قول زهير بن أبى سلمى المازنى :

تعلم أن للصبيدِ غرّةً      وإلا تضيّعها فانك قاتله

حيث استعمل ( تعلم ) بمعنى ( اعلم ) وقد عدّها إلى المفعولين بس ( أن )  
المؤكدة وصلتها ، حيث جاء ( غرّة ) اسماً لأنّه وشبه الجملة ( للصبيد ) خبراً لها .

وهذا هو الكثير في استعمالها . ودري بمعنى علم والأكثر فيه أن يتعدى إلى أحد  
مفعوليه بالياء ، نحو قول الشاعر :

دُرَيْتِ الْوَفَىَّ الْمَهْدِ يَاعَسْرُوْا فَاغْتَبَطُ فَانَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَطَاءِ حَمِيْدٌ

حيث نصب الفعل (دري) وهو بمعنى اليقين ، متعربا عن نفسه ، أحدهما  
الضمير ، التاء الواقعة نائب فاعل ، والثاني (الوفى) وهذا قليل ، والكثير في  
هذا الفعل أن يتعدى لمفعول به واحد بالياء ، تقول (دُرَيْتُ بِكَذَا) فإذا دخلت  
عليه همزة تعدى لمفعول به آخر بنفسه . وبعبارة أوضح إن همزة التعدية إذا  
دخلت على الفعل (دري) تعدى بها لمفعول به واحد ، ويتمدى لثانية بحرف  
الجر ، الياء نحو قوله تعالى (ولا أدراكم به) فضمير الخطابين (كم) مفعول أول  
والجور بالياء مفعول ثان .

ويحدد ابن هشام القسم الثاني . أى الأفعال التى تفيض فى الخير رجحانا  
بخمسة أفعال :

جعل التى بمعنى (أوجد) نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ  
الرحمنِ إناثا) فـ (ملائكة) مفعول أول و (إناثا) مفعول ثان .  
حجا : التى بمعنى (ظن) نحو قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا همر وأخا نقة حتى ألتت بنا يوماً ملات

حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن ، فنصب مفعولين الأول (أبا)  
والثانى (أخا) ويقال أن أحدا لم ينقل عن النحاة أن الفعل (حجا) يجزوا  
بنصب مفعولين غير ابن مالك صاحب الألفية .

عد : بمعنى الرجحان والظن ، ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

فلا تشدد المولى شريكك في الزنى واكتنبا المولى شريكك في العُدْم  
حيث استعمل المضارع من الفعل (عُدْتُ) بمعنى الظن ، فنصب مفعولين ،  
الأول (المولى) والثانى (شريك) .

هب : وهو فعل ملازم لصيغة الأمر بمعنى (ظَنَّ) ولا يستعمل منه ماضٍ ولا  
مضارع بهذا المعنى . ويندر دخوله على (أَنْ) وصلتها كما فى نحو (هب أنى  
سافرت فحاذ) ومع هذه الحالة يسد المصدر المكون من (أَنْ) ومفعولها (اسمها  
وخبرها) مسد للمفعولين . ونحو قول عبد الله بن همام السلولي :

فقلتُ أرحمَنى أبا مالك وإلا فهبى امرأً هالِكاً

حيث ورد الفعل (هب) بمعنى (ظن) ونصب مفعولين الأول ياء (المتكلم)  
والثانى (امرأ) وهو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر .

زعم : بمعنى الرجحان ، وتأنى بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل لاشك غالباً ،  
ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

زعمتني شيخاً وأستُ بشيخٍ إنا الشيخُ من يدبُ ديبها

حيث استعمل الفعل (زعم) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين الأول (ياء المتكلم)  
والثانى (شيخاً) والآخر فى الفعل (زعم) أن يدخل على (أَنْ) و (أَنْ)  
وصلتها نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبيهنوا) حيث أُجاء الفعل  
(زعم) بمعنى ظن وتعدى للمفعولين بواسطة (أَنْ) وصلتها ، وهذا هو الكثير  
فيه ، ونحو قول كثير عزة :

وقد زعمتُ أنى تغيرت بَدعها ومن ذا الذى يا عزَّ لا يتغير

حيث جاء الفعل (زعم) بمعنى ظن ، وتعدي للمفعولين بواسطة ( أن ) وصلتها وهو السكتير فيه كما سبق أن ذكرنا .

أمّا القسم الثالث : أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا وبمعنى الرجحان أحيانا  
أخرى والغزبية تعين المراد ، والغالب أنه يكون لليقين ، فيحدد ابن هشام هذا  
القسم بمعلمين ، هما :

رأى : التى تأتي بمعنى (علم) كثيرا ، وبمعنى ظن قليلا . نحو قوله تعالى ( إنهم  
يرونه بعيدا ونراه قريباً ) حيث جاء الفعل ( يرى ) مرتين ، وهو فى الأول  
للرجحان ، وفى الثانية لليقين . إذ المعنى : يظنون البعث بمتنعة ، وفعله  
واقفاً لا محالة .

علم : وتأتى بمعنى ( تيقن ) كثيرا ، وبمعنى ( ظن ) قليلا . نحو قوله تعالى :  
( فأعلم أنه لا إله إلا الله ) حيث جاء الفعل ( أعلم ) بمعنى ( تيقن واعتقد ) و( أن )  
وإسماها وتغيرها سمت مسنداً مفعولاً لها . ونحو قوله تعالى ( فان علمتوهن مؤمنات )  
حيث جاء الفعل ( علم ) بمعنى ( ظن ) والضمير ( هن ) مفعولها الأول ،  
و( مؤمنات ) مفعولها الثانى .

وأما القسم الرابع أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا . وبمعنى الرجحان أحيانا  
أخرى . والغالب أنه يكون للرجحان . فيحدده ابن هشام بثلاثة أفعال :

ظن : وهى تكثر بمعنى الرجحان ونقل بمعنى اليقين نحو قول الشاعر :  
ظانفك إن شئت اظى الحرب صالبا فمرّدت فيمن كان عنها معرّدا  
حيث استعمال الفعل ( ظن ) بمعنى الرجحان فنصبت مفعولين ، الأول كاف  
الخطاب فى ( ظانفك ) . والثانى : صالبا . ونحو قوله تعالى ( يظنون أنهم ملأوا

رثيم) حيث جاء الفعل يغان بمعنى يقين . وسدت أن وممولاها  
سد المفعولين .

وَجَسِبَ : بكسر السين ، ويجوز فتح السين في المضارع وكسرها ( يَجْسِبُ  
ويَجْسَبُ ) نحو قول زفر بن الحارث الكلابي :

وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ عَشِيَّةٍ لَأَقِينَا جَذَامَ وَحُمَيْرًا

حيث استعمل ( حسب ) بمعنى الرجحان ونصب مفعولين . الأول ( كل ) ،  
والثاني ( شحمه ) وأيضاً نحو قول أبيد بن ربيعة .

حَسِبْتُ النَّسْتِيَّ وَالْجُودَ خَيْرَ نَجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

حيث استعمل حسب بمعنى ( علم ) فنصب مفعولين الأول ( النسبي ) والثاني  
( خيبر ) .

وخال : بمعنى ( ظن ) وتأتي بمعنى ( علم ) قايلاً . ومن الشواهد على معنى  
خال بمعنى ( علم ) قول الشاعر :

إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَمْتَضِضْ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

يَسُوءُكَ ، مَا لَا يُسْتَطَاعُ عَنِ الْوَجْدِ

حيث جاء مضارع ( خال ) وهو بمعنى الرجحان فنصب مفعولين هما كاف  
الخطاب في ( إخالك ) و ( ذا هوى ) . ومن الشواهد على ( خال ) أيضاً  
قول الشاعر :

مَا خَلْتُنِي زِلْتُ بَدَّكُمْ ضَمِينًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَمِّ

حيث استعمل ( خال ) بمعنى الرجحان ، فنصب مفعولين الأول باء المتكلم  
في ( خلتني ) والثاني ضمناً .

وهناك أمران يجب أن ننتبه إليهما :

١ - أنَّ الفعل ( علم ) قد يجيء بمعنى ( عرف ) ، ويكون مصدرها العرفان نحو قوله تعالى ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ) فـ ( لا تعلمون ) بمعنى ( لا تعرفون ) ، و ( شيئا ) مفعول به لهذا الفعل . ويجيء الفعل ( ظن ) بمعنى ( اتهم ) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام نحو قوله تعالى ( وما هو على الغيب بظنين ) أي يمتهم .

ويجيء الفعل ( رأى ) بمعنى الرأى والمذهب أى ذهب واعتقد نحو ( رأى أبو حنيفة حل كذا ، ورأى الشافعي حرمة ) بمعنى ( اعتقد ) ، ف ( حل ) مفعول به لرأى الأول ، و ( حرمة ) مفعول به لرأى الثانية :

ويجيء الفعل ( حجا ) بمعنى قصد ، نحو ( حجوت بيت الله ) أى قصدت وثويت ، و ( بيت الله ) مفعوله .

والأفعال ( علم و ظن ورأى وحجا ) بالمعاني السابقة تتمدى إلى مفعول به واحد فقط كما هو موضح في الأمثلة السابقة .

ويجيء الفعل ( وجد ) بمعنى ( حزن أو حقد ) فلا يصب أى مفعول أو بعبارة أخرى يكون فعلا لازما ، ومصدره موجودة نحو ( وجدت البنت على أبيها ) أى حزنت عليه .

وبصفة عامة فإن الأفعال السابقة وبقية أفعال القلوب إذا جاءت لمعان آخر غير قلبية فإنها لا تتمدى للمعولين ولا تعتبر من أفعال القلوب .

٢ - أُلحِق النحاة ( رأى ) الحُسلمية أى التي تدل على الرؤيا المنامية ، بهـ ( رأى ) العلية ، أى التي بمعنى العلم في التمدى للمعولين ، نحو قول عمرو بن أحمد

الباعلي من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومهم فارفوه ولحقوا بالشام فصار  
بإراهم في منامه :

أراهم رُفقتي حتى إذا ما      نجاني الليلُ وانخزل انخزالا

حيث حملت (أرى) التي بمعنى الرؤية في النوم ونصبت مفعولين الأول  
الضمير المفصل (هم) ، والثاني (رُفقتي) وقد نصبت أي المناقبة هنا مفعولين  
مثل (أرى) التي بمعنى علم لما بينهما من تشابه لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن  
كالكلم . وأرى المنامية مصدرها (الرؤيا) نحو قوله تعالى (هذا تأويل رؤياي  
من قبل) وهو مصدر (أرى) البصرية أيضا بدليل قوله تعالى (وما جعلنا  
الرؤيا التي أريناك إلا فتنةً للناس) .

٢ - أفعال التصيير : أي الأفعال التي تدل على التحويل من حالة إلى  
أخرى . وقد ذكر ابن هشام سبعة أفعال في هذا القسم هي : جعل . رد . ترك .  
اتخذ . اتخذ . صير . وهب .

جعل : نحو قوله تعالى ( فجعلناه هباءً منثورا ) ف ( الماء ) في جعلناه مفعول  
أول ، و ( هباء ) مفعول ثان ، و ( منثورا ) صفة لهباء .

رد : نحو قوله تعالى ( لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً ) ف ( كم ) في  
يردونكم مفعول أول ، و ( كفاراً ) مفعول ثان .

ترك : نحو قوله تعالى ( وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض ) ف ( بعضهم )  
مفعول أول ( ترك ) والمفعول الثاني هو جملة ( يوج ) المكونة من الفعل ( يوج )  
وفاعله الضمير المستتر الذي يعود على بعض .

أَتَّخَذَ : نحو قوله تعالى ١ وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا (ف) (إبراهيم) مفعول أول لاَتَّخَذَ ، و (خليلًا) مفعوله الثاني .

تَخَذَ : نحو قول أبي جندب بن مرة الهزلي :

تَخَذْتُ عُغْرَازَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا      وفروا في الهجاء لِيُجْزَوْنِي

حيث استعمل الفعل (تَخَذَ) بمعنى صيرُ ونصب مفعولين الأول (عُغْرَازَ) ، والثاني (دَلِيلًا) .

صَيَّرَ : نحو قول رُوْبَةَ بن العجاج الراجز الأُمَوِي .

وَأَصْبَحْتُ طَيْرٌ بِهَمِّ أَبِي بَيْلٍ      فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعْبِصٍ مَأْكُولٍ

حيث استعمل (صَيَّرَ) بمعنى التحويل . ونصب مفعولين الأول واد الجماعة التي أصبحت نائب فاعل بعد حذف فاعل (صَيَّرَ) والثاني ، (مثل) .

وَهَبَّ : وهو فعل ملازم للمضي ، نحو قول بعض العرب في الدعاء (وهبني الله فداك) حيث جاء الفعل (هب) بمعنى (صَيَّرَ) ، و (يا أيها المنكلم) مفعول به أول ، و (فداك) مفعول به ثان .

هل هذه النواسخ (الإعمال والإلغاء والتعليق)

تدخل أفعال القلوب وأفعال التصيير على ركني الاستناد فتنبص كلا منها باعتبارها مفعولا لها كما رأينا في الأمثلة السابقة . وبعض هذه الأفعال تحمل هَذَا العمل دائماً ، ولكن بعضها الآخر يتنوع عن التمل في بعض الأحيان .



ويذكر ابن هشام أن هذه الأفعال لها ثلاثة أحكام .

الأول . الإعمال أى أن تعمل فتتصب مفعولين وهو الأصل ، وهو واقع في جميع أفعال القلوب وأفعال التصيير سواء منها المتصرف والجامد على النحو الذى فصلناه . وكل هذه الأفعال متصرفة ما عدا ( تَعَلَّمَ وَهَبَ ) من أفعال القلوب ( وَهَبَ ) من أفعال التصير . والذى يعمل من المتصرف هو الماضى .

الثانى : الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً . ويبنى عمل الفعل عندما يضعف . ويُضعف الفعل أحد أمرين . الأول : أن يتوسط بين مفعوليه ، أى مفعوليه نحو ( زِيدُ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ) حيث أُلغِيَ عمل ( ظَنَّ ) لأنه توسط بين المبتدأ ( زِيدَ ) والخبر ( قَائِمٌ ) أو بعبارة أخرى مفعوليه . لذلك لم يعمل فيهما ، وجاءا على أصلهما مرفوعين مبتدأً وخبراً . والثانى أن يتأخر عن مفعوليه نحو ( زِيدُ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ) حيث أُلغِيَ عمل الفعل ( ظَنَّ ) لأنه جاء متأخراً على مفعوليه ، لذلك جاءا مرفوعين مبتدأً وخبراً .

وعما يجدر بنا ذكره أن الأفعال التى تتأثر بالألام هى أفعال اليقين فيما عدا ( تَعَلَّمَ ) وأفعال الرجحان فيما عدا ( هَبَ ) .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال لتوسطها قول منازل بن ربيعة المقرئ يهجو العجاج الراجز الاموى المشهور .

أما الراجز يابن اللؤمِ توعدنى ؟ وفى الراجز خلت اللؤمُ والخسورُ  
حيث أُلغِيَ عمل ( خَالَ ) لأنها جاءت متوسطة بين المفعولين ، أو بعبارة أخرى المبتدأ المؤخر ( للؤمِ ) والخبر المقدم وهو شبه الجملة ( فى الراجز ) وجملة ( خالت ) جملة معرّضة ، والواو وار الحال والجملة فى محل نصب حال .

ومن الشراغذ على إلغاء هذه الافعال لتأخرها عن محاولها قول  
أبي أسيدة الديبيري .

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودا لنا إن أيسرت ففهما

حيث ألقى عمل الفعل ( يزعم ) في معموليه لتأخره عنهما فرمنا على المبتدأ  
( هما ) والتأخر ( سيدانا ) .

وما يجدر بنا ذكره أن المتأخرين السابقين للإلغاء عمل الفعل لتوسطه بين معموليه  
أو لتأخره عنهما يكون الإلغاء فيهما جائزاً واجباً . ويقرر ابن هشام أن إلغاء  
عمل الفعل إذا تأخر عن معموليه أقوى من إعماله ، وذلك لضيقه بالتأخر . وعلى  
العكس فإن إعمال الفعل المتوسط بين معموليه أقوى من إلفائه . وبهذه النحاة  
يرون أن الفعل الذي يتوسط بين معموليه فأعماله وإعماله سواء .

الثالث: التعاقب وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، أي أن العامل يمنع من  
العمل الظاهر في اللفظ وهو نصب مفعولين أو أحدهما ولكنه في التقدير عامل ،  
وذلك بسبب مانع يحول بينه وبين العامل الظاهر ، وقد سمي هذا النوع من  
العمل تمليقاً ، لأن العامل متعاقب بالحل ومقدر عمله فيه وإن بطل عمله في اللفظ  
بسبب هذا المانع . ونحدث هذا عندما يجيء ماله صدر الكلام بعد العامل .  
إذ أن هذه الكلمات التي لها صدر الكلام لا يحل ما قبلها فيها بعدها . وهذا  
مثل لام الابتداء ، ولام القسم ، و ( ما ) النافية ، و ( لا ) و ( إن ) النافيتين في  
جواب قسم مفروظ به ، الاستفهام في حالتين .

لام الابتداء : نحو قوله تعالى ( وأند علوا لمن اشتراه ماله في الآخرة من  
خلاق ) فاللام في ( لسمن ) للابتداء ، ( مسن ) اسم موصول مبتدأ أول ، وجملة

(اشترأه) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ، و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر ، و (من) حرف جر زائد ، و الجملة الاسمية (له خلاق) خبر المبتدأ الأول وهو (من) الموصول . و جملة (من اشترأه) في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل في اللفظ بسبب لام الابتداء بعده ، لأن لها صدارة الكلام فلا يتخطاها عامل وإلا فقدت صدارتها .

ولام القسم : نحو قول أبيد بن ربيعة من معانته المشهورة .

ولقد علمتُ لتأتين منيقي إن المنايا لا تطيشُ سهامها

حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام جواب القسم وهي لها الصدارة فعُصِّمَتْ عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، وهي في محل نصب سدت مسد المفعولين ، فالواو حرف قسم والمقسم به محذوف تقديره (الله) واللام واقعة في جواب القسم و (قد) حرف تحقيق ، و (علمت) جملة جواب القسم لا محل لها (لتأتين) اللام واقعة في جواب قسم آخر مقدر ، وتأتون مضارع مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الثقيلة ، و (منيقى) فاعل ، و الجملة من الفعل والفاعل سدت مسد مفعولى الفعل (علم) المماثي بلام القسم .

و (ما) النافية ، نحو قوله تعالى (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فـ (ما) نافية ، و (هؤلاء) مبتدأ ، و (ينطقون) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، و جملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وهي معانقة عنها لفظاً بما النافية .

و (لا) و (إن) النافيتان في جواب قسم مفعول به أو مقدر .

مثال (لا) النافية في جواب قسم مفعول به نحو (علمتُ والله لا زيدني

الدار ولا عمرو<sup>(١)</sup> ، ( علمت<sup>(٢)</sup> ) قتل وفاعل ( والله ) الواو حرف قسم ، و ( الله ) مقسم به ، و ( لا ) نافية ملغاة ، و ( زيد ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( في الدار ) شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الواو حرف عطف لا نافية ملغاة ، و ( عمرو ) معطوف على زيد . والجملة من المبتدأ والخبر جواب القسم ، وجملة جواب القسم في محل نصب سمت مسند مفعولي ( علم ) المعلق .  
ومثال ( إن ) النافية في جواب قسم مقدر نحو ( علمت<sup>(٣)</sup> إن زيد قائم<sup>(٤)</sup> ) ، و ( علمت<sup>(٥)</sup> ) فعل وفاعل ، و ( إن ) نافية ، و ( زيد ) مبتدأ ، و ( قائم ) خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر جواب قسم مقدر ، وقد سمت مسند مفعولي الفعل ( علم ) المعلق عن العمل .

### والاستفهام له صورتان :

الصورة الأولى : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى ( وإن أدري أقرب<sup>(٦)</sup> أم بعيد<sup>(٧)</sup> ما توعدون ) فد ( إن ) نافية ، و ( أدري ) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، و ( أقرب ) الممزة للاستفهام و ( قريب ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( أم ) حرف عطف ، و ( بعيد<sup>(٨)</sup> ) معطوف على ( قريب ) ، و ( ما ) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل الوصف ( قريب ) سد مسد الخبر ، و ( توعدون ) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة ضمير في محل رفع فاعل . والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والماند محذوف . ويجوز أن يرب ( قريب ) خبرا مقدما ، و ( ما ) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل أدري .  
والقدير ( ما أدري جواب هذا السؤال ) وقد اعترض حرف الاستفهام ( الممزة ) بين العامل ( أدري ) وبين الجملة ( جملة المبتدأ والخبر ) التي تقع مفعولا للعامل .

والصدرة الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام سواء كان يؤدي وظيفة رئيسية في الجملة ، أو بمعنى آخر إذا كان عمدة أو فضلة ، أو بمعنى آخر مكملًا ، واسم الاستفهام العمدة ، نحو قوله تعالى ( لنعلم أيّ الحزبين أحصى ) حيث جاء اسم الاستفهام ( أيّ ) مبتدأ ، و ( الحزبين ) مضاف إليه ، و ( أحصى ) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ ( اسم الاستفهام ) والجملة الاسمية المكونة من اسم الاستفهام مبتدأ وخبره في محل نصب . ( نعلم ) المعاقبة بـ ( أي ) الاستفهامية .

واسم الاستفهام الفضلة نحو قوله تعالى ( وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون ) حيث جاء اسم الاستفهام ( أي ) مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفعل ( ينقلبون ) وهو مقدم والأصل فيه التأخير ، والأصل ( يتقلبون أي منقلب ) أي ( انقلاب ) وجملة ( ينقلبون ) في محل نصب بـ يعلم المعاقبة بـ ( أي ) ولا يجوز أن تكون أي منصوبة بـ ( يعلم ) . لأن الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر نحو ( عم تسأل ؟ ) و ( من أخذت ؟ ) .

ولا تـمـلـقُ أفعال التصيير ، ولا أفعال القلوب الجامدة وهما فلان فقط ( هبْ وتعلم ) كما سبق أن ذكرنا ذلك أنهما يلزمان صيغة الأمر .

ويذكر ابن هشام أن تصاريف هذه الأفعال لها نفس الحكم ، أو بمعنى آخر فإن مضارع هذه الأفعال والأمر منها واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، لها حكمها . ومن أمثلة إعمال تصاريف هذه الأفعال ( أظن زيدا قائماً ) حيث عمل مضارع ( ظن ) عمل ماضيه . و ( أنا ظنُّ زيدا قائماً ) حيث نصب اسم الفاعل ( ظن ) مفعولين مثل فعله . ومن أمثلة الأبناء ( زيدٌ أظن قائمٌ ) و ( زيدٌ قائمٌ أظن ) و ( زيدٌ أنا ظن قائمٌ ) حيث ألغى عمل الفعل المضارع ( أظن ) في المثال

الأول أتوسطه بين المسمولين . وأتى عمله في المثال الثاني لتأخره عن المسمولين .  
وأتى عمل اسم الفاعل في المثال الثالث أتوسطه بين المسمولين .

ويفرق ابن هشام بين الالغاء والتعليق من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن العمل الملقى لا عمل له مطابقاً لا في اللفظ ولا في المحل .  
أما العامل الملقى فله عمل في المحل . فيجوز أن نقول : ( علمت زيداً قائماً وغير ذلك من أموره ) بنصب ( غير ) على محل جملة ( زيداً قائماً ) إذ أن لام الابتداء علق الفاعل ( علم ) من العمل فأصبحت هذه الجملة في محل نصب على المنولية . ( علمت ) ويجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناصخ أن يكون المعطوف : إما جملة اسمية في الأصل نحو ( علمتُ البلاغة لمي الأبحارُ ، ورأيتُ الاطالة لمي المعجزُ ) وإما مفرداً فيه معنى الجملة نحو ( علمتُ زيداً مسافراً وكثيراً من ظروفه ) حيث نصب ( كثيراً ) وهو مفرد لأنه بمنزلة الجملة ، لأن معناه : ( وزيداً له ظروف كثيرة غير ذلك ) ومن الشواهد على ذلك قول كثير عزة :

وما كنتُ أدري قبل هزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تواتتِ

حيث علق الفاعل ( أدري ) عن عمل النصب في اللفظ ما بعده ، لأن المبتدأ اسم استفهام ( ما ) ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ، ما قبله لأن رتبته التصدير ، أي صغر الكلام ، وقد عمل الفاعل ( أدري ) النصب في محل الجملة بدليل عطف ( موجعات ) المنصوب عليها .

والناحية الثانية . أن سبب التعليق موجب ، أو بمعنى آخر فإن سبب التعليق يجعل التعليق واجباً لا جائزاً ، فلا يجوز أن نقول ( علمت ما زيداً قائماً ) ذلك

أن (ظنّ) جاءت بعده (ما) و (ما) أداة نفي ، والنفي له صدر الكلام ، وفي هذه الحالة يجب تعليق ظنّ عن العمل ، فيقال (ظننت ما زيد قائم) على أن (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب بـ (ظنّ) ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يعمل الفعل (ظنّ) في لفظ المعمولين (زيد) و (قائم) النصب .

أما سبب الانفاء فهو يجوز بمعنى أن العامل إذا توسط المعمولين أو تأخر عنهما ، جاز أن يعمل فيهما النصب فنقول (زيداً ظننت قائماً) و (زيداً قائماً ظننت) كما يجوز أن نقول (زيدٌ ظننت قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ ظننت) .

وقد اختلف النحاة في المامل المتقدم ، فالبصريون لا يميزون إنفاء العامل المتقدم . أما الكوفيون ويتشقق معهم الأخفش فيرون أنه يجوز إنفاء المامل المتقدم مستدلين على ذلك بشواهد من شعر العرب ، نحو قول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خالقي أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

حيث أنفى عمل الفعل (وجد) مع أنه جاء متقدماً عن معموليه (ملاك) و (الأدب) والدليل على ذلك أنهما مرفوعان ولم ينصبا ، ويعرب (ملاك) مبتدأ ، و (الأدب) خبراً .

ونحو قول كعب بن زهير بن أبي سلمى :

أرجو وآمل أن تدنو ودتها وما إخال لدينا منك تنويل

حيث جاء العامل (إخال) متقدماً على المعمولين (تنويل) المبتدأ ، و (لدينا) الخبر ، والدليل على ذلك أن (تنويل) جاء مرفوعاً لا منصوباً ، ويعرب

(تحويل) مبتدأ مؤخرًا ، و (لدينا) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم .

ولابن هشام رأى خاص في الشاهدين السابقين ، فهو يقرر أن كلامهما  
يحمل ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه من باب التعليق ، فقد عاق الفعل ( ووجد ) في البيت  
الأول ، و ( إخال ) في البيت الثاني ، لأن لام الابتداء مقصورة بعده ، إذ الأصل  
( أتى وجدتُ ملاكُ الشيعة الأدبُ ) فد ( ما إخال لتفويين منك لدينا ) ثم حذف  
لام الابتداء وبقي عملها ، أو بعبارة أدق حكمها وهو تعليقها لعمل الفعل إذا  
جاءت بعده وقبل الممولين .

والوجه الثاني : أنه من باب الانفاء ، ويعمل ابن هشام إلغاء عمل الفعل في  
الشاهد السابق بأن التوسط المبيح للانفاء ليس التوسط بين المعمولين فقط كما في  
نحو ( محمدٌ ظننتُ قائمٌ ) بل إنه يشمل أيضا توسط العامل في الكلام ، وعلى  
ذلك يعتبر الفعل ( وجدت ) في الشاهد الأول ملغى ، لأنه جاء وسط الكلام  
بعد ( أن ) واسمها . والفعل ( إخال ) في الشاهد الثاني ملغى لأنه جاء أيضا في وسط  
الكلام ، إذ سبقه النفي ، ويعترف ابن هشام أن الانفاء يكون أقوى إذا توسط  
العامل بين المعمولين ، عن قوسطه للكلام . لذلك يجوز أن نقول ( متى ظننت  
زيدا قائما ) بإعمال ( ظن ) هل الرغم من توسطه الكلام لجبته بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب الاعمال ، ويكون نحرجه للشاهد كما يلي :  
وجدت الفعل والقاهل ، ووجد ينصب معمولين الأول هو ضمير الشأن محذوف  
على تقدير ( وجدته ) ، والجملة المكبرة من المبتدأ ( ملاكُ ) والخبر ( الأدبُ )  
في محل نصب مقبول به ثان له . وكذلك الأمر في الشاهد الثاني والتقدير ( إخاله ) .



مواضع حذف مفعولى الفعل الذى يتصحب مفعولين .

يشجع النحاة على أنه يجوز حذف مفعولى أو مفعول هذه الافعال فى حالتين :  
الأولى بقصد الاختصار إذا دلّ عليهما دليل نحو قوله سبحانه وتعالى ( أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟ ) حيث حذف مفعولا الفعل ( تزعم ) لدليل ما قبلهما عليهما والتقدير ( تزعمونهم شركائى ) على أن ( هم ) مفعول أول ، و ( شركائى ) مفعول ثانٍ ونحو قول السكيت بن زيد فى مدح آل البيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبسهم طاراً على وتحسب

حيث حذف مفعولى الفعل ( تحسب ) لدلالة سابق الكلام عليهما ، والتقدير ( تحسبه عارا على ) على أن هاء الغائب هو المفعول الاول ، و ( عاراً ) هو المفعول الثانى .

والثانية : بقصد الاختصار ، وذلك إذا لم يدلّ عليهما دليل . ويرى سيبويه والاختفش أنه لا يجوز حذف المفعولين دون أن يدلّ عليهما دليل ، أما أكثر النحاة فيجيزون حذفها مطلقاً لقوله تعالى ( واللهُ يعلمُ وأنتم لا تعلمون ) إذ التقدير ( يعلمُ الأشياءُ كائنةً ) مثلاً ، و ( فهو يرى ) إذ التقدير ( يرى ما يهتده حقاً ) وقيل : إن الحذف فى هذه الآية لدليل ، لأن قوله تعالى ( أعزاهم علمُ الغيب ) يُشعر بالمفعولين . وكذلك قوله تعالى ( وظننتم ظنَّ السوء ) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، فحذف ما يسد مسدّ المفعولين ، و ( ظنَّ السوء ) مفعول مطلق مفيد للتوع ، ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا للاختصار ، ذلك لأنه يوجد دليل على المفعولين الحذوفين فى قوله تعالى ( بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول ) وهذا الدليل يشعر بمفعولين أو بما يسد مسدّهما .

ومن الأمثلة على ذلك قول العرب (مَنْ لَمْ يَسْمَعْ يَنْسَلْ) والتقدير (من لم يسمع ينسَلْ مسموعه حتماً) ويرى الرضي الاسترهابي أن المثال السابق يستبر من النوع الأول أي الحذف لدليل ، لدلالة (يسمع) على المفعول الأول (مسموعه) ، وحال التخطاب على المفعول الثاني (حتمًا)

ويرى يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمرى النحوى (ت/٥٧٦هـ) المعروف بالأعلم أن الحذف للاختصار يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحجته في ذلك كثرة السماع في الأولى (أي أفعال الظن) دون الثانية (أي أفعال العلم)

ويجمع النحاة على منع حذف أحد المفعولين للاختصار أي (غير دليل) ، وذلك لأن المفعولين هنا أصابهما الابتداء ، الخبر ، فكما لا يجوز الاتيان بعينها دون خبر والكس ، قبل دخول الناصخ ، وكذلك الشأن بعد دخوله . ولأننا إذا قلنا (علتُ محمدًا فأضلاً) فإنه يتدبر بـ (علتُ فضل محمدٍ) لأن المقصود العلم بصفة محمد وهي الفضل ، والموصوف (محمد) ذريعة إلى ذلك ، فالفعل في الحقيقة هو المفعولين معاً ، وحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة ، وذلك قابل أو ممنوع . ويجوز جمهور النحاة حذف أحد المفعولين اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالأدكور ، وينبع ذلك أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن مسكون الحضرمي الأشيبلي النحوى (ت/٥٨٩هـ) . ومن الشواهد التي استشهد جمهور النحاة بها على تجرير حذف أحد المفعولين المحذوفين اختصاراً قول عنزة بن شاذان

واقدر زاتٍ فلا تظنيَّ غيره      منيَّ بمنزلة الحبِّ المكرم

حيث حذف مفعول (ظننَّ) الثاني اختصاراً وتقديره (حاصلاً) وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن مسكون .

الجملة بعد القول :

تحكى الجملة الفعالية بعد القول هذا بإجماع العرب . أما الجملة الاسمية فيحكيها البعض . وتكون الجملة في موضع نصب على المفعولية للقول .

ويذكر ابن هشام أن قبيلة سليم يعملون ( القول ) في الجملة الاسمية عمل ( ظن ) مطلقاً ، بلا شروط . وعلى هذا الأساس يروى قول امرئ القيس بن الحجر الكندي يصف فرساً بسرعة العدو :

إذا ماجرى شأوين وأبتلَّ عطفهُ  
تقولُ هزيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

حيث استعمل ( تقول ) بمعنى ( ظن ) فنصب مفعولين من غير شروط أو قيود ، المفعول الأول : ( تقول ) هزير ( هزير ) ، والمفعول الثاني هو الجملة الفعلية ( مرَّتْ بِأَثَابِ ) وهي في محل نصب ، ومن هذا القبيل قول الخطابة يصف أسيره بالسرعة :

إذا قلتُ أينَ آيبُ أهلِ بلدي  
وَضَعَتْ بِهَا عَنهُ الْوَلِيَّةُ بِالْحَجْرِ

حيث أجرى ( قلت ) مجرى ( ظننت ) ولم تحك به الجملة بعده ، والدليل على ذلك أن هزيرة ( إن ) فتحت ولم تنكسر ، و ( أين ) واسمها ونيرها أي إن و ( مده ولاها ) مدت مسد مفعولي ( قلت ) . وغير قبيلة سليم يشترط لأعمال القول ( عمل ) ( يظن ) ستة شروط :

الشرط الأول : أن يكون مضارعاً ، فالفعل الماضي والأمر والمصدر والوصف لا يعمل شيئاً من عمل ( ظن ) ( وجوز السيرافى في أعمال الفعل الماضي المسند إلى ضمير الشايط ( قلت ) نحر ( أُنقأت محمداً مسافراً ) على أن ( محمداً ) مفعول أول ، و ( مسافراً ) مفعول ثان ( قلت ) . وجوز الكوفيون أعمال فعل الأمر

المسند إلى ضمير المخاطب نحو ('قل' محمداً مسافراً) إعمالاً ('قل') عمل ظن ،  
و (محمداً) مفعول أول له ، و (مسافراً) مفعول ثان له .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل المضارع مسنداً إلى ضمير المخاطب ؛ بأنواعه  
اختانة المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . فلا يجوز إعمال المضارع المسند  
إلى ضمير متكلم أو غائب ، فلا نقول ( أقول محمداً مجداً ) على أن أقول تنصب  
المفعولين ( محمداً ) و ( مجداً ) لأن الفعل مسند لضمير المتكلم ، كما لا يصح أن  
تقول ( يقول أخي محمداً مهملاً ) لأن الفعل ( يقول ) وإن كان مضارعاً غير أنه  
مسند لضمير الغائب لا ضمير المخاطب .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل حالاً ، أي دالاً على الزمن الحاضر ، وعلى  
ذلك فيشترط في الاستفهام ألا يكون بهل ، لأنها تخصص المضارع للاستقبال ،  
ولم يشترط هذا بعض النحاة . ورد هذا الرأي بقول عمر بن أبي ربيعة الخرومي :

أما الرحيلُ فنونٌ بعد غدٍ      فمضى تقولُ الدارُ تجمُعنا

حيث نصب الفعل ( تقول ) مفعولين لأنه جاء بمعنى ( تظن ) المفعول الأول  
( الدار ) والمفعول الثاني جملة ( تجمُعنا ) على الرغم من أنه ليس للزمان الحاضر  
بل هو المستقبل لوجود متى التي تفيد الاستفهام عن وقوع ظنه في المستقبل .

ولا يتفق ابن هشام مع تخريبج الشاهد على أنه جاء خارجاً عن القاعدة ،  
فيقول أن ( تقول ) يدل على الزمن الحاضر ، و ( متى ) هي الأداة التي يحتاجون  
بأنها تعطى للفعل ( تقول ) معنى الزمن المستقبل ، يقول ابن هشام أنها متعلقة  
بالفعل ( تجمُعنا ) لا ، ( تقول ) . وبهذا يبطل ابن هشام حجة القائلين بشرط  
أن يكون الفعل للحال .

الشرط الرابع : أن يكون الفعل ( تقول ) بعد استفهام ، سواء كان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ، وسواء كان الاستفهام بحرف أو باسم .

مثال الخيء المستفهم منه بعض معمولات الفعل والاستفهام بالاسم قول عمرو ابن معدى كرب الزبيدي :

علام تقول الريح يثقل هاتفي إذا أنا لم أظمنه إذا الخيل كرت

فلاستفهام في هذا الشاهد عن سبب القول لاعن القول نفسه ، وقد استعمل الفعل ( تقول ) بمعنى ( ظنن ) ونصب مفعولين بعد الاستفهام بالاسم ( ما ) ، والمفعول الأول ( الريح ) والثاني جملة ( يثقل ) .

ومثال عمل تقول بعد حرف الاستفهام قول بعض العرب ( أتقول للعميان عتلاء ) حيث يعربون ( العميان ) مفعولاً ثانياً للفعل ( تقول ) و ( عتلاء ) مفعولاً به أولاً له . وقد عمل الفعل ( تقول ) عمل ( ظنن ) بعد الاستفهام بحرف الاستفهام ( الهمزة ) .

الشرط الخامس : ويشترطه سيبويه شيخ المدرسة البصرية والاختفش أحد نخبة مدرسة البصرة ، وهو أن لا يفصل بين الفعل المضارع ( تقول ) وبين الاستفهام ، أي أن يكونا متصلين ، فلو قلنا ( أنت تقول محمدٌ مسافرٌ ) أي إذا فصلنا بين حرف الاستفهام الهمزة وبين الفعل المضارع ( تقول ) بالضمير ( أنت ) فيكون الفعل هنا للحكاية لا بمعنى ( ظنن ) وفي هذه الحالة يعرب الضمير ( أنت ) مبتدأً وجملة ( تقول ) في محل رفع خبر المبتدأ ، و ( محمدٌ ) مبتدأً مرفوع ، و ( مسافرٌ ) خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به للفعل ( تقول ) .

تقول ابن هشام أن كلا من السكونين والبصرين خالفوا سيديريه والاختصاص في رأيها هذا ، فلم يثبتوا الضمير فاصلا بين الاستفهام والفعل ، فأجازوا أن يتصب الفعل ( تقول ) مفعولين . وبعضهم يقول أن الضمير في هذه الجملة يهرب فاهلا لفعل ضمير يفصره الفعل المذكور ، ولذلك قيل ( أتأول أنت تقول تحدا مسافرا ؟ ) وفي هذه الحالة فإن الفعل المحذوف يكون غير مفصول عن الاستفهام ، فيصحب المفعولين ( محمدا ) و ( مسافرا ) .

ثم إن النحاة يصفون على أن الفصل بالطرف أو بالجرور أو « قول القول سواء كان المفعول مفعولا له أو حالا أو نبرها ، سواء كان الفاصل واحدا أو مضمنا يتفقان على أن هذا الفاصل لا يطل عن الفعل فيصحب مفعولين مثال الفصل بالطرف كما في شعر الشاعر :

أبعدُ بُعثتُ تقولاً الدارَ جامعةً شملى بهم ، أم تقول البعدَ محتوماً

حيث جرى القول مجرى الظرف في شطري البيت ونصب مفعولين هما في الشطر الأول ( الدار ) و ( جامعة ) ، وفي الشطر الثاني ( ألبعد ) و ( محتوما ) على حين أن القول بمنقول في الشطر الأول من الاستفهام بالطرف ( بعثت ) ، وبدء في الشطر الثاني متصل بالاستفهام ( أم ) .

ومثال الفصل بإخبار والجرور نحو ( أجز الدار تقول زيدا مريضاً ) حيث جرى القول مجرى الظرف فنصب مفعولين هما ( زيد ) و ( مريضاً ) على الرغم من أنه مفصول من الاستفهام بإخبار والجرور ( في لدار ) .

ومثال الفصل بمنقول ( القول ) قول السكيت بن زيد الأصبى يدح أهل مصره ويفضأهم على أهل اليمن :

أُجْهًا لَا تَقُولُ بِنِي لُؤْيٍ نَعْمَرُ أَيْبِك ، أُم مَتَبَاهِلِينَا ؟

حيث أحمل (تقول) عمل (تظن) ونصب مفعولين (بني لؤي) مفعولا  
أولاً ، و (جهالا) مفعولا ثانياً ، وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل بفواصل  
وهو (جهالا) واغتنر الفصل ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان له .

الشرط السادس : ويشترطه أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السويلى الأندلسى  
المالقي (ت ٥١٠ هـ) ، وهو ألا يتعدى الفعل (تقول) بحرف الجر (اللام) لأن  
اللام تبعده عن معنى الظن ويصبح قولاً مسموعاً ، نحو (أقولُ لزيد عمرو  
منطلقاً) حيث رفع كل من (عمرو) و (منطلق) بسبب تعديه باللام لذلك  
يعربان مبتدأ وخبراً والجملة الاسمية المكونة منهما في محل نصب مفعول  
به للقول .

وخلاصة الكلام أن القول إذا كان بمعنى الظن واستوفى الشرط السبعة التي  
ذكرت فإنه ينصب مفعولين ، فإن جاء فاقداً شرطاً من هذه الشروط لم يكن  
بمعنى الظن ، وإنما يكون بمعنى النطق والتلفظ فينصب مفعولاً به واحداً فقط  
ويكون للحكاية في هذا الموضع .

هل يجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى (أُم تَقُولُونَ إِنِ إِبْرَاهِيمَ)  
في قراءة الخطابي حيث جاء الفعل المضارع (تقول) للحال وغير مفصول من أداة  
الاستفهام ، ومع ذلك فإنه ليس بمعنى الظن وعلى ذلك فهو لم ينصب مفعولين .

وروى قول العرب (هلامَ تقولُ الرمحُ) بالرفع على الرغم من أن (تقول)  
تدل على الحال ولم يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل أو بعبارة أخرى على الرغم  
من استيفائه لجميع الشروط ، وتكون في هذه الحالة للحكاية . ففي المثال الأول

(تقولون) فعل وظاعل ، والجملة الاسمية المكونة من إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

### الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل :

الفعالان (أَعْلَمُ) و (أَرَى) اللذان أصلهما (هَلَمَ) و (رَأَى) فتعدّياً بهمزة التعدية في أولها ، وأصلهما فعالان ينصبان المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لها . ويتعدّيتهما بالهمزة ينصبان مفعولات ثلاثة ، الثاني والثالث منها أصلهما مبتدأ وخبر نحو قوله تعالى (كذلك يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ) حيث نصب الفعل (يُرَى) ثلاثة مفاعيل هي على الترتيب (هم) و (أعمال) و (حسرات) . ونحو قوله تعالى أيضاً (إذ يَرِيكَمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ، ولو أَرَاكُمْ كَثِيراً لَأَسْلَمْتُمْ) حيث نصب الفعل (يُرَى) ثلاثة مفاعيل هي : الكاف مفعولاً أولاً ، و (هم) مفعولاً ثانياً ، و (قليلًا) في المثال الأول ، و (كثيرًا) في المثال الثالث مفعولاً ثالثاً . ويرى ابن هشام أن نظير التمايز السابقين ماضٍ مُسْتَمِرٌّ معناها وهو خمسة أفعال أخرى هي :

١ - نَبَأَ : مثل نَبَأَتْ أَبِي أَخَاهُ مَسَافِراً .

٢ - خَبَرَ : مثل خَبَّرَتْ عَمراً زَيْدًا حَرِيضًا .

٣ - حَدَّثَ : حدثت الرجل أَخَاهُ مَسَافِراً .

٤ - أَنْبَأَ : مثل أَنْبَأَتْ مُحَمَّدًا هَلِيبًا قَادِمًا .

٥ - أَخْبَرَ : مثل أَخْبَرَتْ زَيْدًا عَمراً مَسَافِراً .

وماس من أحكام في باب (ظن) وأخواتها ثابت لهذه الأفعال بالنسبة



المفعولين الثاني والثالث . فيجوز حذف أحدهما اختصاراً وتممه اقتصاراً ، ومن  
الاناء والتعليق من العمل . وابن هشام لا يمتنع مع التحاة الذين يمدون الاناء  
والتعليق مطلقاً في هذه الافعال ، سواء كان الفعل مبنيًا للفاعل أم مبنيًا للمفعول  
بحجة أن المفعولين الثاني والثالث بمنزلة المفعول الثاني في غير هذا الباب والمفعول  
الثاني لا يعلّق ولا يلبّغى .

ومن الشواهد على إتمام هذه الأفعال قول بعض العرب ( البركة أعلمنا  
الله مع الأكبر ) - ( البركة ) مبتدأ ، و ( مع الأكبر ) خبره ، و ( أعلم ) اناء  
لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهي مبنية للفاعل . ومنها أيضاً قول الشاعر :

وأنت - أراى الله - أمنع عاصم وأرأى مستكفي وأسمع وأهب

حيث ألقى الفعل ( أراى ) عن العمل في المفعول ولين الثاني والثالث وهما  
( أمنع عاصم ) حيث أن الجملة ( أنت أمنع عاصم ) وقد ألقى هل هذا الفعل  
لتوسطه بين المفاعيل الثلاثة والأصل ( أراى الله إيساك أمنع عاصم )  
أو ( أراىك الله أمنع عاصم ) فلما قدّم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع  
وجعل مبتدأ .

ومن الشواهد على تفاق هذه الاعمال عن العمل قوله تعالى ( ينبتكم إذا  
مزقتم كل ممزق إنكم ألقى خلقاً جديداً ) حيث تدرّب ( كم ) مفعولاً أولاً للفعل  
( ينبت ) وجملة ( إنكم ألقى خلق ) في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني  
والثالث لينبىء . والفعل ينبىء معلق عن هذه الجملة بلام الابتداء المرحلقة في خبر  
إن ، ولذلك كسرت همزتها . أما جملة ( إذا مزقتم ) فهي جملة شرطية ( إذا ) فيها

أداة شرط غير جازمة و (مُزَقَّتَم) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه بالعطف جديد، وبتقالدير ( إذا مزقتهم تجددت دون ) وهذه الجملة معترضة بين المفعول الاول وما سد مسدّ المفعولين الثانى والثالث .

ومنها أيضا قول الشاعر :

حذارِ فقدُ بَيَّضْتُ أَنْكَ المذَى سنُجُزَى بما تسمى فقسعد أو تشقى  
حيث نصب الفعل ( نَبَى ) ثلاثة مفاهيل ، وقد هَدَى إلى مفعول واحد وهو الضمير الواقع نائب تاعل ( تاء الفاعل ) ، وعلق عن المفعولين الثانى والثالث باللام الواقعة فى خبر ( إن ) وهو ( المذى ) . وهذه اللام هى لام الابتداء التى لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، والأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ولكنها تزحاق إلى الخبر عند دخول ( إن ) على الجملة الاسمية .

ويذكر ابن هشام رأى ابن مالك فى أن الفعلين ( أرى ) و ( أعلم ) اللذين أصلهما ( رأى ) الذى بمعنى ( أبصر ) ، و ( علم ) الذى بمعنى ( عرف ) متعدّتان بواسطة همزة التعمدية لمفعولين كما فى نحو قوله تعالى ( من بعد ما أراكم ما تحبون ) فالفعل ( أرى ) هنا ماضٍ منقول من ( رأى ) البصرية المتعدية لمفعول واحد إلى الفعل ( أرى ) المتعدى لمفعولين بواسطة همزة التعمدية . و ( كم ) ضمير نى محل نصب مفعول أول لـ ( أرى ) و ( ما ) اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ثانٍ لـ ( أرى ) . وجملة ( تحبون ) صلة الموصول لا محل لها من الاعراب . ومفعولا ( أرى ) و ( أعلم ) فى هذه الحالة هو حكم مفعولى ( كسا ) . وبسبب ( كسا ) هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين أيضا فى الأصل مبتدأ وخيرا مثل ( سأل وأعطى ، ألبس ونسج ومنسج ) ولهذا

لا يصح تطييب الاحكام الخاصة بالأفعال القلبية عليها ، إلا التعليق فانه يجوز فيها ، كما يجوز في مفعولها الخائف معاً إذا دليل عاينها دليل ويجوز حذف مفعولها معاً لأن أفعالها ليس مبتدأ وخبراً . أما امتناع إلغاء عملها بالامتناع الاختيار بالمفعول الثاني عن المفعول الأول .

وبعرض ابن هشام الاعتراض على رأى ابن مالك فى التعالين ( أعلم ) و ( أرى ) ويتأخر فى أمرين :

الأول أن ( علم ) بمعنى ( عَرَفَ ) حفظ أو سمع نقله من التمدى لمفعول واحد إلى التمدى لمفعولين بالتضعيف لا بالهززة ، كما فى نحو قوله تعالى ( وَدَلَّمْ أَدَمُ الْأَسْمَاءَ كَاتِمًا ) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض غير وجيد لأن القياس - جواز نقل - التمدى لواحد بالهززة ، نحو ( البست زبدًا حبيبةً )

والثانى : أن ( أرى ) البصرية صمغ تاليقها بالاستفهام نحو قوله تعالى ( رب أرني كيف نجحى الموتى ) حيث هذا ( أر ) من ( أرى ) البصرية فعل أمر لانعاء ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، والنون انبائية ، والياء مفعولاً أولاً ، ووجهة ( كيف نجحى الموتى ؟ ) فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى لـ ( أر ) المتعلق عن العمل بالاستفهام ( كيف ) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض قد يرفض إذا كانت الرؤية فى هذه الآية علمية .

و هناك رأى آخر يخرج هذا الشاهد من باب التعليق لاحتمال أن تكون ( كيف ) اسماً معرباً مجرماً عن الاستفهام بمعنى الكيفية ، ويكون مضافاً إلى الفاعل بعده بتأويل المصنف بتقدير ( أرى كيف نجحى الموتى ) .

## الجملة الاسمية التي لها موقع من الاعراب

في بعض الأحيان يكون للجملة الاسمية محل من الاعراب ، وفي بعض الأحيان الأخرى لا يكون لها محل من الاعراب . والجملة الاسمية التي لها محل من الاعراب هي تلك التي يمكن أن تحمل محل الاسم المفرد . فإذا قلت ( عادلٌ ملابسُه نظيفةٌ ) فإن ( عادل ) يجر مبتدأ ، و ( ملابسُه نظيفةٌ ) هو المتكلمت به عن عادل ، فهو خبر المبتدأ ، وم رفع أن خبر المبتدأ يكون مرفوعاً . وإذا قلت هذه الجملة جاءت في مكان اسم مفرد مرفوع ، فهي في محل رفع . والاسم المفرد الذي تحمل محله هذه الجملة هو ( نظيفُ الملابس ) أي ( عادلٌ نظيفُ الملابس ) والجملة الاسمية يكون لها محل من الاعراب في المواضع التالية :

( ١ ) إذا وقعت خبراً وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن ، ونصب في بابي كان وكاد ، نحو ( الطفلُ ملابسُه نظيفةٌ ) فـ ( الطفل ) مبتدأ أول ، و ( ملابسُ ) مبتدأ ثان ، وهاء التانيب في محل جر مضاف إليه ، و ( نظيفةٌ ) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . نحو ( إنَّ الطفلَ ملابسُه نظيفةٌ ) لجملة ( ملابسُه نظيفةٌ ) في محل رفع خبر ( إنَّ ) ، و ( كانَ الطفلَ ملابسُه نظيفةٌ ) فاجملة ( ملابسُه نظيفةٌ ) في هذا المثال في محل نصب خبر ( كان ) .

( ٢ ) إذا وقعت حالا : وموضعها نصب نحو قوله تعالى ( لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سُكاري ) فـ ( أنتم سُكاري ) جملة اسمية مسكونة من المبتدأ ( أنتم ) وخبره ( سُكاري ) والضمير ( أنتم ) يعود على ( واو الجماعة ) في ( تقربوا ) والجل يمد التكرات صفات ويعد المعارف أحوال وهذه الجملة يمد معرفة لأن

الضمير من أنواع المضاف لذا تهرب هذه الجملة في محل نصب على الحالية . ومن شواهد هذا القسم أيضا قوله تعالى ( وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ) فجملة ( وهم يلعبون ) جملة اسمية مبتدأ فيها ( هم ) وخبره جملة ( يلعبون ) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ( استمعوه ) . ومن شواهد هذا القسم أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ) فجملة ( وهو ساجد ) جملة اسمية في محل نصب حال من اسم كان ( العبد ) .

( ٣ ) إذا وقعت مفعولا به ومحلها النصب . وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة مواضع :

أ - عند الحكاية بالقول أو مرادف القول : الحكاية بالقول نحو قوله تعالى ( قال : إني عبد الله ) فجملة الاسم ( إني عبد الله ) المسكونة من إن وصانها في محل نصب مفعول به لقول . ومرادف القول قسمان :

الاول ما يكون معه حرف التفسير نحو قول الشاعر :

وترميني بالطرفِ أي أنت مذنبٌ      وتناديني لكنَّ إياك لا أقلي

فالجملة الاسمية ( أنت مذنب ) المسبوقة بحرف التفسير ( أي ) تقع في محل نصب مفعولا به لـ ( ترميني ) وهو مرادف للقول .

والقسم الثاني من مرادف القول هو ما ليس معه حرف تفسير نحو قوله تعالى ( ووصى بها إبراهيم بنبيه وبهقوب يائسى إن الله اصطفى لكم الدين ) فالجملة الإسمية ( إن الله اصطفى لكم الدين ) في محل نصب مفعولا به لمرادف القول .

تأخذ قراءة بعضهم : ( فتدعونه أنى مغلوب ) فالجمله الاسمية ( أنى مغلوب ) في محل نصب ، معربه بالذم ( أيما ) وهو مرادف للقول ، ومن هذا القبيل قوله تعالى ( يا صمم الله في أولادكم لئلا تذكروا من أنطق الأنثيين ) إذ يرى بعض النحاة أن الجمله الاسمية المكونه من المبتدأ ( مثل ) وخبره وهو شبه الجمله ( لئلا تذكروا ) في محل نصب متمم له بالذم يوصى ، وهو مرادف للمعياره بالذم .

(ب) عندما تقع معرولا ثانيا كافي باب ثان ، وهو مقولا ثالثا كافي باب أهل ومن الشاهد على وروده معرولا ثانيا في باب ظن قول الشاعر :

فإن ترصيفي كتمت أجهل فيكم فإني شريتُ الحلم بعديك بالجهل

حيث جاءت الجمله الاسمية ( كتمت أجهل فيكم ) المكونه من ( كان ) واسمها وخبرها معرولا به ثانيا للذم ( يزعم ) .

(ج) عندما يجيء معرولا في باب التعليق ، كافي نحو قوله : ( أولم يتفكروا ما يصاحبهم من أجنة ) لأنه يقال ( فكرت فيه ) ولكن الفعل هنا علق بالاسمناهم عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهذا من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا تتكون هذه الجمله مادته معمد المفعولين ، ونحو ( علمت من أبوك ) حيث تقع الجمله الاسمية ( من أبوك ) في محل نصب معرولا به للذم ( علمت ) ونحو قوله تعالى ( ولتعلمن أيضا أشد عذابا ) حيث جاءت الجمله الاسمية ( أيضا أشد عذابا ) في موضع المفعولين .

٤ - إذا وقعت الجمله الاسمية مضافا إليه ومحلها الجار ، ومما يضاف إلى الجمله : أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء ، نحو ( لينذر يوم التلاق يومهم بارزون ) حيث أضيفت الجمله الاسمية ( يومهم بارزون ) إلى ظرف الزمان ( يوم ) .

وحيث : وتختص عن سائر أسماء المكان بوجود إضافتها إلى الجملة ، نحو :  
 (أجاسُ حيثُ محمدٌ يجلسُ) فالجملة الاسمية (محمدٌ يجلسُ) في محل جر مضافة  
 إلى (حيثُ) .

وقائلٌ : نحو قول الشاعر :

وأجبتُ قائلٌ كيفَ أبتُ بصالحٍ حتى ملأتُ ومثلني عوادي

حيث جاءت الجملة الاسمية (كيفَ أبتُ بصالحٍ) في محل جر مضافة إلى (قائلٌ)

(ع) إذا وقعت الجملة الاسمية بعد (الذم) أو (إذا) جواباً للشرط جازم :  
 الجملة المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى (من يُضللُ فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم  
 يعمهون) فجملة (لا هادي له) وهي جملة اسمية مكوّنه من (لا) النافية للجنس  
 واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط . والمقرونةُ بـ (إذا) نحو قوله تعالى  
 (وإن تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فالجملة الاسمية  
 (هم يقنطون) المصدية بـ (إذا) في محل جزم جواب الشرط .

٦ - إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع :

(١) الجملة الاسمية المنعوت بها أي تقع صفة ، وتكون جملة الصفة في محل  
 رفع أو نصب أو جر . مثال الجملة التي في محل رفع ، نحو قوله تعالى (من قبل أن  
 يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) فالجملة الاسمية المكوّنه من (لا)  
 النافية واسمها وخبرها (لا بيع فيه) فيها ضمير يعود على (يوم) وإذن فهذه الجملة في  
 محل رفع صفة ليوم ، و (يوم) فاعل الفعل (يأتي) مرفوع بالظاهرة .

ومثال جملة الصفة التي في محل نصب في نحو قوله تعالى (رئساً أنزلنا هليلجاً

ما تُدعى من السماء تكونُ انا عيدا) فجملة (تكون لنا عيدا) في محل نصب صفة لـ (مائتة) .

ومثال جملة الصفة التي في محل جر نحو قوله تعالى : (ربنا اتركنا مع الناس ليوم لا ريب فيه) فجملة (لا ريب فيه) المكونة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها في محل جر صفة لـ (يوم) .

(ب) الجملة الاسمية المعطوفة بالحرف على جملة لها محل من الاعراب ، كذا في نحو قولنا (زيدٌ منطلقٌ وابوه ذاهبٌ) . (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة و (منطلق) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، و (الواو) حرف عطف والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (ابوه ذاهب) إذا قدرنا أنها معطوفة على جملة (زيد منطلق) فلا محل لها من الاعراب لأنها معطوفة على جملة لا محل لها من الاعراب . وإذا قدرنا أنها معطوفة على الخبر المفرد (منطلق) كانت في محل رفع لأنها تكون حينئذ معطوفة على ما له محل من الاعراب .

(ج) الجملة الاسمية المبدلة ، التي تقع بدلا نحو قوله تعالى (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فالجملة الاسمية المكونة من (إن) ومماويلها تقع بدلا من (ما) وصلتها ، وهي في محل رفع والمعنى (ما يقول الله لك إلا ما قد قيل) . ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وأمرؤا النجوى الذين ظهروا هل هذا إلا بشرٌ ، ألمستم أفتأتون السحر) فجملة (هل هذا إلا بشرٌ مثلكم) وهي جملة اسمية في محل نصب بدل من (النجوى) و (النجوى) مفعول به للفعل (أمرؤا) .

٧ - إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لجملة لها محل من الاعراب ويقع ذلك في باب عطف النسق وباب البدل خاصة .



مثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب النسق نحو ( زيدٌ )  
قام أبوه ، وأخوه قاعدٌ ) فجملة ( أخوه قاعدٌ ) معطوفة على جملة ( قام أبوه )  
التي تقع خبرا للمبتدأ ، ومثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب  
البدل نحو ( أقولُ له ارحلُ لا إقامة لك بيننا ) حيث أبدلت الجملة الاسمية  
المكونة من ( لا ) النافية للجنس واسمها وخبرها من جملة ( ارحلُ أو جهالة ( ارحل )  
في محل نصب مفعول به ، فكذلك الجملة المبدلة منها في محل نصب كالجملة  
التي تتبعها .

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب :

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب هي تلك التي لا محل لها المفرد  
وهي سبعة أقسام نوضحها كما يلي :

١ - الجملة الابتدائية أو المستأنفة وهي نوهان . الأولى : الجملة المنفتح  
بها النطق نحو قولنا ابتداءً ( التليفُ ناجحٌ ) . ومن هذا القسم الجمل المنفتح  
بها سرور القرآن الكريم . والثانية هي الجملة المنقطعة عما قبلها نحو ( توفى الزبيرُ  
الوطنيُّ ، رَحْمَةً اللهُ عليه ) ، فجملة ( رحمة الله عليه ) جملة مسأفة مستقلة  
عما قبلها .

( - ) الجملة المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا .

وتجىء الجملة المعترضة في عدّة مواضع منها :

بين الفعل ومفعوله أى فاعله كقول الشاعر :

وقد أدركتني والحدادُ جمّةٌ أسنة قومٍ لأضافي ولا أُعزلُ

حيث جاءت الجملة الاسمية ( الحوادثُ جمّةٌ ) معترضة بين الفعل ( أدرك )  
وظاعله ( أرسنة )

بين الفعل ومفعوله كافي نحو قول الشاعر :

وَبَدَّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبَّشُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

حيث جاءت الجملة الاسمية ( الدهرُ ذو تبديل ) معترضة بين الفعل  
( بدّلت ) وبين مفعوله ( هيفاً ) .

بين المبتدأ وخبره نحو قول الشاعر :

وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَلَانُهُ وَنَوَاحُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية ( الأيامُ يعترن بالفتى ) بين المبتدأ المؤخر  
( نوابد ) ، والخبر المقدم . وهو شبه الجملة ( فيهن ) .

بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو قول محمد بن بشر الخارجمي في رجل وعده  
بتلوص ثم مطله :

لعلك - والموعودُ حقُّ أقاؤه - بدالك في تلك القلوصِ بداء

حيث اعترضت الجملة الاسمية ( الموعودُ حقُّ أقاؤه ) بين اسم لعل ( كاف  
الخطاب ) وخبرها ، وهو الجملة الفعلية ( بدالك بداء ) . والمروف أن ( لعل )  
من أخوات ( إن ) أحد أقسام نواسخ الجملة الاسمية ، وأن اسم ( لعل ) أصله  
المبتدأ وخبرها أصله خبر المبتدأ .

بين الشرط وجوابه : نحو قوله تعالى ( وإذا بدلنا آية مكان آية - والله  
أعلم بما ينزل - قالوا إنما أنت متفتر ) ، فالجملة الاسمية ( والله أعلم بما ينزل )  
جاءت معترضة بين فعل الشرط ( بدلنا ) ، وجوابه وهو الجملة الفعلية ( قالوا  
إنما أنت متفتر ) .

بن القسم وجوابه نحو قول النابغة الذبياني في اشمام بنى قريع بن عوف  
بالاقتراء عليه :

لعمرى - وما عمري على يميني لقد نطقت بطلا على الأقرع

حيث قال (وما عمري على يميني) وهي جملة اسمية جاءت معترضة بين  
القسم (لعمرى) وجواب القسم وهو قوله (لقد نطقت بطلا على الأقرع) .  
وتجبيء الجملة الاعتراضية أيضا بين الموصوف والصفة ، والموصول وصفاته ،  
وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضامين ، والجار والمجرور ، والحرف الناسخ وما دخل  
عليه ، وبين الحرف وتوكيده ، وحرف التنفيس والفعل ، وقد ، والفعل ، وحرف  
النفي ومنفيه ، كما تأتي بين الجملتين المستقلتين .

( ٣ ) الجملة التفسيرية : وهي فضلة تكشف حقيقة ما جاء قبلها : وهي قسبان ،

القسم الأول هو ما تجبيء فيه مجردة من حرف التفسير نحو (وأسمروا الذموى  
الذين ظلموا . هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟) إذا اعتبرنا جملة الاستفهام منسرة  
للذموى ، و (هل) للنفي .

والقسم الثاني هو ما تجبيء فيه الجملة مقرونة بـ (أى) نحو قول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنت مذنبٌ وتقلبنى لكننٍ إتيك لا أقلى

حيث يصح أن نعتبر الجملة الاسمية (أنت مذنب) لا محل لها من الاعراب  
لأنها تفسر وتوضح معنى (ترمينني بالطرف) أما لو اعتبرنا الفعل (ترمى) بمعنى  
تقول ، فإن الجملة تعرب بدلا ، كما سبق أن ذكرنا .

٤ - الجملة المحبوبة بها القسم نحو قوله تعالى : ( والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ) حيث جاءت الجملة الاسمية ( إنك لمن المرسلين ) المسكوكة من ( إن ) ومعولها ، جواباً للقسم ، ولا محل لهذه الجملة من الاعراب .

٥ - الجملة الواقعة جواباً للشرط في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الشرط غير جازم مطلقاً مثل جواب ( لو . لو لا . لما . كيف ) نحو ( لو اجتهدت لكنت من الناجحين ) فجملة ( كنت من الناجحين ) هي جواب الشرط ولا محل لها من الاعراب ، ونحو ( لو لا النيل لأصبحت مصر صحراء مجذبة ) فجملة ( أصبحت مصر صحراء مجذبة ) لا محل لها من الاعراب لأنها جواب شرط غير جازم وهو ( لو لا ) .

والحالة الثانية : أن يكون الشرط جازماً يمكن جملة الجواب لم تقترن بالفاء ولا بأداة الفجائية نحو ( إن تقم أنا قائم ) فجملة ( أنا قائم ) تقع جواباً للشرط ، وكان حقها أن تكون في محل جزم غير أنها في هذا المثال لا محل لها من الاعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو بأداة الفجائية .

٦ - الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، الجملة الواقعة صلة لاسم نحو ( جاء الذي قام أبوه ) فـ ( الذي ) اسم موصول في محل رفع فاعل للفعل ( جاء ) وبلى اسم الموصول دائماً جملة تسمى صلة الموصول . هذه الجملة لا محل لها من الاعراب .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو ( قام زيدٌ ولم يقم عمروٌ ) فإذا اعتبرنا الواو هنا حرف عطف ، فإنها تعطف جملة ( لم يقم عمرو ) على جملة ( قام زيد ) وحيث أن جملة ( قام زيد ) جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب . فإن الجملة للعطوفة عليها لا محل لها من الاعراب كذلك .

## التوابع

التوابع جمع تابع ، والتابع في النحو هو ما يتبع غيره في إعرابه ، أو بعبارة أوضح : التابع هو ما ليس له كيان إعرابي مستقل بذاته ، بل إنه إنما يصف كلمة أخرى في الجملة فيتبعها في إعرابها . ونفسر ذلك بأننا عرفنا أن الرفع علامة الاسناد ، وأن الخفض ( الجز ) علامة الاضافة وأن النصب علامة النضلة ( المكمل ) التي لا هي باسناد ولا بإضافة . ومن ثم يتضح لنا أن كل مرفوع مسند إليه أو تابع المسند إليه وأن كل مخفوض مضاف إليه أو تابع المضاف إليه ، وأن كل منصوب فضلة لاهي مسند إليه ولا مضاف إليه ، أو تابع لهذه الفضلة . ومعنى أن التابع وصف المتبوع أنه ما كان من المتبوع كأنها شيء واحد ، وإذا كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبوع فهو إنما ينطبع على مثاله ويحتذى أثره ويكون له ما للمتبوع من سمات وخصائص .

ومن أبرز هذه السمات الإعراب ، فإن كان المتبوع صرفوا ، كان التابع صرفوا مثله ، وإن كان مخفوضا كان التابع مخفوضا مثله ، وإن كان منصوبا كان التابع منصوبا مثله أيضا . ولما كان التابع والمتبوع كالشيء الواحد أو بمعنى آخر كالسكامة الواحدة ، فإنه لا يصح انفصال بينهما بشيء أجنبي محض عنهما .

ومما اهتم به غير أجنبي عن التابع والمتبوع فجاز أن يفصل بينهما :

أ - معمول التابع : كما في نحو قوله تعالى ( ذلك حشرنا علينا يسهر ) حيث فصل معمول الوصف وهو الجار والجرور ( علينا ) بين النهى ( يسهر ) والمنعوت ( حشر ) .

ب - معمول المتبوع : نحو قوله ( يعجبني إكرامك عمراً للشديد ) حيث فصل ( عمراً ) وهو معمول المنعوت وهو المصدر العامل عمل فعله ( إكرام ) بينه وبين النعت ( الشديد ) .

ج - عامل المتبوع نحو ( العامل أكرمت النكير ) حيث فصل الفعل ( أكرم ) عامل النصب في المنعوت ( العامل ) بينه وبين النعت ( النكير ) .

د - معمول العامل : كافي نحو قوله تعالى ( سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ) حيث فصل ( عما يصفون ) وهو معمول العامل بين النعت ( عالم الغيب ) وبين المنعوت وهو ( الله ) .

هـ - جواب القسم نحو ( بل وربّي لأتأينكم عالم الغيب والشهادة ) ، حيث فصل جواب القسم ( لتأينكم ) بين النعت ( عالم الغيب ) والمنعوت ( ربّي ) .

و - الجملة الاعتراضية : كافي نحو قوله تعالى ( وإنه قسم - لو تعلمون عظيم ) حيث فصلت الجملة الاعتراضية ( لو تعلمون ) بين النعت ( عظيم ) والمنعوت ( قسم ) .

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المجال أنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع . ويعدد ابن هشام التوابع بخمسة هي : النعت مثل ( مررت برجل صالح ) ، والتوكيد مثل ( أقبل الرئيس ) ، و ( أقبل الرئيس نفسه ) ، وعطف البيان نحو ( جاء أبو خليل إبراهيم ) ، وعطف النسق نحو ( دخل عادل وهلي ) والبديل نحو قوله تعالى ( أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ) . وكان النحاة القدماء غير الرضى الاسترا باذى شارح كافية ان الحاجب بمعمون التوابع إلى أربعة أقسام ، بضم عطف النسق إلى عطف البيان في باب واحد .

## التمتع

يضع ابن هشام تعريف ابن مالك ناظم الألفية للتمتع أمام أعيننا ، ثم يفتده بما يبين لنا دقته في الالتزام بشروط التعريف المنطقي الذي يحتم أن يكون تعريف أى شئ جامعا مانعا ، أى يجمع كل ما يدخل تحته ، وينع من دخول كل ما يختلف عنه ، وعلى ذلك فن عيوب التعريف أن يكون غير شامل ، أو أن يكون غير جامع .

يقول ابن مالك . أن التمتع هو التابع الذي بكل متبوعه . فدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به . وابن مالك بتعديده التابع بأنه الذى بكل متبوعه ، يخرج كلاً من عطف النسق والبذل من هذا التعريف ، لأنهما لم يقصد بهما أصلاً تكميل متبوعها بإيضاح أو بتخصيص ، كما أن تعديده لثبات بأنه يدل على معنى فى المتبوع ، ويخرج عطف البيان والتوكيد ، لأنهما لا يدلان على صفة ، ومعنى فى متبوعها ولا فيما يتعلق به ، ذلك لأنهما نفس متبوعها .

وهذا المسكل ، أى التمتع يكون موضعاً لمتبوعه إذا كان المتبوع معرفة ، نحو ( جاء زيد التاجر ) حيث جاء ( التاجر ) صفة لـ ( زيد ) وزيد معرفة ، فالصفة هنا أدوات التوضيح ، نحو ( جاء زيد التاجر أبوه ) فـ ( التاجر ) فى هذا المثال صفة لـ ( زيد ) المعرفة ، وقد وضحت الصفة هنا شيئاً يتعلق بزيد ( أبوه ) .

وبكون التمتع مخصصاً للمتبوعه إذا كان المتبوع نكرة ، نحو ( جاءنى رجل تاجر ) و ( جاءنى رجل تاجر أبوه ) فـ ( تاجر ) فى كل من المثالين وصف لهذا الاسم النكرة ( رجل ) وقد خصص فى المثال الاول هذا الاسم النكرة ، أما فى

المثال الثاني فقد خصص شيئاً يتماق بهذا الاسم النكرة . والمقصود بالتخصيص تقابل الاشتراك المعنوي فيها وتضييق عدده ما تشبهه والتخصيص عند النحاة درجة من التعريف .

ويرى ابن هشام أن تعريف أو (حدّ) ابن مالك غير شامل لأنواع النعت كلها ذلك أنه عرّف النعت بأنه التابع الذي يكتمل متبوعه ، فشمّل بذلك النعت الذي يوضح المعرفة ، والنعت الذي يخصص النكرة ويذكر ابن هشام أنه توجد أنواع من النعت تجب لأغراض أخرى لم يشملها تعريف ابن مالك . وحدد منها أربعة أنواع من النعت هي :

أ - النعت الذي يكون لجرد المدح نحو قوله تعالى ( الحمد لله رب العالمين )  
فـ ( رب ) في هذا المثال نعت جاء لجرد المدح .

ب - النعت الذي يكون لجرد الذم نحو قوله تعالى ( أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ) حيث جاء ( الرجيم ) نعت لجرد الذم .

ج - النعت الذي يجيء للترحم أي إظهار الرحمة والحنان للغير نحو ( اللهم أن عبدك المسكين ) ، فـ ( المسكين ) في المثال السابق نعت مقصود به الترحم

د - النعت المقصود به التوكيد : نحو قوله تعالى ( وإذا نُزِّلَتْ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ) فـ ( واحدة ) نعت مقصود به مجرد التوكيد .

والحقيقة أنّ الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ، وأنه قد يخرج عن الأصل إلى غرض من الأغراض الأربعة التي ذكرها ابن هشام . ما يتفق فيه النعت مع المنعوت :

لفهم رأي ابن هشام في هذا الموضوع نقول إن النحاة قدّسوا النعت إلى



قسمين : نعت حقيقي ونعت سببي . النعت الحقيقي هو الذي يتعلق بالمنعوت .  
فمنه نحو ( محمدٌ رجلٌ ناجحٌ ) فد ( ناجحٌ ) نعت يتعلّق بالمنعوت ( رجلٌ )  
مباشرة ، أمّا النعت السببي فيصف شيئا يتعلّق بالمنعوت نحو ( زارني رجلٌ  
كريمٌ أبواه ) فد ( كريمٌ ) نعت يصف ( أبواه ) الذي يتعلّق بالمنعوت ( رجلٌ )

ويقرر النحاة أن النعت الحقيقي يطابق منعوته في أربعة أمور مما :

أ - التعريف والتشكير .

ب - التذكير والتأنيث .

ج - الافراد والتنثية والجمع .

د - الاعراب ( الرفع والنصب والخفض ) .

نحو ( سافر التلميذان الناجحان ) و ( سلمت على التلاميذ الناجحين )  
و ( كافأت تلميذاً ناجحاً ) و ( وشجعت تلميذة مجدة ) و ( وتوقّت التلميذات  
المجهدات ) .

أما النعت السببي ، أي الوصف المرفوع فاعله ، أو بمبارة أوضح : الوصف  
الذي يعمل عمل فعله فيرفع فاعلا ، نحو ( جاءني بنتٌ كريمٌ أبواها ) و ( هذان  
ولذان فاضلةٌ أخلاقهما ) فد ( كريمٌ ) في المثال الاول ، و ( فاضلةٌ ) في المثال  
الثاني ، ايمان نوهما وصف ، وكل منهما يرفع فاعلا ، نحو ( أبوان ) في المثال  
الاول ، ( أخلاق ) في المثال الثاني . وهذان الوصفان يعربان نعتين سببين تابعين  
لمسبقهما في الاعراب ، أي ( بنت ) في المثال الاول ، و ( ولذان ) في المثال  
الثاني ، وإن كانا وصفين في المعنى لشيء بعدهما يتصل مع ما قبلهما عن طريق

الضمير العائد عليه وهو (ها) الغائبة المضاف إلى (أبوان) في المثال الاول ،  
و (هما) للمضاف إلى (أخلاق) في المثال الثاني .

ويوضح لنا من المثالين السابقين أن الذمت السببي يطابق ما قبله ، أى المنعوت  
في أمرين ، ويطابق ما بعده في أمرين آخرين على التفصيل التالي :

يطابق ما قبله في :

(أ) التعريف والتنكير .

(ب) الاعراب ( الرفع والنصب والحذف ) .

ويطابق ما بعده في :

(أ) التذكير والتأنيث .

(ب) الافراد والتثنية والجمع .

والسبب في ذلك أن هذا الوصف الذي يعرب اعتسابياً ، كالفعل معنى  
واستعمالاً ، ويعرب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقتها للفاعل في النوع  
وفي العدد .

ومثال الذمت السببي الذي يطابق ما قبله في التعريف والتنكير والاعراب .  
ويطابق في نفس الوقت ما بعده في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع  
( زُرْتُ طِفْلَتَيْنِ مَسَافِرًا أَبُوهُمَا ) .

توضيح كلام ابن هشام على ضوء الكلام السابق :

يقول ابن هشام : أنه يجب موافقة الذمت هموماً ، سواء كان حقيقة أم سببياً  
لما قبله في أمرين :

أولها : فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة .

وثانيهما : فيما هو موجود فيه من التعريف والتشكير، نحو (جاءني زيدُ الفاضلُ) و ( رأيتُ زيداً الفاضلَ ) و ( مررتُ بزيدِ الفاضلِ ) و ( جاءني رجلٌ فاضلٌ ) و ( جاءني رجلٌ كريمٌ أبواه ) و ( سلمتُ على الرجلِ الكريمِ أخلاقه ) و ( أكرمتُ البياتِ الكرامِ آباؤهن ) .

أما من حيث النوع ( التذكير والتأنيث والعدد والافراد والتثنية والجمع ) فيختلف فيها النعت الحقيقي عن النعت السببي .

وبرى ابن هشام أن النعت يوافق المنعوت في النوع والعدد إذا رفع ضمير الموصوفِ المستتر ، ومعنى كلامه أنه إن كان الوصف نعتاً حقيقياً ، نحو ( جاءني امرأةٌ كريمةٌ ) فالوصف ( كريمة ) يرفع فاعلاً له ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على ( امرأة ) أي الموصوف ، وكذلك يرفع الوصف في كل مثله من الأمثلة التالية فاعلاً يعود على الموصوف نحو : ( جاءني رجلان كريمان ) و ( جاءني رجالٌ كرامٌ ) فهـ ( كريمان ) في المثال الاول ، و ( كرام ) في المثال الثاني كل منهما وصف ورفع فاعلاً ضميراً مستتراً يعود على الموصوف ( رجلان ) في المثال الاول ، و ( رجال ) في المثال الثاني ، وتنطبق القاعدة السابقة على الأمثلة التالية أيضاً ( جاءني امرأةٌ كريمةٌ الأب ) و ( جاءني امرأةٌ كريمةٌ أبا ) و ( جاءني رجلان كريمان الأب ) و ( جاءني رجالٌ كرامٌ أبا ) و ( جاءني رجال كرام الأب ) و ( جاءني رجالٌ كرامٌ أبا ) فالوصف في كل الأمثلة السابقة يوافق الموصوف في العدد وفي النوع لأنه يرفع ضميراً مستتراً يعود على الموصوف . وهذه هي القاعدة عند ابن هشام .

ففي المثال الاول ( جاءني امرأةٌ كريمةٌ لأب ) تعرب ( جاءني ) فعلاً

ما ضيا صنيا على الفتح والياء الساكنة للتأنيث ، والنون اللوائية ، وباء المتكلم ضمير مثنى على الكسرة في محل نصب مفعول به ، و ( امرأة ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، و ( كريمة ) نعت لامرأة مرفوع مثله ، وهو وصف يرفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره ( هي ) يعود على ( امرأة ) ، و ( الأب ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وفي المثال الثاني ( جاءني امرأة كريمة أباً ) ، يعرب ( جاءني ) فعلا ومفعولا به ، و ( امرأة ) فاعلا و ( كريمة ) وصف يعرب نعتا لامرأة مرفوعا مثله ، و فاعل الوصف ضمير مستتر تقديره ( هي ) يعود على ( امرأة ) ، و ( أباً ) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

والوصف في المثالين الأخيرين اللذين أعربناهما يسمى بالوصف المجازي ، وهو الوصف الذي يجري على غير من هو له ، وذلك بأن يُحوّل الاسناد عن الاسم الظاهر إلى ضمير الموصوف .- ( كريمة ) في المثالين وصف يرفع ضميرا مستترا يعود على الموصوف ، ولم يرفع الوصف الاسم الظاهر ( أب ) . والاسم الظاهر هنا إما أن يكون معرفة فيجرّ بالاضافة نحو ( جاءني رجال كرام ) ( الأب ) فقد رفع الوصف ( كرام ) فاعلا ضميرا مستترا يعود على ( رجال ) فخفض الاسم الظاهر المعرفة ( الأب ) بالاضافة . أما إذا كان الاسم الظاهر نكرة فإنه ينصب على التمييز ، فنقول ( جاءني رجال كرام أباً ) ، فقد رفع الوصف ( كرام ) ضميرا مستترا يعود على الموصوف ( رجال ) ، فنصب الاسم الظاهر النكرة المنوثة أباً على التمييز .

النعت السببي :

يقول النحاة ان الوصف الذي يقع مرفوع النعت إذا رفع فاعلا امما ظاهرا متصلا بضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر

الذي ينصب عليه معنى النعت ، أو ضميرا بارزا يعود على ما قبله ، فإنه يكون في هذه الحالة نعتا صهيبيا تابعا لما قبله وإن كان في الواقع وصفا لما بعده ، الذي يتصل مع ما قبله بالضمير العائد عليه . نحو ( جاءني رجلٌ كريمٌ أبواه ) ، و ( هذان رجلان كريمٌ أخلاقُهما ) فالضمير في ( أبواه ) يعود على الرجل ، والضمير في أخلاقُهما يعود على ( الرجلان ) .

والنعت السببي ، أي الوصف الذي بهذه الصفة يقول النعمة انه يوافق ما بعده في النوع وفي العدد ، مع موافقة ما قبله في التنكير والتعريف والاعراب ، لأن الوصف في هذه الحالة تكون كالفعل من حيث المعنى والاستعمال ، ويترتب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقته للفاعل في النوع والعدد . ويمبر ابن هشام من ذلك بقوله ( وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أعطى حكم الفعل ) ومفهوم كلام ابن هشام أن النعت في هذه الحالة يؤنث وبذلك طبقا لحالة مرفوعه ( فاعله ) سواء أ كان المذموم كذلك أم لا . هذا من حيث النوع . أما من حيث العدد فهو يرى أنه يجوز فيه وجهان : الأول ، أنه يصبح كالفعل في تجريد من علامة التثنية والجمع على اللغة النصحى ، نحو ( مررت برجلٍ قائمٍ أمته ) و ( قابلت رجلا من مريضا أبواهما ) ، و ( جاءني طالبات كثيرة مطالبهن ) فالنعت في الأمثلة السابقة ( قائم ) و ( مريضا ) ، و ( كثيرة ) يلاحظ أنه مفرد أي مجرد من علامة التثنية والجمع سواء كان ما بعده مفردا كما في المثال الأول ( أمته ) ، أو مثنى كما في المثال الثاني ( أبواهما ) ، أو جمعا كما في المثال الثالث ( مطالبهن ) . أما الوجه الثاني فهو أن النعت يجوز فيه أن يطابق ما بعده في العدد ( الافراد والتثنية والجمع ) ، فيجوز أن يقول ( مررت برجلين قائمين أبواهما ) بثنية الوصف ( قائمين ) ، و ( مررت برجال قائمين أبواهم )

يجمع الوصف (قائمين) تماما كما تقول (مررت برجالين قلما أبواهما) و (مررت  
برجال قاموا آباؤهم) أي بالحق علامات التثنية والجمع في كل من الفعل والوصف  
وهي اللمعة المعروفة بلغة (أكلوني البراغيث) والنعمة السببي فضلا عن علاقته  
بمرفوعه ، فانه يجب أن يطابق مشعوره في حركات الاعراب وفي التعريف والتكثير  
وذلك نحو (قائبات الطالبية الكريمة أخلاقها) و (سلمت على التلاميذ كريمة  
أخلاقهم) ف (الكريمة) في المثال الأول يطابق المنعوت (الطالبة) في التعريف  
كما يطابق في الاعراب فكلاهما منصوب ، و (كريمة) في المثال الثاني يطابق  
المنعوت (تلاميذ) في التنكير ، كما يطابقه في الاعراب إذ أن كلاهما مخفوض .

وبرى ابن هشام أنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع جمع تكسر  
الأفراد والتكسير أي عدم المطابقة أو المطابقة ، فيقال (مررت برجال قائم  
آباؤهم) حيث أفرد (قائم) فلم يطابق النعت مرفوعة ، ويقال (مررت برجال  
قيام آباؤهم) يجمع الوصف جمع تكسر (قيام) ومطابقته لمرفوعه . وسيبويه  
يرى أن للمطابقة في هذه الحالة هي الأوضح ويجب عدم المطابقة أو بعبارة أخرى  
يجب الأفراد في النعت السببي المنثى فنقول (عطفت على طالبين مسافرا  
أبواهما) أمسا إذا كان النعت السببي جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم فيجوز  
فيه الوجهان . لكن الأفراد هو الأوضح ، فنقول (مررت بطالبات قائم آباؤهن)  
و (مررت بطالبات قائم آباؤهن) والوجه الأول هو الأوضح ، ونقول  
(سلمت على رجال قائم آباؤهم) و (سلمت على رجال قائم آباؤهم) والوجه  
الأول هو الأوضح .

الأشياء التي تجزى نعتاً :

ليس من شرط اللمعة أن يكون مشتقاً ، فقد جاء النعت في الاستعمال مشتقاً

نحو ( عاقل ) أى اسم الفاعل فى نحو ( هذا تلميذٌ عاقلٌ ) كما جاء عهد مشتق ( جامدا ) كما فى نحو ( هذا قاضٍ عدلٌ ) و ( لهذا محمد بن عبد شمس ) ، و ( احترمت أستاذاً ذى علم ) و ( مررت بمخالدٍ هذا ) ف ( عدل ، وابن ، وذو ، وهذا ) نعوت جامدة ، ونفصل الكلام فيما يجرى نعتا على النحو التالى :

١ - الاسم المشتق : والمقصود بالمشتق الاسم الذى يدل على حدث وصاحبه أى من قام بالفعل أو انصرف به أو وقع عليه أو منبه . ويشمل ذلك الاسماء المشتقة العاملة وهى : اسم الفاعل نحو ( كاتب ) واسم المفعول نحو ( مكتوب ) وما هو بمعنىا نحو ( فعيل ) بمعنى مفعول فى مثل ( أمين وجريح ) وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة مثل ( حنين ) وأفضل التفضيل مثل ( أفضل ) أما الاسماء المشتقة الغير العاملة كاسم الزمان والمكان ، واسم الآلة ، فلا يعمت بها لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الاعم .

٢ - الاسم الجامد المشبه للاسم المشتق فى المعنى ، أى أنه يفيد ما يفيد الاسم المشتق من المعنى وهو المسمى بالمشتق تأويلا ، ومن الجامد المشبه للمشتق أو المؤول للمشتق .

( ١ ) اسم الإشارة الزمانية مثل ( هذا ) وفروعه . وهى معارف فلا تقع نعتاً إلا لاسم معرفة نحو ( احترمت محمداً هذا ) أما الإشارة المكانية فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكن تتعلق بمحذوف يكون هو النعت نحو ( مررت برجل هنا ) ف ( هنا ) ليس نعتا ولكنه متعلق بنعت محذوف والتقدير ( مررت برجل كأنه موجود هنا ) وينعت باسم الإشارة لأن يفيد ما يفيد الاسم المشتق ، إذ أن هذا فى المثال السابق بمعنى ( الحاضر ) .

(ب) ( ذُو ) بمعنى صاحب ، ومثلها فروعها وهي ( ذَوَا - ذَوِي ) للثنى المذكر ، و ( ذَوُو - ذَوِي ) لجمع المذكر ، و ( ذات ) للمفردة المؤنثة ، و ( ذاتا ذَاتِي ) للثنى المؤنث ، و ( ذوات ) لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتا إلا لاسم نكرة نحو ( صادقتُ رجلا ذَا أخلاق ) ، فـ ( ذَا ) نعت لـ ( رجل ) وهو اسم نكرة . وينعت بـ ( ذُو ) لأنها تفيده ما يفيد اسم المشتق إذ أنها في المثال السابق بمعنى ( صاحب ) ويوصف كذلك بـ ( ذُو ) الموصولة وفروعها ، وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ ( أَل ) كالذِي والتي ، وبـ ( أَل ) نفسها كما في نحو ( كَأَنَّهُ الطَّالِبُ الَّذِي نَجَحَ ) ولا خلاف في مجيء اسم الموصول نعتا سوى في ( مَنْ ) و ( مَا ) إذ يميزه بعض النحاة وعنمه آخرون ، ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منوعتها معرفة أيضا كالمثال السابق .

(ج) أسماء النسب نحو ( مررتُ برجلٍ دمشقيٍّ ) وينعت باسم النسب لأنه يفيد ما يفيد اسم المشتق إذ معناه ( منسوبٌ إلى دمشق ) .  
(د) أسماء الأعداد نحو ( اشترتُ الكتابَ الخمسةَ ) فاسم العدد ( الخمسة ) نعت لـ ( الكتاب ) وقد افاد اسم العدد ما يفيد اسم المشتق لأن معناه ( المعدادُ خمسةٌ ) .

(هـ) لفظ ( أَيُّ ) : إذا أُضيفَ لنكرة تماثل المنعوت في المعنى نحو ( اتخذتُ صديقا - أَيُّ صديقٍ ) فـ ( أَيُّ ) نعت فـ ( صديقا ) ، و ( صديقٍ ) مضاف إلى ( أَيُّ ) وهو نكرة مثل منعوت ( أَيُّ ) .

(و) لفظ ( كل - جد - حق ) إذا أُضيفت إلى اسم جنس يكتل بمعنى المصروف نحو ( أنت الرجلُ كلُّ الرجل ) ، و ( جد صديقٍ جدُّ وفِي ) ، و ( أنت الزميلُ حقُّ الزميل ) .



٣ - المصدر: نحو ( هذا رجلٌ عدلٌ ) و ( هذا رجلٌ زورٌ ) ، وهذا رجلٌ فطرٌ ) ، و ( هذا رجلٌ رِيضٌ ) ، والكوفيون يؤولون المصدر بالمشتق ، أى ( هذا رجلٌ عادلٌ ) ، وهذا رجلٌ زائرٌ ) و ( هذا رجلٌ مشنطٌ ) ، و ( هذا رجلٌ مرضىٌ ) .

أما البصريون فيرون أن النعت هنا على تقدير مضاف ، فالأصل ( هذا رجلٌ ذو عدلٍ ) و ( هذا رجلٌ ذو زورٍ ) ، و ( هذا رجلٌ ذو فطرٍ ) ، و ( هذا رجلٌ ذو رِيضٍ ) فحذف المضاف ( ذو ) وأقيم المضاف إليه أى المصدر مكانه ، ولهذا التزموا إنراده وتذكيره بالاضبط كما يلتزمون أفراده وتذكيره في حالة وجود ( ذو ) ، فيقال ( هذا رجلٌ ذو عدلٍ ) ، و ( هذه امرأةٌ ذاتُ عدلٍ ) ، وهذا رجلانٌ ذوَا عدلٍ ) ، و ( هؤلاء رجالٌ ذوو عدلٍ ) ، و ( هؤلاء نساءٌ ذواتُ عدلٍ ) .

٤ - النعتُ الجملةُ : يبيحُ النعتُ في اللغة العربية مفرداً وجملةً . وعمل ابن هشام الجملة النعتُ شروطاً ثلاثة . شرط منها في المنعوت وهو أن يكون نكرة لفظاً ومعنى ، أو نكرة معنى .

مثال المنعوت النكرة لفظاً ومعنى قوله تعالى ( وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ) حيث جاء المنعوت ( يومًا ) نكرة في اللفظ والمعنى كليهما ، وجملة ( تُرْجَعُونَ ) في محل نصب نعتٍ لـ ( يومًا ) المنعوت النكرة في المعنى فقط هو المعرف بالجنسية ، فإن معناه نكرة ، فهو في الحقيقة فرد مبهم ، وهذا كما نحو قول الشاعر :

وَلَمَّا أَمَرَ عَلَى اللَّهِ بِسَبْتِي فَضَيْتُ نَمَّتْ قَاتُ لَابِنِي

حيث جاءت الجملة الفعلية (يسبني) في محل جر صفة لـ (الشم) على حين أن الموصوف معرفاً بأل وساغ أن تعرب جملة (يسبني) صفة في هذا الموضع ، لاحالاً كما تقول القاعدة (الجل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) لأن (أل) هنا جنسية ، و (أل) الجنسية تعرف ما تدخل عليه في اللفظ فقط ، ويظل نكرة في المعنى .

والشرطان الآخران في جملة النعت ، الشرط الأول أن تكون جملة النعت مشتتة على ضمير يربطها بالموصوف أو بعبارة أخرى أن تحتوى جملة النعت على ضمير يعود على المنعوت مطابق إياه في تذكيره وتأنينه ، وفي إفراده وتنثينه وجمعه . وقد يكون هذا الضمير ملفوظاً به في الجملة نحو قول امرئ القيس في وصف فرس :

مِكرٍ مفرّ مقبلٍ مدبرٍ معاً كجلودٍ مخبرٍ حطّ السيلُ من علٍ

حيث جاءت الجملة الاسمية (حطّ السيل) زمتاً لـ (صخر) وفيها ضمير هوهاء الغائب يعود على المنعوت (صخر) ونحو قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة) حيث جاءت الجملة الاسمية (وقودها الناس والحجارة) في محل نصب صفة لـ (نارا) ، وفي جملة النعت ضمير (ها) الغائبة يعود على المنعوت (نارا) .

وقد يكون هذا الضمير مقدّراً كما في نحو قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) أي (لا تجزي فيه) حيث حذف الضمير (هاه الغائب) ولكنه المعنى يستلزم تقديره فهو في حكم الموجود ، والشرط الثاني في جملة النعت وهو شرط ينفرد به ابن هشام هو أن تكون جملة النعت خبرية ، أي محتملة

اصدق والكذب ، ولا يصح أن تكون انشائية ، فلا يجوز أن نقول ( مررتُ  
برجلٍ اضر به ) لأن الجملة الفعلية ( اضر به ) فعلها فعل أمر ، وفعل الامر يكون  
في جملة إنشائية لا خبرية . ونحو ( مررت بعُنتكهِ ) لأن الفعل الماضي  
أصبح حقيقة صادقة لا تحتمل كذبا . وإن جاءت جملة النعت وظهرها يدل على  
أنها جملة إنشائية فتؤول على إضمار القول فيكون القول المضمرة هو الصفة ، وتكون  
الجملة الطابعية معمولة لهذا القول كما في نحو قول العجاج :

حتى إذا جنَّ الظلامَ واختلط جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئبَ قطَّ

حيث جاءت الجملة الانشائية ( الاستفهامية ) بعد الاسم النسكرة ( مدق ) مما  
يدل في ظاهره على أن جملة النعت جاءت غير خبرية ، ولكن النحاة يقولون إن  
مثل هذه الجملة تعرب في محل نصب مفعولا به لقول مقدّمه ، وهذا القول المقدّم  
هو الذي يعرب صفة لـ ( مدق ) والتقدير ( جاءوا بمدقٍ مقول فيه : هل رأيت  
الذئبَ قطَّ ؟ ) وبهذا نتخلص من مجيء الجملة الغير الخبرية نعتا .

تعدد النعت والمنعوت :

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت دالا على متعدد بأن كان مثنى أو جمعا من  
غير تفریق نحو ( ولدان ) و ( أولاد ) فإن أحمد معنى هذه النعوت استغنى بالثنائية  
والجمع عن تفریقها نحو ( جاءني رجلان فاضلان ) ففي هذا المثال يعرب ( فاضلان )  
نعتا للمنعوت ( رجلان ) والمنعوت في هذا المثال يدل على متعدد ، أي أكثر من  
واحد ، والرجلان المنعوتان يتصرف كل منهما بأنه فاضل ، أي أنهما يتسحمان في  
مدنى النعوت ، ولهذا قلنا ( فاضلان ) بثنائية النعت ، بدلا من أن نفرقهما بقول  
( جاءني رجلان فاضل وفاضل ) .

وإن تعددت النعوت وكان النعوت دالا على متعدد أيضا ، مع اختلاف  
معنى هذه النعوت فإنه يجب في هذه الحالة التفريق بين هذه النعوت بأن نعلمها  
على بعضها بالواو كما في نحو قول الشاعر :

بكيته وما بكاء رجيل حزين . على ربهين مسلوب وبال

حيث جاء ( مسلوب ) و ( بال ) نعتين لـ ( ربهين ) وهو منعت يدل على  
متعدد ، مع اختلاف معنى النعتين ، ففروق بينهما بواو العطف ، أو بعبارة أخرى  
فإن النعت هنا لم يشن لاختلاف النعتين في المعنى .

ونحو ( مررتُ برجالٍ شاعسٍ وكاتبٍ وفقية ) حيث فُرِّقَت النعوت (شاعر) و  
( كاتب ) و ( فقيه ) بواو العطف ، لأن النعوت اختلفت في المعنى ، مع دلالة  
النعوت على متعدد .

وإن تعدد النعوت وكان متفرقا مع اتحاد النعت ، كما في نحو ( جاء زيدٌ وأُن  
عمرٌ والطريفان ) فـ ( الطريفان ) نعت لزيد وهو و المتفرقين في اللفظ ، فإن  
اتحد معنى العامل وعمله ، واتحد معنى العامل أى معنى الفعل مثلا الذى يعمل  
في النعوت . أو بعبارة أخرى أن يسكون الفعلان العاملان في النعوتين بمعنى  
واحد وهما ( جاء ) و ( أنى ) فى المثال السابق . ومعنى اتحاد عمل العامل ، أى أن  
يكون النعوتان مثل بعضهما فى الإعراب . كأن يكون كل منهما فاعلا مثلا .  
كما فى المثال السابق إذ أن ( زيد ) و ( عمرو ) كل منهما يعرب فاعلا ، أو أن  
يكونا خبرى مبتدأين أو أن يكونا كلاهما منصوب أو مجرور . إذا اتحد العامل فى  
الموصوف من حيث المعنى والعمل . جاز الاتباع مطلقا كما فى المثال السابق . ونحو  
( هذا زيدٌ وذلك عمرو العاقلان ) حيث يعرب العاقلان صفة لكل من ( زيد )

و (عمرو) مرفوع بالألف نيابة عن الضمة تايماً لها . ذلك أن العامل في كل منهما أتحد في المعنى أى الابتداء . وفي العمل أى في رفع المنعوت خبره .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة لا يميزون الاتباع (أى اعراب التابع صفة) إلا إذا كان المتبوعين أو المنعوتين بمرتان فاعلين لفاعلين ، أو خيرين لمبتدئين .

وإن اختلف العاملان في المنعوتين في المعنى والعمل كافي نحو (جاء زيد<sup>١</sup> ورأيت<sup>٢</sup> عمراً الفاضلين) حيث اختلف الفعلان (جاء) و (رأيت) العاملان في المنعوتين (زيد<sup>١</sup>) و (عمراً) في المعنى ، وفي العمل أيضاً حيث رفع العامل الأول (زيد<sup>١</sup>) فاعلاً ، ونصب العامل الثانى (عمراً) مفعولاً به . فيجب في هذه الحالة القطع ، ولنا في هذه الحالة طريقتان ، الأولى أن نرفع على إظهار مبتدأ ، والثانية أن ننصب على إظهار فعل . فالمثال السابق يجوز فيه أن نقول (جاء زيد<sup>١</sup> ورأيت<sup>٢</sup> عمراً ، الفاضلان) حيث يعرب (الفاضلان) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هما) . ويجوز أن نقول (جاء زيد<sup>١</sup> ورأيت<sup>٢</sup> عمراً الفاضلين) حيث يعرب (الفاضلين) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (رأيت الفاضلين) ويكون الكلام في هذه الحالة مكوناً من جملتين لأجلة واحدة . ولا يجوز في هذه الحالة الاتباع أى اعتبار (الفاضلين) صفة للمنعوتين واعتبار الكلام جملة واحدة . لأن ذلك يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل (جاء) و (رأيت) على معمول واحد لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع .

ويجب القطع أيضاً إن اختلف العاملان في المعنى فقط مع اتحادهما في العمل ، كفاي نحو (جاء زيد<sup>١</sup> ومعنى عمرو<sup>٢</sup> الكاثبان) فقد اختلف الفعلان العاملان

(جاء) و (مضى) في المعنى دون العمل إذ أن كلاً من المنعوتين يعرب فاعلاً ،  
ومع ذلك يجيب التطع ويعرب (الكاتبان) إما مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ  
محذوف ، وإما منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعنى أو أمدح)  
وكذلك يجيب القطع إن اختلف العاملان في العمل دون المعنى نحو ( هذا  
مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ عمرًا الشاعران ) ، فقد اتحد العاملان ( مؤلم ) وهو اسم  
ففاعل يعمل عمل فاعله ، و ( موجع ) وهو اسم فاعل أيضاً يعمل عمل فاعله ،  
اتحداً في المعنى ، واختلفا في العمل إذ أن ( مؤلم ) عمل الخنض في ( زيد )  
بالإضافة ، و ( موجع ) عمل النصب في ( عمرًا ) على المقولوية ، ويعرب  
( الشاعران ) في هذه الحالة على الوجهين اللذين سبقت الإشارة إليهما .

وخلاصة القول أنه إذا اختلفت المنعوتان إعراباً أو حكماً لم يجز النعت عليهما  
فيقطع عنهما مرفوعاً أو منصوباً .

وإذا تكررت النعوت والمنعوت واحد ، فإن تميزت وتحدد مسماها بدون هاء  
النعوت ، جاز في هذه النعوت ثلاثة أمور : الأول اتباعها كلها للنعوت ، ثانياً :  
قطعها كلها عنه ، ثالثاً : اتباع بعضها وقطع بعضها الآخر . وذلك كما في نحو  
قول الشاعرة الجاهلية خرتقي بنت بدر أخت طرفة بن العبد :

لا ييمدَن قومي الذين هم      مسمُّ العُدَّةِ وآفةُ الجُرُورِ  
النازلون بكلِّ متركٍ      والطَّيِّبون معاقِدُ الأُمُورِ

حيث نقول (النازلون) و (الطيِّبون) وهما نعتان مرفوعتان للنعوت  
واحد هو (قومي) ويجوز فيهما وجهان آخران الأول يجوز نصبهما فنقول (النازلين)

و (الطيبين) على أنهما مفعولان بهما لفعل محذوف تقديره (أمدحُ أو أذكرُ) ،  
والثانى ، أن ترفع (التازلون على أنه نعت لـ (قومى) وتنصب (الطيبين)  
على أنه مفعول به لفعل محذوف . وهو فى هذه الحالة يكون فى جملة أخرى  
غير الجملة الأولى ، أو تنصب الأول وترفع الثانى على ، ما ذكرنا .

أما إذا تعددت النعوت لنعوت واحد وكان النعوت لا يعرف إلا بجموع  
هذه النعوت كما فى نحو قوانا (مررت بزيد التاجر القبيح الكاتب) وكان هذا  
الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والثانى تاجر قبيح ،  
والثالث ، قبيح كاتب ، فإن (زيد) المقصود لا يمكن تعيينه فى هذه الحالة  
إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب حينئذ أتباعها كلها لتزيلها منه منزلة  
الشيء الواحد .

وإن تعيّن النعوت ببعض هذه النعوت ، اتبعناها ، وجاز فى باقىها  
الأوجه الثلاثة أى الاتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، والجمع بين الاتباع  
والقطع ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع .

وإن كان النعوت نكرة ، فيجب أن تتبع له النعت الأول من نعوته ،  
أما بقية النعوت فيجوز فيها الاتباع أو القطع كما فى نحو قول الشاعر :

ويأدى إلى نسوة عطّل  
وشعثاً مراضيع مثل السّمالي

حيث جرّ (عطّل) على الاتباع وجوز بال لأنه نعت لنكرة (نسوة)  
أما (شعثاً) أى ما سوى النعت الأول فيجوز فيها الاتباع بالجر ، والقطع  
بالرفع أو بالنصب كما فعل الشاعر ، وقد روى هذا البيت بجر (شعثاً) .

ويقول ابن هشام أن حقيقة القطع أو الأصل فيه أن يجعل (النعمة) واحداً من اثنين : خبراً مبتدأً محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف . فإن كان النعمة مقطوعاً مجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وجب حذف المبتدأ أو الفعل ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما في نحو ( الحمد لله الحميد ) بالرفع حيث قطع النعمة ( الحميد ) عن منعمته ( الله ) بالرفع باضمار ( هو ) للمدح ، فذهبوا ( وامرأته حمالة الحطب ) حيث قطع النعمة ( حمالة ) عن المنعوت ( امرأته ) بالنصب باضمار فعل محذوف تقديره ( أذم ) . فإذا لم يقصد بقطع النعمة المدح أو الذم أو الترحم ، جاز ذكره كما في نحو ( مرتت يزيد التاجر ) يرفع أو نصب أو جر ( التاجر ) على الأوجه الثلاثة : الرفع بالقطع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره ( هو ) . والنصب بالقطع على أنه منعمول به لفعل محذوف تقديره ( أذكر ) ، والجر بالاتباع على أنه نعت لـ ( زيد ) مجرور مثله .

#### حذف المنعوت والنعمة :

يجوز حذف المنعوت بكثرة إن علم وذلك بأن توجد قرينة تدل عليه بعد حذف المنعوت

( ١ ) إذا كان النعمة صالحاً للمباشرة العامل . أو بعبارة أوضح أن يكون العامل صالحاً لأن يحمل محل المنعوت المحذوف فيعرب باعرابه فيكون مفعولاً إن كان المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو مجروراً نحو ( جاء الفاضل ) إذ الأصل ( جاء محمد الفاضل ) ونحو قوله تعالى ( أن أعمل سابقات ) إذ الأصل ( أن أعمل دروهاً سابقات ) ونحو ( المجتهد ناجح ) إذ أصلها ( الطالب المجتهد ناجح ) ويكون النعمة جملة مشتملة على رابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً نحو ( أنت



يُنْضَبُ اللهُ) أَيْ (أَنْتَ رَجُلٌ يَفْضُبُ اللهُ) وَلَا يَصِحُّ حَذْفُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ مُبْتَدَأً ، وَكَانَ النَّعْتُ جَمَلَةً أَوْ شِبْهَهَا ، لِأَنَّ الْجَمَلَةَ لَا تَقَعُ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَا .

(ب) إِذَا كَانَ النَّعْتُ جَمَلَةً أَوْ شِبْهَهَا وَكَانَ الْمَنْعُوتُ مَرْفُوعاً نَحْوُ (مَنْنَا ظَمَنَ وَمَنْنَا أَطَامَ) أَيْ (مَنْنَا فَرِيقٌ ظَمَنَ وَمَنْنَا فَرِيقٌ أَطَامَ) فَظَمَنَ وَأَطَامَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ نَعْتَانِ لِلْمَنْعُوتَيْنِ مَحذُوفَيْنِ وَالْمَنْعُوتَانِ مَرْفُوعَانِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ بَعْضُ اسْمٍ مُقَدَّمٌ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْجَرُورُ بِجَرَفِ الْجُرِّ (مِنْ) وَتَقَدَّرَ الْكُوفِيُّونَ الْمَحذُوفُونَ اسْمَ مَوْصُولٍ ، أَيْ (مَنْنَا الَّذِي ظَمَنَ وَالَّذِي أَطَامَ) .

(ج) أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ بَعْضًا مِنْ اسْمٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ مَجْرُورٌ بِـ (مِنْ) أَوْ (فِي) كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْتَبَهُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَيَسْتَسْمِرُ

حَيْثُ حَذَفَ الْمَنْعُوتُ وَهُوَ (أَحَدٌ) إِذَا الْأَصْلُ (لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا - لَمْ تَأْتُمْ) وَ (أَحَدٌ) أَيْ الْمَنْعُوتُ الْمَحذُوفُ بَعْضٌ مِنْ اسْمٍ مُقَدَّمٍ مَجْرُورٌ بِـ (فِي) وَهُوَ (قَوْمِهَا) وَيَعْرَبُ الْمَنْعُوتُ هُنَا مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا وَخَبْرَهُ شِبْهُ الْجَمَلَةِ (فِي قَوْمِهَا) .

وَيَجُوزُ حَذْفُ النَّعْتِ أَيْضًا إِنْ عَلِمَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أَيْ (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَصْبًا) فَقَدْ حَذَفَ النَّعْتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِقَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ ، وَهِيَ أَنَّ الْمَغْتَصِبَ لَا يَغْتَصِبُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وقد كتمت في الحرب ذاتاً تدرك فلم أعتط شيئا ولم أمتنع

حيث ذكر المصوت وهو ( شيئا ) وحذف النعت للعلم به . لأنه أعطى  
بالفعل عطفاً غير أنه كان أقل مما كان يرجو ، بدليل قوله ( ولم أمتنع ) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

ورب أسيلة الخدين بكر  
مهنفة لها فرعٌ جيدٌ

حيث حذف النعتين من ( فرع ) و ( جيد ) وبدل على ذلك مقام المدح ،  
لأنه غير مستساغ أن يمدح الشاعر محبوبته بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين ، فكل  
إنسان له ذلك ، وإنما يريد وصف الشعر بما امتازت به العرب وهو الطول والساد  
وكذلك العنق بالطول .

## التوكيد

التوكيد قسمان لفظي ومعنوي .

التوكيد اللفظي يقوم على أساس من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيدا وإزالة لما قد يعلق بذهن السامع من شك في كلام المتكلم نحو ( أعجبتني الخطيبُ الخطيبُ ) ، و ( سلمت على الخطيبِ الخطيبِ ) ، و ( كأن الخطيبَ الخطيبَ ) ، و ( قام زيدٌ قام زيدٌ ) ، و ( محمدٌ بمجتهدٍ محمدٌ بمجتهدٍ ) .

والتوكيد المعنوي : يقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة منها : النفس والعين وكلا وكلا على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ويطابقه في النوع والعدد فنقول ( جاء المدرس نفسه ) و ( جاء المدرسان أنفسهما ) ، و ( جاءت النساء أنفسهن ) إلى آخره .

ويقدم ابن هشام التوكيد المعنوي على التوكيد اللفظي . وهو يذكر أن للتوكيد المعنوي سبعة ألفاظ . اللفظان الأول والثاني هما ( النفس ) و ( العين ) يقول ابن هشام أن النفس والعين يؤكّد بهما لرفع الجازع عن الذات أو بمعنى آخر لازالة الاشتباه عن ذات المؤكّد ، فإذا قيل ( جاء الخليفة ) احتمال أن الذي جاء هو نبأ وصول الخليفة ، أو متاعه وحشيه ، فإذا قلنا ( جاء الخليفة نفسه ) أو ( جاء الخليفة هينته ) أو ( جاء الخليفة نفسه عينه ) يدون عطف ، ويشترط في حالة التأكيد بالنفس وبالعين معا أن تقدم النفس على العين إذا قلنا ذلك زال هذا الاحتمال أو الاشتباه وتأكّد وصول الخليفة .

ويجب اتصال النفس أو العين بضمير يطابق المؤكّد في النوع ( التذكير والتأنيث ) وفي العدد من الأفراد والجمع هلما بأن النفس والعين يجمعان جمع تكسير

للقلة على وزن (أفعل) لاغير ، أي (أفئس) و (أعئين) مع إضافتهما  
لضمير الجمع ولا يجوز أن يؤكد بها مجزئاً على نفوس وهيون . وأناس في حالة  
التثنية فبرى ابن هشام أن الأصح جمعهما على أنفس وأعئين ، ويجوز أفرادهما  
وتثنيتهما فقال (نفسهما وعينهما) أو (نفسهما وعينهما) ولا بد من إضافتهما  
إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكد . أمّا ابن مالك فربما عكس ابن هشام يرجع  
عنده أفرادهما على تثنيتهما فيقول : (الولدان نفسهما حضرا) ، و ( رأيت  
الولدتين نفسيهما) .

والألفاظ الخمسة الباقية اثنتان منهما للمثنى هي (كلا وكتنا) ، نحو (فاز محمدٌ  
وعلى كلاًهما) و (نجحت صميرةٌ وفاطمةٌ كلتاهما) ، وثلاثة لتغير المثنى أى للجمع  
مطلقاً هي (كلٌ وجميع وهامة) ويصح أن تستخدم الألفاظ الثلاثة السابقة مع  
المفرد بشرط أن يتجزأ أبناً أو بمامله نحو (حضر الطلبةٌ كلهم) أو (حضر  
الطلبة جميعهم) أو (حضر الطلبة عامتهم) ، و (اشتريت المنزل كله أو جميعه  
أو عامته) ، والمتصود من التأكيد بها إعادة التعجيم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال  
عن الشوول الكامل .

ويجب اتصال الألفاظ الخمسة السابقة بضمير المؤكد لفظاً ليحصل الربط  
بين التسابع والمتبوع كما يجب . أن يطابق هذا الضمير المؤكد في الأفراد  
والتذكير وفروعهما . وعلى ذلك فليس من التوكيد بجمع قوله تعالى (خلق  
لكم ما في الأرض جميعاً) لعدم اتصال (جميعاً) بضمير المؤكد . وقد توهم  
بعض النحاة أن جميعاً توكيد لـ (ما) الموصولة الواقعة مفعولاً . (خلق) وهذا  
غير صحيح إذا لو كان كذلك لقل (جميعه) . (جميعاً) في هذا الشاء . تعرب  
حالاً من (ما) الموصولة بمعنى (بجتماع) وليس من التوكيد بكل قراءة قوله

تعالى (إِنَّا كَلَّمْنَا فِيهَا) - (كَلَّمَ) لا يمكن أن تم. رب تؤكد لنفس السبب  
وهو أنها غير متصلة بضمير المؤكد . وتمرب (كَلَّمَ) في المثال السابق على  
وجوبين : الأول أنها بدل من اسم (إِن) وهو (نا) الدالة على الفاعلين .  
والثاني: أنها حال من الضمير الذي انتقل إلى الظرف من الوصف المحذوف الذي  
يعرب خبرا . ويكون إعراب الجملة كما يلي : (إِنَّا) أصلها (إِنَّا) وهي مكونة  
(إِن) حرف تأكيد ونصب و (نا) ضمير متصل مبني على السكون اسم (إِن)  
في محل نصب ، و (فِيهَا) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (مستقر) يعرب  
خبراً . وهذا الخبر المحذوف صفة ، وهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره هو .  
ويقول البصريون : أن الضمير المرفوع المستتر ينتقل إلى الظرف عند حذف  
الصفة : ويمرب بهض النحاة (كَلَّمَ) في المثال السابق حالاً من هذا الضمير  
المرفوع المستتر .

والتوكيد بالألفاظ الثلاثة التي تدل على الجمع (كل وجميع وعامة) وباللفظين  
الذين يدلان على التثني (كَلَّمْنَا) ، يفيد رفع احتمال تقدير (بعض) مضاف  
إلى اللفظ المؤكد بها أى متبوع هذه الألفاظ . فحين نقول (جاءني الزيدان  
كلاهما ، وجاءني المرأتان كلتاهما) فيدل لفظاً (كلاهما ، وكلتاهما) على  
أن كلا الزيدين وكلتا المرأتين حضرا ، وليس واحد فيهما ، كما لو قلنا  
(جاءني الزيدان) وجاءني المرأتان) إذ يحتمل في هذه الحالة أن يكون الذي  
جاء هو أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، أو بعبارة أخرى يجوز في هذه الحالة  
أن ينطبق بلثني ويراد به الواحد كما جاء في قوله تعالى ( يخرج منهما اللؤلؤ  
والمرجان) بتقدير ( يخرج من أحدهما ) لأن اللؤلؤ والمرجان يخرج من البحر  
الملح فقط ولا يخرج من الماء العذب . وإذا كان الكلام يدل على أن المراد

هو المثنى دون لبس أو اشتباه امتنع ذكر كلا وكَلْتَا، لأنه إن تكون لها فائدة في هذه الحالة وهي رفع احتمال تقدير (بعض) مضافاً إلى الاسم المؤكّد بهما كما في نحو قولنا (اختصم الزيدان كلاهما) فالفعل (اختصم) على وزن (افعل) يدل على المشاركة .

وإن فليس هناك احتمال لتقدير عدم اشتراك الزيدين معاً في الفعل ، وكذلك يمتنع نحو (تقابلت الهندان كلتاها) إذ أن الفعل (تقابل) يدل على الاشتراك ، ويرفع احتمال أن تكون إحداها هي الفاعلة وبذلك يصبح لفظ (كلتا) بدون فائدة ، فيمتنع .

ولنفس السبب يجوز أن نقول (جاء القوم كلهم) لأننا لو قلنا (جاء القوم) بدون (كلهم) لجاز أن يفهم أن بعض القوم هم الذين جاءوا ، أو بمباراة أخرى ممثلين للقوم . ولفعل هذا الاحتمال نقول (جاء القوم كلهم) فبمعنى ذلك أن أحداً منهم لم يتخلف عن الحضور . كما يجوز القول (اشتريت العبد كله) بمعنى أنني اشتريته بكل ما يتعلق به من ملابس وأدوات وغيرها . وقد يوم قولنا (اشتريت العبد) فقط أنني اشتريته بدون هذه الأشياء . ولا يصح أن نقول (جاء زيد كله) لأن التوكيد هنا (كله) لافائدة له ، إذ أنه من المستحيل أن يأتي جزء من زیده .

ويقرر ابن هشام أن التوكيد بلفظي (جميع) و(عامة) غريب ، ومن اللشواهد التي جاءت في التوكيد بجميع قول شاعرة عربية ترقص به ولدها :

فذاك حيُّ خولان جميعهم ومهدان

حيث جاء لفظ (جميعهم) توكيداً للفاعل (حي) وهو بمنزلة (كل) في

المعنى والاستعمال .

ويقول ابن هشام أن (عامته) أصلها (عام) وأن التاء فيها بمنزلة التاء في اللفظ  
الذائفة، أي أنها زائدة، وأنها لازمة لا تفارق اللفظ في الأفراد ولا في التذكير  
ولا في فروعها، أي في الشثية والجمع والتأنيث. وهذه التاء تنفيذ المبالغة لا التأنيث  
تماماً كما تقول في صيغة المبالغة من عالم (علامة) . ومن أمثلة التوكيد بجماعة :  
(اشتربت العبد عامته) فأكدتها المذكر تماماً كما في قوله تعالى (ويعقوب نافلة).

تقوية التوكيد: يذكر السحاة أن هناك بعض الألفاظ التي تعتبر ملحقة باللفظ  
التوكيد السبعة التي ذكرناها . هذه الألفاظ هي (أجمع) المفرد المذكر  
وفروعه وهي (جماء) المفردة المؤنثة ، و (وأجمعون) لجمع المذكر ، و (جمع)  
لجمع المؤنث

ويرى ابن هشام أن هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد ، إذا استخدمت  
بعد لفظة (كل) فإنها تكون مطابقة لها في الأفراد والجمع والتذكير والتأنيث .  
وهي في هذه الحالة تفيد لتقوية التوكيد . (كل) فيقال (هتفُ الشمب كله أجمع  
بجارية زعيمه) و (يسبح ما في الأرض كلها بجماعة بذكر الله) وقوله تعالى :  
(فسجد الملائكة كلهم أجمعون) و (طالبات الفرقة الرابعة كلهن جمع نجمن في  
الامتحان) أما إذا لم يتقدم هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد لفظ (كل)  
كما في نحو قوله في كتابه العزيز : (لأغوينهم أجمعين) و (لو عدم أجمعين) فإنها  
تفيد في هذه الحالة التوكيد فقط لا تقوية التوكيد .

ومن الملاحظ أن البصريين ويتفق معهم ابن هشام . لا يشكون (أجمع وجماعة)  
ذلك أنهم استغنوا بلفظي (كلا وكتنا) لتوكيد المنى مطلقاً ، كما استغنوا بشثية  
اللفظ (رسى) عن ثثية لفظ (سواء) فقالوا : (سيان) ولم يقولوا : (سواء إن)  
إلا نادراً .

أما السكرفيون ويتفق معهم الاخفش فيجيزون تنفيتهما ، فيقولون : ( جاءني الزيدان أجمعان ) و ( جاءني الهندات جمعاً وان ) .

توكيد النكرة : يتفق نحاة البصرة على أن النكرة لا يصح أن تؤكد ، ذلك لأن الغرض من التوكيد إزالة الابهاس ، ثم إن أفعال التوكيد معارف لأنها مضافة إلى ضمير المؤكد كما سبق أن ذكرنا . والنسكرة تدل على الإبهام والشبوح . وعلى ذلك فالنوكيد يتعارض مع التنكير .

ويختلف نحاة السكوفة مع نحاة البصرة في هذا الرأي ، إذ يرون أنه يصح توكيد النكرة إن حدثت من توكيدها فائدة ، وتحصل هذه الفائدة إذا تحقق أمران . الاول : أن يكون المؤكد محدوداً ، أي موضوعاً للدلالة على زمن محدود له بدء ونهاية معينين نحو ( يوم . أسبوع . شهر . سنة ) وغير ذلك . أو أن يدل على شيء معلوم المقدار نحو ( درهم . دينار ) وغيره . والامر الثاني : أن يكون التوكيد لفظاً من أفعال الاحاطة نحو ( كل ) في ( اعتكفت أسبوعاً كلّه ) ومن الشواهد على ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :

لكننّه شاقمه أن قبيل ذارجبُ يا ليت عيدةً حولِ كلّه رجبُ

حيث أكد الاسم النكرة وهو ( حول ) على رأى السكوفيين الذي يتفق معهم فيه ابن هشام . ذلك أن النكرة هنا محدودة ، فالعلم معلوم الاول والآخر ولأن لفظ التوكيد ( كلّه ) من الأفعال الدالة على الاحاطة . ولا يجوز أن نقول ( صمتُ زمنا كلّه ) ذلك لان الاسم النكرة المؤكد وهو ( زمنا ) غير محدود بوقت ولا معلوم المقدار . كذلك لا يصح أن نقول ( صمتُ شهراً نفسه ) ذلك لان لفظ التوكيد وهو ( نفسه ) ليس من أفعال الاحاطة والدليل



توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا :

الضمير إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا . فإذا أردنا توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا معنويا ، فإذا كان التوكيد بـ ( النفس ) أو ( العين ) وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل نحو ( قوموا أنتم أنفسكم ) حيث فصل بين الضمير المؤكد وهو ( واو الجماعة ) ، والتوكيد ( أنفسكم ) بـ الضمير المنفصل ( أنتم ) . والسبب في وجوب الفصل بالضمير البارز في هذه الحالة ، أن الابس يقع أحيانا كما في نحو قولنا ( هند خرجت نفسها ) أو ( هند ذهبت عيشتها ) إذ يحتمل أن يظن السامع أن لفظ ( نفس ) في المثال الأول ، و ( عين ) في المثال الثاني هو فاعل الفعل ، وأن المقصود في المثال الأول أنها ترفيت ، وفي المثال الثاني أنها فتدت عينيها التي تبصر بها ، فإذا جاء النازل منع هذا الاحتمال . ويعرب الضمير المنفصل توكيدا نظريا للضمير الأول . ويرى بعض النحاة أنه لا يشعّين في هذه الحالة أن يكون النازل هو الضمير البارز ، بل يصح الفصل بغيره ، كالنصل بالجار والمجرور في نحو ( قوموا للصلاة أنفسكم ) غير أن النصل بالضمير أفصح . ويتنع الفصل بالضمير إذا كان المؤكد اسميا ظاهرا نحو ( قام الزيدون أنفسهم ) ذلك لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ذلك أنه لا يحتاج إلى مرجع ينسره .

أما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فإنه لا يجب أن يفصل بالضمير البارز وامكن يجوز الوجهان الفصل به أو عدم الفصل كما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب ( هم ) في نحو ( ضربتهم ) إذ يجوز أن نقول ( ضربتهم أنفسهم ) أو ( ضربتهم هم أنفسهم ) . وكما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المجرور ( هم ) في نحو ( صارت بهم ) إذ يجوز أن نقول ( صارت

بهم أنفسهم) أو (مررت بهم هم أنفسهم) وإذا أردنا أن تؤكد الضمير المتصل  
سواء كان ضميراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير لنظي (النفس والعين)  
جاز أيضاً التصل وعدمه نحو تأكيد الضمير المتصل (واو الجماعة) في (قاموا)  
إذ يصح أن تقول (قاموا كلهم) ، كما يصح أن تقول (قاموا كلهم) .

التوكيد اللفظي : التوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ أو الألفاظ المراد  
توكيدها . ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات لأنه لم يسمع  
غير ذلك . والغرض الأصلي من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك  
لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه . وقد يخرج التوكيد الأصلي عن غرضه الأصلي إلى  
أغراض أخرى كالتهديد نحو قوله تعالى (كلّ سوف تعلمون ، ثم كلّ سوف  
تعلمون) ، أو التهويل نحو قوله تعالى (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك  
ما يوم الدين) أو التلذذ بتعدد لفظ مرغوب فيه نحو (الصحة الصحة أغلى شيء)  
و ( الجنة الجنة نعم من يفوز بها ) ، ( مصر مصر جنة الله في أرضه ) .

ويكون التوكيد اللفظي بمدّه طرق :

( أ ) بتكرار المراد توكيده بنصه وحينه نحو قولنا ( احذر الترام ،  
احذر الترام ) .

( ب ) ببعض تغيير بسيط فيه كما في نحو قوله تعالى فهول الكافرين أمهاتهم  
رويداً ( أمهات ) توكيداً لفظياً لـ ( مهتل ) .

( ج ) بموافق اللفظ المؤكد نحو قولهم ( أنت بالخير حقيق قين ) ذ ( قين )  
توكيداً لـ ( حقيق ) ذلك أنهما بمعنى واحد تماماً ، ولا يختلفان إلا في الحروف  
التي يتكون منها كلٌّ منهما .

ويقرر ابن هشام أنه إذا كان للؤكد جملة فيجوز أن تقتصر جملة التوكيد بحرف من حروف العطف ، أو تترك بدونه ، على أن الأكثر هو اقترانها بحرف العطف . ومن الشواهد على اقتران جملة التوكيد بحرف العطف قوله تعالى :  
 ( كلا سوف تعلمون ، ثم كلا سوف تعلمون ) حيث أكدت الجملة ( كلا سوف تعلمون ) الجملة الأولى ، وسبقت جملة التوكيد بحرف العطف ( ثم ) ونحو قوله تعالى أيضاً : ( أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ) .

ومثال الجملة المؤكدة بدون حرف العطف قوله عليه الصلاة والسلام :  
 ( والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا )  
 ثلاث مرات .

ويذكر ابن هشام أنه يجب ترك عطف الجملة الثانية على الأولى إذا أومر العطف التعمد ، نحو : ( ضربت زيدا ، وضربت زيدا ) ذلك أننا لو عطفنا بـ ثم أو بالفاء قلنا ( ضربت زيدا ثم ضربت زيدا ) أو ( ضربت زيدا فضربت زيدا ) لظن أن الضرب تكرر وهذا غير مقصود . لذلك يكون امتناع العطف هنا واجبا لإزالة اللبس .

توكيد الاسم الظاهر والضمير توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد اسم ظاهر أو ضمير منفصل فإن توكيده يكون بتكرار لفظه بدون شرط ويكون التوكيد تابعا للمؤكد في الضبط . توكيد الاسم الظاهر نحو قول الرسول عليه السلام : ( أيما امرأة تكهنت نفسها بغير وئيمها فنكاحها باطل باطل باطل ) . وتوكيد الضمير المنفصل نحو قول الأفضل بن عبد الرحمن القرشي :  
 فَيْسَاكَ إِيْكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَانِبٌ

حيث أكد الضمير المنفصل المنصوب وهو (إياك) بإعادة اللفظ بنفسه .

أما الضمير المنفصل المرفوع فيجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل نحو (قمت أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المرفوع (تاء الفاعل) ونحو (أكرمتك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المنصوب (كاف الخطاب) ونحو (مررت بك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المجرور (كاف الخطاب) .

وإذا كان التوكيد ضميرا متصلا فإنه يوصل بما وُصل به المؤكد نحو قولنا : (عجبتُ منك منك) فقد جاء الضمير المتصل (كاف الخطاب) توكيدا ، لذلك اتصل بما جاء المؤكد متصلا به وهو حرف الجر (من) . وبالخلاصة أن التوكيد إذا كان ضميرا متصلا يجب أن نكرر معه اللفظ الذي يتصل بالمؤكد إما كان أو فعلا أو حرفا ، لأن إعادته بدون ما اتصل به ، يخرجُه عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل .

توكيد الفعل والحرف توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد الفعل توكيدا لفظيا فإننا نكرر الفعل و-ده بدون أى شرط ، نحو (قام قام زيد) ، أما الحرف فينقسم توكيده توكيدا لفظيا إلى قسمين :-

إن كان حرفا جوابيا أي من الحروف التي يُجاب بها عن سؤال سائل ، سواء كان بالإنجاب مثل (نعم وأجل وجشير وإي) ، أو بالنفي مثل (لا وبلى) فإنه يكرر بدون أى شرط نحو قول جميل بثينة :

لَا أَبُوحُ بِحَبِّ بَيْتَةِ لِمَنْهَا أَخَذْتَ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَمَعْبُودًا

حيث أكد حرف الجواب الدال على النفي ( لا ) توكيدا لفظيا بتكراره بدون قيد ولا شرط . وإن كان الحرف غير جوابي فيجب في توكيده أمران : الأول ، أن يفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفواصل ما . والثاني ، أن نكرر مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكّد ضميرا نحو قوله تعالى ( أيعبدكم أنكم إذا متمّ وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ؟ ) حيث جاءت ( أنكم ) الثانية مؤكّدة لـ ( أنكم ) الأولى الواقعة مفعولا ثانيا للفعل ( يعمد ) وفصل بينهما بالحرف ( إذا ) وما بعده ( متمّ وكنتم ترابا وعظاما ) ، وقد أهدم مع ( أن ) الثانية ما اتصل بـ ( أن ) الأولى وهو ضمير الخطاب ( كم ) أما إن كان ما اتصل بالمؤكّد اسما ظاهرا ، فيماد هو أو ضميره أي يُعمد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره ، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا . نحو قولنا ( إن زيدا إن زيدا فاضل ) حيث أكد الحرف ( إن ) مع الاسم الظاهر الذي اتصل به ( زيدا ) ، ونحو ( إن زيدا إن فاضل ) حيث أكد الحرف ( إن ) توكيدا لفظيا بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به فـ ( إن ) توكيدا ( إن ) الأولى وقد كرر الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف المؤكّد . ويرى ابن هشام إن إعادة الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف الذي يريد توكيده أفصح من إعادة اللفظ لأنه الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى ( ففي رحمة الله هم فيها خالدون ) حيث أكد الحرف ( في ) بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر ( رحمة ) .

ويقرر ابن هشام أنه لا يصح أن يجيء الحرف المؤكّد تاليا للحرف المؤكّد وقد شد اتصال الحرفين في قول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ يُحَلِّمُ مَالِمَ بَرِّينَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضَمًّا

حيث أكد الحرف (إن) بإعادته من غير فاصل بين الحرف المؤكّد وتوكيده مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

ويرى ابن هشام أن توكيد الحرف مكوّن من حرف واحد توكيدا لفظيا بحيث يجيء الحرفان متتاليين دون فاصل أمر شديد الشذوذ ، كما في نحو قول مسلم ابن معبد الوالي الأماسي :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَنْفِرُ لِمَا بِي وَلَا لِيَلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

حيث قال : (لما) فان اللام الثانية فيها توكيد للام الأولى الجارة ، ولم يفتصل بينهما فاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ لأن الحرف المؤكّد مرسوم على حرف معجاني واحد لا يكاد يقوم بنفسه . ولو جاء على ما يقتضيه الصواب لقال (لما لما م) .

ويرى ابن هشام أن الفصل بين الحرفين بأى فاصل أسهل من عدم الفصل بينهما ، أو بعبارة أخرى : أقل شذوذاً ، كما في نحو قول خطام الجاشعني يصف إبلا :

أَهْنَأَقْسَهَا مَشْدَدَاتٌ بِقَرْنٍ حَقِي تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

حيث أكد (كأن) بثلاث مع عدم الفصل بمعمولي (كأن) الأولى مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا أخف في الشذوذ لأنه فصل هنا بواو العطف

وأيضاً لأن المؤكد حرفان ، فاستعمل اللفظان عن بعضهما وإن لم يختلفا في الظروف ،  
التي يتكونان منها .

ويرى ابن هشام أن اختلاف الحرفين يعتبر أقل شذوذاً ، كما في نحو قول  
الأسود بن يعقوب :

وأصبحن لايسألنه عن بما به أصعد في عاو الهوى أم تصوبا

حيث قال : ( عن بما ) فأكد حرف الجر ( عن ) بلنظ مرادف وهو ( الباء )  
التي بمعنى ( هن ) المتصلة بما الموصولة . وابن هشام يرى أن الشذوذ هنا أقل  
ذلك ، لأن الحرف المؤكد مكون من حرفين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى  
فإن لفظي المؤكد والتوكيد مختلفان .

## العطف

النوع الثالث من التوابع هو الاسم المعطوف . والمعطف نوعان عطف بواسطة حرف ويسمى عطف أسبق ، وعطف بغير حرف ويسمى عطف بيان ، عطف البيان : هو التابع الذي يشبه العطفة في توضيح الاسم الذي يتبعه إن كان معرفة ، وتخصيص الاسم الذي يتبعه إن كان نكرة ، ويشترط فيه أن يكون جامدا . بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق . ومفهوم هذا الكلام أن عطف البيان إما أن يجيء معرفة لتوضيح ذات متبوعه ، وإما أن يجيء نكرة لتخصيص متبوعه .

ويتفق البصريون والكوفيون على عطف البيان الذي يفيد توضيح ذات متبوعة المعرفة وإزالة ما قد يصيبها من الشروع بسبب تعدد مدلولها ، وذلك كما في نحر قول الشاعر :

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرُ ما مستها من نقيبٍ ولا دُبُرِهِ

حيث جاء الاسم الجامد (عمر) عطف بيان على (أبو حفص) وهو علم معرفة وقد قصد به الإيضاح .

أما القسم الثاني من عطف البيان، أي الذي يخصص متبوعه النكرة فقد رفضه جمهور البصريين ونادى به الكوفيون وبعض البصريين القدماء . كأبي علي الفارسي وابن جني ، وبعض البصريين المتأخرين كالزحشري وابن مالك وابنه بدر الدين بن مالك . وجوز هذا الفريق أن يكون من هذا القسم قوله تعالى (أو كفارة طعام مسكين) بقدرين (كفارة) فقد أعر بوا (طعام) عطف بيان الكفار ونحو قوله تعالى



(من ما صديدي) قد أعرب (صديدي) عطف بيان له (ماء) وقد اختلط أمر عطف البيان الذي يحىء لتخصيص متبوعه النكرة ، ببعض أنواع البدل وهو بدل الكل من الكل ، إذ يوجب هذا الفريق أن يعرب نحو ( طعامٌ ) و ( صديدي ) في الآيتين السابقتين بدل كل من كل لا عطف بيان. أما القسم الآخر من عطف البيان ، أى الذى يحىء لتوضيح متبوعه المعرفة فيجوز فيه الوجهان أن يعرب عطف بيان ، أو بدل كل من كل إلا فى مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدلية . ومما يجوز فيه الوجهان نحو ( جاء زيدٌ أخوك ) فـ ( أخوك ) يجيز النحاة أن يعرب عطف بيان له ( زيد ) كما يجيزون أن يعرب بدل كل من كل من ( زيد ) . ومن المواضع التى استثنوها ، وأوجبوا أن تكون عطف بيان ، ولا يجوز فيها أن تكون بدلا ، نحو ( يا أخانا زيدا ) بنصب ( زيدا ) فـ ( زيدا ) هنا يعرب عطف بيان ولا يجوز أن يعرب بدل كل من كل ، ذلك لأن البدل عند هذا الفريق على نية تكرار ( العامل ) ، ولو كان ( زيدا ) هنا بدلا ، لكان فى نية تكرار حرف النداء معه ، ولا كان يلزم بناؤه على الضم لأنه مفرد معرفة .

ويقرو ابن هشام أن عطف البيان يصح أن يعرب بدل كل من كل إذا قصد به ما يقصد بالبدل ، وحينئذ يتعين أو يجب أن يعرب بدلا ، أما إذا امتنع الاستغناء ، منه فيمتنع أن يكون بدلا نحو ( هندٌ قام زيدٌ أخوها ) فـ ( أخوها ) فى المثال السابق لا يصح أن يعرب بدل كل من ( زيدٌ ) ذلك أن البدل يمكن الاستغناء عنه بالبدل منه ، و ( أخوها ) فى هذا المثال لا يمكن الاستغناء عنه وإلا تفسر المعنى المقصود .

ويرى ابن هشام أنه إذا امتنع احلال الثانى مكان الأول ، امتنع أيضا أن يعرب بدلا نحو ( يا زيدُ الحارث ) فتابع المتأدى ( زيد ) على بناء ( الحارث )

والمنادى أو المتبوع خالٍ منها فيجب في هذه الحالة أن تعرب ( الحارث ) عطف بيان من (زيد) ، لا بدلا ذلك لأنه يمتنع إن يحلّ ( الحارث ) مكان ( زيد ) ، فلا يقال ( يا الحارث ) لأن حرف النداء لا يدخل على المحلى بأل . ونحو قول طاب بن أبي طالب بن عبد المطلب من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام :

أيا أخويا عبد شمس ونوفلا أعيدُكا بالله أن نحدثا حربا

حيث يتعنين كون ( عبد شمس ) عطف بيان لـ ( أخوينا ) و ( نوفلا ) عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون ( عبد شمس ) بدلا لاسم صيغة حاله محال ( أخوينا ) لأن ذلك يستلزم ضم ( نوفلا ) المعطوف عليه لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، وقد روى بيت الشعر بالنصب لا غير .

ومن الشواهد على هذا الموضوع أيضا قول المرار بن سعيد النعماني في الفخر :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطشيرُ رقيقه وقُوعا

حيث يجب أن يعرب ( بشر ) عطف بيان ، لأنه لو أعرب بدلا . والبدل على نية تكرار العامل ، ا كان التقدير : ( أنا ابن التارك البكري ، التارك بشر ) فيضاد الوصف المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك غير جائز عند البصريين .

ويذكر ابن هشام أن الفراء أحد شيوخ المدرسة الكوفية يميز إعراب ( بشر ) في هذا الشاهد بدلا ، لأنه يميز إضافة الوصف المقترن بأل إلى جميع المعارف فيجيز نحو ( الضارب زيد ) . ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله ( وأيس بمرضى ) وهذا يدل على أنه لا يتفق مع رأى الكوفيين في هذه المسألة .

وخلاسة رأى ابن هشام في هذه المسألة أنه يصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل أن يعرب بديل كل إلا في حالتين :

( أ ) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة البديل .

( ب ) ألا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلا - محل متبوعه لمسانع يحول دون البدلية ووضع البديل مكان المبدل منه .

ما يوافق فيه عطف البيان متبوعه :

يتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يتفق مع متبوعه في أربعة أمور من عشرة . هذه الامور هي :

( أ ) أوجه الاعراب الثلاثة ( الرفع والنصب والجر ) .

( ب ) الافراد والتنثية والجمع .

( ج ) التذكير والتأنيث .

( د ) التعريف والتنكير .

ويذكر ابن هشام أن مما أعرب إعرابا يخالف ما أجمع عليه النحاة من موافقة عطف البيان لمتبوعه قول الزخشرى إن ( مقام إبراهيم ) في الآية الكريمة يعرب عطف بيان على قوله ( آيات بيّنات ) مع أن ( مقام ) يخالف لـ ( آيات ) من حيث للتعريف والتنكير ، والتنكير والتأنيث ، والافراد والتنثية والجمع ، وبعبارة أوضح هو يتفق مع ما يزعم الزخشرى أنه متبوعه في أمر واحد من الأمور الأربعة التي اتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يوافق متبوعه فيها .

وبدل ظاهر كلام ابن هشام أيضاً على أنه يعترض على رأى الزنجشري الذى يشترك فيه معه الجرجاني ومؤداه ، أنه يشترط فى عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه ، أو بهمارة أخرى ، أن يكون أعرف منه بمعنى أن يكون متقدماً عليه فى مرتبة التعريف ، لأن المدفوع منه هو توضيح حقيقة متبوعه وذاته وما يوضح لا بد أن يكون أوضح من الشيء المطلوب توضيحه . وبدلنا على مخالفة ابن هشام لهذا الرأى تعليقه عليه بأنه يخالف لقول سيبويه (أي هذا ذا الجسمة) بأن (ذا الجملة) عطف بيان لاسم الإشارة (هذا) ، وينفق ابن هشام مع سيبويه فى أن (ذا الجملة) عطف بيان لـ ( هذا ) على الرغم من أن اسم الإشارة أوضح من المضاف إلى (ذا) .

عطف النسق : يعرفه ابن هشام بأنه التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف . وحروف العطف تنقسم إلى قسمين : -

القسم الأول وهو ما يفيد التشريك فى اللفظ والمعنى . فى اللفظ بوجوه الاعراب ، وفى المعنى باحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد تفيهاً وإثباتاً ، وسلاحيته ، هذا إذا كان مفردين ، فان كان المعطوف غير مفرد فقد لا يفيد التشريك نحو ( حضر الأستاذ ولم يحضر التلاميذ ) ، فالعطوف هنا جملة ( لم يحضر التلاميذ ) والعطف فى هذه الجملة لم يفيد التشريك فى الحكم وهو الحضور وما يفيد التشريك فى الحكم إما أن يكون مطلقاً أى بدون قيد ولا شرط وهى أربعة هـ وف ( الواو والفاء وثم وحتى ) . وقد يكون التشريك فى الحكم مقيداً وهو فى الحرفين ( أو ، وأم ) إذ يشترط فى هذين الحرفين ألا يقتضيا إضراباً ، وإن اقتضيا إضراباً كان التشريك فى اللفظ فقط دون المعنى .

والقسم الثانى وهو ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى وهو ينقسم إلى

قسمين الأول : ما يثبت لما بعده ما انتهى عما قبله وهو الحرف ( بل ) عند جميع النحاة ، و ( اسكن ) عند سيبويه ومن اتفق معه والثاني : وهو عكس الأول أى ما يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله ، وهو الحرف ( لا ) عند جميع النحاة و ( ليس ) عند نحاة بغداد كما في نحو قول البيهقي ربيعة العامري :

وإذا أقرضت قرضا فأجزئه إنما يجزى التى ليس الجمل

حيث استعمل ليس حرف عطف بمعنى ( لا ) لتبنى بعدها صنع الخير الذى ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين ويتفق معهم ابن مالك . ويخرجه الذين يمنعون أن تكون ( ليس ) حرف عطف على أن ( ليس ) فعل جامد ناقص ، و ( الجمل ) اسمها ، وخرها محذوف والتقدير ( ليس الجمل جازيا ) .

الواو : تفيد مطلق الجمع أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، فتعطف متقدما فى الحكم ومتأخرا فيه ومصاحبا فيه .

عطفها للمتأخر فى الحكم نحو قوله تعالى ( واقد أرسلنا نوحا وإبراهيم ) فقد عطف ( إبراهيم ) على ( نوح ) عطف متأخر على متقدم . وعطفها للمتقدم على المتقدم نحو قوله تعالى ( كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ) ، فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار - عطف متقدم على متأخر . وعطف المصاحب نحو قوله تعالى ( فأنجيناه وأصحاب السفينة ) ، فأصحاب السفينة معطوف على ( هاه الغائب ) عطف مصاحب .

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسمها على اسم لا يكتفى الكلام به ، أى أن الكلام لا يكتفى بالمعطوف عليه فى أداء المعنى نحو ( اختصم زيد . تضارب زيد وعمرو . اصطفت زيد وعمرو . جلست بين زيد وعمرو ) إذ أن الأفعال : اختصم وتضارب

واصطاب، والأفعل ( جاس ) مع ( بين )، من المماهى النسبية التى لا تقوم إلا باثنين  
فضاعداً . أو بعبارة مختصرة : لا يمكن أن تكون من طرف واحد . ولذلك قال  
الأصمعى فى بيت امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط الأوى بين الدخول وحومل

حيث قال ( بين الدخول وحومل ) فإن ( بين ) لا تضاف إلا إلى متعدد .  
والفاء تدل على الترتيب من غير مهلة ، فالبيته غير متعنتة هنا ، وإنما تتحقق  
بالعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معا دفعة واحدة  
فى مدلول العامل ، ولهذا خطأ الأصمعى امرأ القيس . وقال ان الصواب  
أن يقال ( بين الدخول وحومل ) بالواو . ويرى جماعة النحاة أن التقدير ( بين  
أما كن الدخول فأما كن حومل ) ، أى أن كلفى الدخول وحومل هنا  
لا يراد بهما جزئى المكان وإنما يراد بهما أجزاء كثيرة فى هذين المكانين ، وهناك  
مضاف محذوف يفيد هنا التمدد مثل ( أما كن - مواضع - أجزاء ) الدخول  
وحومل فهو بمنزلة ( اختصم الزيدون فالعبرون ) .

النساء : تفيد الترتيب فى المعنى وفى النطاق ، والتعقيب أى اتصال المعطوف  
بالمعطوف عليه بلا مهلة وقصر المسة التى بين وقوع المعنى عليها ، نحو قوله تعالى  
( أعانه فأقره ) ، وقد تفيد النماء السببية أى أن يكون المعطوف متسبباً عن  
المعطوف عليه ويحدث هذا إذا كان المعطوف جملة نحو قوله تعالى ( فوكره موسى  
فقضى عليه ) فالوكره تسبب فى المرات ، واعتراض على أن النماء تفيد الترتيب  
المعنى مع الترتيب اللفظى فى وقت واحد بالأية الكريمة ( أهله ناهها  
فجاءها بأسننا ) إذ أن النماء أفادت فى هذه الآية الترتيب اللفظى دون المعنى  
فإن الأهالك متأخر عن مجيء الأسر . ونحو قول الرسول هابه الصلاة والسلام

توضاً فنسل وجهه وبديه ) إلى آخر الحديث الشريف ، إذ أن غسل  
 الاعضاء الاربعسة متقدم في المعنى وتأخر عن الوضوء في الذكر .  
 ويرد ابن هشام على ذلك بقوله أن المعنى ( إذا أردنا إغلاها فجاءها بأسناء )  
 و ( إذا أراد الوضوء ، فغسل وجهه وبديه ) وهذا يفتي الاعتراض على أن  
 الفاء للترتيب اللفظي فقط لا المعنوي ، لأن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس ،  
 وإرادة الوضوء سابقة على غسل الاعضاء . ويرى غيره من النحاة أن الفاء في  
 الشاهدين لترتيب الذكرى أو اللفظي ، لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

كما اعترض على أن الفاء تفيد التعقيب بقوله تعالى ( فجعله غنماً ) بعد قوله  
 تعالى ( الذي أخرج المرعى ) بأن جعل غنماً أحوى لا يعقب إخراج المرعى ،  
 ولا يتصل به فالفاء هنا أفادت الترتيب ولم تفد التعقيب . ويدفع ابن هشام هذا  
 الاعتراض بوجهين :-

الاول : أن المعطوف عليه محذوف والتقدير ( الذي أخرج المرعى فضت مدة  
 فجعله غنماً أحوى ) .

والثاني : أن الفاء في هذا الشاهد ثابتة عن ( ثم ) كما جاء عكسه ، أي أن  
 ( ثم ) جاءت في بعض التصورين تنوب عن الفاء .

وتختص الفاء : بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة تخلوه من  
 العائد ، ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية جعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم  
 جملة واحدة فأغنى ذلك عن الرابط ، وذلك نحو ( اللذان يقومان فينضب زيد ،  
 أخواك ) فاللذان اسم موصول مبتدأ ، وجملة ( يقومان ) صلة الموصول لا محل  
 لها من الاعراب ، وجملة ( فينضب زيد ) معطوفة بالفاء على جملة الصلة ( يقومان )

وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل ( يفضب ) رفع اسما ظاهراً هو ( زيد ) ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك لما في الفاء من معنى السبب ، كما ذكرنا قبل ذلك ، و ( أخواك ) خبر المبتدأ .

٣ - أنها تعطف ما يصلح لأن يكون صلة على ما لا يصلح لذلك نحو ( الذي يقوم أخواك فيفضبُ هو ، زيدٌ ) فـ ( الذي ) اسم موصول ، مبتدأ ، وجلة ( يقوم أخواك ) صلة الموصول لا محل لها من الأعراب ، وجلة ( فيفضب هو ) معطوفة بالفاء على جلة الصلة . وكان القياس عدم صحة العطف لخلو الجلة المعطوف عليها من عائد . أي ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل ( يقوم ) رفع اسما ظاهراً . والذي سوغ ذلك عطفها بالفاء لما في الفاء من معنى السبب ،

٣ - أنها تعطف على الخبر ما لا يصلح أن يكون خبراً ، نحو قوله تعالى : ( ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرضُ مخضرةً ) حيث عطف جلة ( تصبح الأرضُ مخضرةً ) بالفاء على جلة ( أنزل من السماء ماء ) الواقعة خبراً لـ ( أن ) وهي خالية من ضمير يعود على اسم ( أن ) واسكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

٤ - أنها تعطف على ما لا يصلح أن يكون خبراً ما يصلح لأن يكون خبراً نحو قول ذي الرمة :

إنسانٌ هينٌ يحسُّرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يحجِّمُ فيغرقُ

حيث عطف جلة ( يبدو ) بالفاء ، وهي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ



وهو (إنسان) لاشتغالها على ضمير يعود إليه . عطفت على جملة لا تصلح لذلك لظواهرها من ذلك الضمير وهي جملة (بحسر الماء) .

٥ - أنها تعطف على جملة الصفة جملة لا تصلح لأن تكون صفة لظواهرها من عائد يعود على الموصوف نحو: ( هذا حاكمٌ يسهرٌ على نشر العدل فيسعدُ الشعبُ ) حيث عطفت بالفاء جملة ( يدعد الشعب ) وهي لا تصلح لأن تكون صفة لظواهرها من ضمير يعود على الموصوف ، عطفت على جملة تصلح لأن تكون صفة وهي ( يسهر على نشر العدل ) إذ يعود الضمير المستتر في الفعل ( يسهر ) على الموصوف .

٦ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون صفة لظواهرها من عائد يعود على الموصوف ، على جملة تصلح لأن تكون صفة نحو ( هذا حاكمٌ تظلمُ الشعبُ فقضى على أسباب الظلم ) فجملة ( قضى على أسباب الظلم ) تصلح لأن تكون صفة لاشتغالها على ضمير يعود على الموصوف وهو ( حاكم ) وقد عطفت هذه الجملة على جملة أخرى لا تصلح لأن تكون صفة لظواهرها من ضمير يعود على الموصوف وهي ( تظلمُ الشعبُ ) والذي سوغ ذلك العطف بالفاء .

٧ - أنها تعطف جملة الحال على جملة لا تصلح لأن تكون حالا نحو ( أقبل محمد يضحك ، فانشرح قلب الزملاء ) حيث قال ( انشرح قلب الزملاء ) وهي جملة لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، وقد عطفت هذه الجملة على جملة لا تصلح لأن تكون حالا وهي ( يضحك ) .

٨ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون حالا على جملة تصلح لأن تكون حالا نحو ( أقبل محمد تفرج أساريرُ الزملاء فيضحكُ ) حيث عطفت الجملة العالقة بالعالية ( يضحك ) لاشتغالها على الضمير المستتر ( هو ) الذي يعود على

صاحب الحال (محمد) ، عطف على جملة (تفرح أسارى الزملاء) وهي لا تصاح لأن تكون حالا لأنها لا تحتوى على ضمير يعود على صاحب الحال ، والذي سوغ ذلك العطف بالفاء .

تسم : تنفيذ الترتيب والآخى أى انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على العطف ، وقد توضع (ثم) مكان الفاء أو بعبارة أخرى قبل تنفيذ الترتيب مع التعقيب نحو قول حارثة بن الحجاج الأبادي يصف فرسه :

كهرّ الرديف تحت المعجاج جرى فى الأنايب ثم اضطرب

حيث قال (ثم اضطرب) فإن (ثم) هنا بمعنى الفاء لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزازاً نابية مباشرة فى لحظات من غير مهلة .

حتى : تنفيذ ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، سواء كانت هذه الغاية حسية أو ممنوية محدودة أو مضمرة ، وكل بحسب التخيل . وينكر الكوفيون العطف بحتى وهم يعربونها ابتدائية وما بعدها معمول لعامل محذوف نحو (جاء الطالبة حتى محمد) والتقدير (جاء الطالبة حتى جاء محمد) و (رأيت المسافرين حتى علياً) والتقدير (رأيت المسافرين حتى رأيت هانياً) ، و (مررت بالمائدين حتى أخيك) والتقدير (مررت بالمائدين حتى مررت بأخيك) أما البصريون فيعطنون بحتى على قلّة وبشروط أربعة :

الشرط الأول : كون المعطوف أسماء فلا يصح أن يكون فعلاً لأنها منقولة من (حتى) الجارة وحتى الجارة لا تدخل على الأفعال ، فلا يصح أن نقول على

المعطف ( صفتت عن المذنب حتى خجل ) كما لا يصحح أن يكون حرفاً لأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللغوي أو الضرورة الشعرية ، ولا يصحح أن تدخل أيضاً على جملة فعلية على المعطف . وإن جاءت بعدها جملة فعلية أو جملة اسمية كانت حرف ابتداء أي أن ما بعدها جملة تامة أحدها ركنها محذوف .

الشرط الثاني : أن يكون هذا الاسم ظاهراً ، فلا يجوز ( قام الناس حتى أنا ) كما يذكر الخضراوي .

الشرط الثالث : أن يكون هذا الاسم الظاهر بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق نحو ( أ كالت السمكة حتى رأسها ) أو أن يكون بعضاً من المعطوف عليه بالتأويل كما في نحو قول المتنبي :

ألقى الصحيفة كي يخف رخاؤه      والزاد حتى نعلته ألقاها

عند من نصب ( نعلته ) ، حيث عطفت ( نعلته ) بحتى على ما قبله لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بيّن ابن هشام هذا على رأي البصريين أو أن ( نعله ) منصوب بفعل محذوف يفسره الفل ( ألقاها ) أما الكوفيون فيرون أن حتى ابتدائية ، و ( نعله ) مبتدأ ، وجملة ( ألقاها ) في محل رفع خبر . وقد روي ( نعله ) بالجر على أن حتى حرف جر يفيد الغاية ، و ( نعله ) اسم مجرور بحرف الجر ، أو أن يكون المعطوف بها شبيهه ببعض المعطوف عليه في شدة الاتصال نحو ( أعجبتني الجارية حتى كلامها ) ولا يجوز ( أعجبتني الجارية حتى ولدتها ) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهها بالجزء بخلاف الكلام . وضابط ذلك أنه إن حوّل الاستثناء المتصل حسن دخول حتى .

والشرط الرابع : أن يكون هذا الاسم الظاهر الذى هو بعض من المعطوف عليه ، غايةً في زيادة أو نقص حتى أو معنوى . الغاية في الزيادة المعنوية نحو ( فلان يهب الأعداد الكثرية حتى الألوف ) . والغاية في الزيادة المعنوية نحو ( مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك ) . والغاية في النقص المعنوي نحو المؤمن يخزي بالحسنات حتى مقال الذرة ) والغاية في النقص المعنوي نحو ( فملك الناس حتى العبيان أو النساء ) .

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربع لا تكون ( حتى ) عاطفة . وحتى تعطف لمطلق الجمع كالواو عند عدم القرينة ، ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاضف والمعطوف ، والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها فهنا من الأضعف إلى الأقوى وبالعكس ، وإذا عطف بها آخر شيء على معطوف مجرور بحرف ، وجب إعادة هذا الحرف بعدها ، لأن المعنى يلتبس بالجارة ، فنقول ( سافرنا في الأسبوع الماضى حتى في آخره ) ، إذا كان السفر في أوقات متقطعة في الأسبوع . فالو لم تذكر ( في ) مرة ثانية لاحتمال أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره . ولا تعطف ( حتى ) نعمتا على نعمت ، وتكون كالواو في عطفها الخاص على العام .

أم : تنقسم ( أم ) إلى قسمين : متصلة ومنقطعة . وأم المتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التسوية أو بهمزة التعيين . و ( أم ) المسبوقة بهمزة التسوية ، إما أن تسفل على جملة محل المصدر ، أو بمباراة أخرى هي أن تتوسط ( أم ) بين جملتين خبر تين قبلهما الهمة ، وكلتا الجملتين يصاح أن يحل ههنا هي والهزة . مصدر مؤول منهما مما وقد تكون الجملتان فعليتين نحو قوله تعالى ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ) فقد توسطت ( أم ) الجملتين الفعليتين

(أُنذرتهم) و(لم تنذرهم) والتأويل انذارك أو عدم انذارك سواء) وقد تكون الجملتان اسميتين نحو قول متمم بن نويرة في رثاء مالك أخيه :

ولت أبالي بعدَ فقدي مالِكا أموتى ناءِ أم هو الآن واقِعُ ؟

حيث وقع (أم) بين جملتين اسميتين وقد عطفت إحداهما على الأخرى والتقدير (لست أبالي نأى موتى أو وقوعه الآن) .

وقد تكون الجملتان مختلفتين نحو قوله تعالى (سواءٌ عليكمُ أَدعواكم أَدعواكم أم أُنتم سامعونُ ؟) حيث جاءت الجملة المدطرفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية ، والتقدير (سواءٌ عليكم دعاؤكم إياهم) أى (الأصنام وصنمكم) .

أمّا (أم) المسبوقة بهمزة براذ بها و بأَم التعيين . وهمة التعيين عند كثير من النحاة هي الواقعة بعد (ليت شعرى ولا أعلم - وما أدرى - ونحوها) لأن هذه الألفاظ ليست فى حكم (لا أبالي) التى تكون الهمزة بعدها للتسوية لأن قائلها يريد : لا أدرى ولا أعلم ، وليت شعرى - جواب هذا الاستفهام ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند عدم القرينة ، فإن دلّ السياق على ذلك ، وجب النزول على ما يحده السياق ، وعلامة (أم) المسبوقة بهمزة التعيين أن تقسح بين شيئين ينسب لواحد منهما بدون تعيين أمر ما معروف للمتكلم ، وقبلها همزة استفهام يقصد بها رد (أم) تعيين أحد هذين الشئين . وتسد (أى) مسد الهمزة مع (أم) فى طلب التعيين وهما يعنىان عن (أى) فى ذلك وتقع (أم) المقصود بها مع الهمزة التعيين بين اسمين مفردين متوسطا بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى (أأنتم أشدُّ خلقاً أم السماء ؟) حيث جاء استفهام عن الجمادى وهو (أنتم) والمادل (السماء) المعطوفه على

أنتم وهم مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو ( أشد خاتما )  
الواقع خبرا تقديرا عن المتعاطفين . وقد يقع مالا يُسأل عنه متأخرا عن  
الاسمين المفردين لما في نحو قوله تم الى ( وإن أدري أقرب أم بعيد  
ما توعدون ) فالمسئول في هذه الآية هو الخبر وهو ( قريب وبيد ) والمسئول  
عنه متأخر وهو ( ما توعدون ) وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة له ( أم )  
أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، وبلى ( أم ) المعادل الآخر ،  
ليقوم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . وقد تقع ( أم ) بين جملتين  
فعليتين نحو قول الشاعر في الحنين إلى الوطن :

قمتُ للطيفِ مرتاعا فأرقى فقاتُ أمى سرتُ أم عادنى حُلم

حيث وقعت ( أم ) المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، فإن ( هي )  
فاعل للفعل محذوف على الأرجح ، لأن الاصل في الاستفهام أن يكون هن أحوال  
الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل . وقد تقع ( أم ) بين جملتين اسميتين نحو  
قول الأسود بن يعفر التيمي في الهجاء :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا

شعيتُ ابنُ سهم أم شعيتُ ابن منقر

حيث وقعت ( أم ) المعادلة بين جملتين اسميتين ، ولهذا ثبتت همزة ( ابن )  
لأنها تحذف إذا كان ( ابن ) نعتا لعلم ، ومضافا إلى علم ، والثاني أبو الاول ،  
وهو هنا خبر . والاصل ( أشعيتُ ) ؟ فحذفت الهمزة اختيارا ، وحذف التنوين  
للضرورة إذا اعتبرنا أن ( شعيتنا ) مصروف نظرا إلى الحى . ويحتمل أن يكون  
حذف التنوين لأن ( شعيت ) ممنوع من الصرف إلى القبيلة .

أما ( أم ) المنقطعة فهي الخالية من همزة التسوية . والهمزة التي يقصد بها مع ( أم ) التعيين

ولا يفارقها معنى الاضراب ، أو بعبارة أوضح لا يفارقها إبطال الحكم السابق  
وفي مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاماً حقيقياً نحو (إنها لإبل أم شاء)  
أى بل (أهى شاء) فقد أخبر أولاً بأنها إبل . ثم تحقق غير ذلك فأضرب عنه  
مستفهاماً عن كونها شاء . وتقدر بـ (أم) جملة لأنها لا تدخل على المفرد ،  
ذلك أنها غير عاطفة . بل هى بمعنى (بل) الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل  
إلا على جملة .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، نحو قوله تعالى (أم له  
البنات) أى : بل أله البنات ؟ ولا يصح أن تقدر (أم) هنا للاضراب المحض  
لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله منزى عن ذلك .

وقد لا تقتضى (أم) المنقطعة الاستفهام البتة . فتكون للخبر المحض . نحو  
قوله تعالى : (أم هل تستوى الظلمات والنور) أى (بل هل تستوى الظلمات  
والنور) ؟ إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو قول عمر بن أبى ربيعة  
الجزوى :

وليت سلسي في المنام رضيعتى      هنالك أم في جنة أم جهنم

حيث جاءت (أم) المنقطعة للاضراب المحض بمعنى (بل) ولا تدل على  
الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً . لأن الشاعر لا يريد الاستفهام وإنما ساقه مسبق  
التنى ، ولما أقررنا بعدها جملة ، لأن (أم) التى بمعنى (بل) لا تقع بعدها  
إلا الجمل .

(أو) وهو بعد الطلب تفيد إثمًا التخبير وإما الإباحة وبعد الخبر تفيد معاني مختلفة كالشك والابهام والتفصيل والتقسيم والاضراب .

والمراد بالطلب الصيغة التي تدل على معنى الأمر سواء كان فعل الأمر أو لام الأمر الداخلة على المضارع ، لأن الإباحة والتخبير لا يتأتیان في الاستفهام ولا في باقي الأنواع الطلبية على العكس صحيح . ولا فرق بين الأمر الملمحوظ والمفروض . الأمر الملمحوظ كما في قوله تعالى (فقدية<sup>١</sup> من صيام أو صدقة أو نكاح) أي ، فليزمل أي<sup>٢</sup> الثلاثة . والأمر المفروض نحو ( تزوج زينب أو أختها ) .

والمقصود بالإباحة ترك الحرية للمخاطب أو اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارها معا وله الجمع بينهما إذا أراد ، والمراد بالإباحة بحسب العقل أو العرف في أي وقت وعند أي قوم ، لا الإباحة الشرعية ، نحو (جالس العلماء أو الزهاد) .

فالفرق الأساسي بين التخبير والإباحة هو امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخبير وجوازه في الإباحة . والمواد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، والشك يكون من المتكلم في الحكم لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة ، ومثال محبي (أو) شك بعد الخبر (لبننا يه مآ أو بعض يوم) ، والمقصود بالابهام هو إخفاء المتكلم الحقيقية المعروفة له عن المخاطب والسامع رغبة في عدم إقارتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك ، نحو قوله تعالى ( وإننا أو إيتاكم أعلى هدى أو في ضلال مبين ) حيث جاء بالكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحده الله وهبده فهو على هدى ، ومن عبد غيره فهو في ضلال ، توطينا للمخاطب ليكون أكثر قبولا لما يليق إليه ، أمّا (أو) التي تفيد التفصيل بعد الخبر فنحو قوله تعالى (والوا كونوا هردا أو نصارى) . ومثال (أو) التي تفيد التقسيم بعد الخبر نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) والفرق بين التفصيل والتقسيم



أن التفصيل تبين الامور المجتمعة بافظ واحد فـ ( أو ) في الآية تفصيل للاجمال في الواو في ( قالوا ) المائدة على اليهود والنصارى ، أي قالت اليهود : كانوا يهوداً ، وقالت النصارى : كانوا نصارى ، أمّا التقسيم فهو تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف . ويرى بعض النحاة غير ابن هشام ألا فرق بينهما ولا ضرر من توحيد معنهما وجعلهما مترادفين والمسألة اصطلاحية محضة .

( أو ) تأتي للاضراب بعد الخبر عند السكوفيين وأبي على الفارسي ومثلهما على ما حكى الفراء ( إذهب إلى زيدٍ أو دَعَّ ذلك فلا تبرح اليوم ) فـ ( أو ) في ذلك المثال بمعنى بل . ومنها قول الشاعر :

كانوا عُمانيين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

حيث جاءت ( أو ) للاضراب بمعنى ( بل ) .

و ( أو ) تأتي بمعنى الواو بعد الخبر عند السكوفيين أيضا ، وبمباراة أخرى هي تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتماطين ويصح أن يحل محلها الواو عند أمن اللبس نحو قول حميد بن ثور الهلالي :

قومٌ إذا سمعوا العسرج رأيتهم ما بين مُلجيمٍ مُهرةٍ أو سافجٍ

حيث استعمل ( أو ) بمعنى الواو العاطفة ، ذلك لأن ( بين ) لاتصاف إلا اتعمد لفظا ومعنى ، فلوا بقيت ( أو ) على معناها وهو أحد الشيتين أو الأشياء لاخيفت بين إلى واحد وهو غير سائغ في العربية .

وذهب أكثر النحاة إلى أن ( إمّا ) الثانية في الطلب والخبر ، الطلب

نحو ( تزوّج إمّا هنداً وإمّا أختها ) والخبر نحو ( جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ) بمنزلة ( أو ) في العطف والمعنى ، فتكون حرف عطف بمعنى ( أو ) وتكون للتخيير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر ، وتكون للشك أو الإبهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية وللتنصّل بعد الخبر أو الطلب كما في نحو قوله تعالى ( إنا هديناه السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا ) ( فشاكرًا ) و ( كفورًا ) يعر بان حالين والعامل فيهما ( هديناه ) . أما الواو في ( وإمّا ) فهي زائدة لازمة . ولا تكون ( إمّا ) الثانية للاضراب ولا بمعنى واو العطف لأن ( أو ) مختصة بهما .

ويرى أبو علي الفارس ويتفق معه ابن كيسان وابن برهان أن ( إمّا ) الثانية مثل ( أو ) في المعنى فقط وليست للعطف ، وإمّا تذكر في باب العطف لمصاحبتها لحروف العطف ، ويؤيد رأيهم هذا قولهم أنها مجامعة للواو لزوماً أي أنها تلزم مصاحبة الواو ، والماعطف لا يدخل على الماعطف . وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع هذا الرأي ، والدليل على ذلك حكاية علي بن سعيد بن قرط في هجاء أمه أن ( أيّما ) فيها شاذ :

ياليقنا أئمتنا شالت نمامتها      أيّما إلى جنة أيّما إلى نار

فهو يرى أن ( أيّما ) الأول حرف التنصّل ، أما ( أيّما ) الثانية فهي عاطفة ، وهي شاذة من وجوه ثلاثة : - أولها ، وهو موضع الشاهد ، أنها جاءت بدون الواو ، وثانيها فتح همزتها والأصل فيها الكسر ، وثالثها ، إبدال ميمها الأولى ياءاً ، والأصل فيها أن تدغم ميمها الثانية في ميمها الأولى .

لكن : يجمع النحاة على أن ( لكن ) تعطف بشروط سند كرها . ويرى  
يونس بن حبيب أنها مخنفة من ( لكن ) الثقيلة أخت ( إن ) ، وأن معناها  
الاستدراك ، وما بعدها معمول لمخنوف يدل عليه المذكور قبلها ، فهو يرى أن  
( طالع ) في نحو ( ما مررت برجل صالح لكن طالع ) يرب صفة لاسم مجرور  
مخنوف تقديره ( مررت برجل صالح ) العامل المذكور قبلها . كما يرى أنه إذا  
ذكرت الواو مع ( لكن ) فالعطف يكون بالواو لا بها .

ومن يعطف بـ ( لكن ) يشترط فيها ثلاثة شروط :

أولها : أفراد معطوفها نحو ( ما مررت برجل صالح لكن طالع ) .

وثانيهما : أن تسبق بنفي أو نهي . النفي كالمثال السابق . والنهي نحو :  
( لا يَقْسَمُ زيدٌ لكن همراً ) .

والثالث : ألا تقترن بالواو كالمثلة السابقة كلها .

وتكون ( لكن ) حرف ابتداء واستدراك وهست طائفة في عدة مواضع .

هذه المواضع هي :

( ١ ) إذا جاءت بعدها جملة ، وتكون الجملة بعد ( لكن ) مستقلة في إعرابها

عن الجملة التي قبلها ، نحو قول زهير بن أبي سلمى المزني في المدح :

إنَّ ابنَ رِفاهٍ لا تُخشى بوادِرُهُ      لكنَّ وقائمه في الحرب تُنتظر

حيث جاء ( لكن ) حرف ابتداء لعطف ، لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد

والجملة بعدها ( وقائمه تنتظر ) اسمية مكونة من المبتدأ ( وقائم ) وخبره وهو جملة

( تنتظر ) .

(ب) إذا جاء ( لكن ) بعد الواو . ففي هذه الحالة وجب أن تقع بعد ( لكن ) جملة تعطف بالواو على ما قبلها ، ويكون ( لكن ) حرفاً يفيد الاستدراك والابتداء لا غير ، نحو قوله تعالى : ( ولكن رسول الله ) فالتقدير ( ولكن كان رسول الله ) فرسول يعرب خيراً لـ ( كان ) المخدرة مع اسمها . ولا يمكن أن تعرب ( رسول ) معطوفاً على ما قبله وهو : ( أبا أحمد ) من عطف المفرد على المفرد ، ذلك لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان من حيث السبب والإيجاب . وفي هذه الآية نفي ( أبا أحمد ) وأثبت ( رسول الله ) فهما مختلفان سلباً وإيجاباً .

(ج) إذا سبق ( لكن ) بإيجاب نحو ( قام زيدٌ لكن همرؤٌ لم يقم ) فـ ( لكن ) هنا حرف استدراك وابتداء لا عاطفة ، و ( همرؤ ) مبتدأ ، وجملة ( لم يقم ) خير المبتدأ . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة . ولا يجوز في هذا المثال أن يضبط ( همرؤ ) بالضم على أنه معطوف على ( زيدٌ ) من باب عطف المفرد على المفرد لعدم تقدم نفي أو نهي . هذا عند البصريين . أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

وخلاصة الكلام أن ( لكن ) حرف يفيد الاستدراك دائماً . وهو لا يعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة . فإن فقد شرط منها أصبحت غير عاطفة ووجب دخولها على الجمل وتكون حينئذ حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم ، وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفياً أو مثبتاً عنه فيكون الكلام الذي بعدها مثبتاً دائماً .

بل : يعطف ( بل ) بشرطين : الأول : أن يكون معطوفاً ، والثاني : أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي : ومعنى بل يختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت أو مشتمل على صيغة أمر أو نفي أو نهي . فـ ( بل ) بعد الإيجاب أو

الامرُ يفيدُ ساقَ الحكمِ مما قبله وجمله لما بعدها بالاضراب نحو (قام زيدٌ بل عمرو) و (ليقيمُ زيدٌ بل عمرو) . وهو بعد النفي والنهي يفيدُ تقريرَ حكمٍ ما قبله وجعلَ صفةً لما بعده مثل امكنه ، نحو (ما كنتُ في منزلٍ ربيعٍ بل في أرضٍ لا يُهدى بها) و (لا يقيمُ زيدٌ بل عمرو) . ويفيدُ (بل) في هاتين الحالتين ما يسمى بالاضراب الابطالي . وأجاز المبرد كونها في هذه الحالة الأخيرة ناقلةً معنى النفي والنهي لما بعدها أو بصياغةٍ أخرى إمَّا تفيدُ الانتقال من غرضٍ إلى غرضٍ آخر مع بقاء الحكم السابق وعدم إنسائه وهو ما يسمى بالاضراب الانتقالى فيجوز على قول المبرد (ما زيدٌ قائماً بل قائماً) على معنى (بل ما هو قائماً) . ومذهب جمهور النحاة أن (بل) لا يفيدُ نقلَ حكمٍ ما قبله لما بعده إلا بعد الإيجاب ، والامر نحو (بل قام زيدٌ بل عمرو) و (اضرب زيداً بل عمرو) فالنظم في المثال الأول (عمرو) ، والمأمور بضره في المثال (عمرو) والمسكوت عنه للمثالين (زيد) .

(لا) ويعطف بها بشروط اتفق النحاة على بعضها وهي :

(أ) أفراد معطوفها انظماً نحو (هذا زيدٌ لا عمرو) أو تأديلاً نحو (قلت محمدٌ قائمٌ لا محمدٌ قاعدٌ) .

(ب) أن تسبق بالإيجاب أو أمر ، الإيجاب نحو (هذا محمدٌ لا عليٌّ) الامر نحو (اضرب زيداً لا عمرواً) .

وبعض شروطها لم يتفق عليها النحاة وهي :

(ج) أي تسبق ببناءً نحو (يا ابن أخى لا ابن عمى) وقد أنكر ابن سعدان

الكونى ذلك زامها أنه لم يسمع عن العرب .

(د) ألاَّ يصدق أحد متعاطفها على الآخر أي لا يكون أحد متعاطفها داخلاً في مدلول الآخر ولا ممدوداً من أفرادها التي يطلق عليها اسمه . هذا رأى السهيلي وهو من نحلة الأندلس ويتفق ابن هشام معه بقوله ( وهو حق ) فلا يجوز ( جاني رجل لا زيد ) لأن زبداً من جنس الرجال ، ويجوز ( جاني رجل لا امرأة ) .

(هـ) ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض . وهو رأى الزجاجي من نحلة بغداد . فلا يجوز ( جاني لا زيد ولا عمرو ) إذ لا يصح أن نقدر العامل بعد العاطف فنقول ( جاني لا زيد ولا جاني عمرو ) إلا على سبيل الدعاء . ولا يتفق ابن هشام مع الزجاجي في هذا الرأي ، ويستشهد على رفضه بقول أصمى القيس الكندي :-

كَأَنَّ دِئَارًا حَلَّتْ بِلَبْوِنِهِ عُقَابٌ تُنَوِّقُ لِأُعْقَابِ الْقَوَاعِلِ

حيث عطفت ( لا ) عقاب القواعل على عقاب تنوق ، والمعطوف عليه معمول الفعل ماض وهو ( حلَّت ) . وابن هشام يرفض رأى الزجاجي بنص ورد فيه عكس ذلك الرأي .

العطف على الاسماء :

العطف على الاسم الظاهر والضمير :

يعطف الاسم الظاهر ، والضمير المنفصل ، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط . العطف على الاسم الظاهر نحو ( قام زيدٌ وعمروٌ ) والعطف على الضمير المنفصل نحو ( إريك والأسد ) ، والعطف على الضمير المتصل المنصوب نحو قوله تعالى ( جمعناكم والأولين ) حيث عطفت ( الأولين ) على ( تم ) .

أما الضمير المتصل المرفوع سواء كان بارزا أو مستترا فلا يحسن العطف عليه إلا بعد توكيده بضمير منفصل. العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو قوله تعالى ( لقد كنتم أنتم وآبائكم ) حيث عطف ( آباؤكم ) على ضمير الرفع المتصل وهو التاء بعد الفصل بالضمير المنفصل ( أنتم ) والعطف على ضمير الرفع المستتر نحو قوله تعالى ( ادخل أنت وزوجك الجنة ) حيث عطف زوجك على ضمير الخطاب المستتر ( أنت ) بعد الفصل بالضمير المنفصل ( أنت ) . وقيل أن سبب الفصل يرجع إلى أن الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لنظا ومعنى ، فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكامة ، فإذا أكد ذلك على انفصاله فحصل له نوع من الاستقلال .

ولا يشترط أن يكون الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ضميرا متصلا  
ولسكن أى فاصل ، فقد يكون الفاصل ضميرا متصلا ، كما في نحو قوله تعالى :  
( يدخلونها ومن صلح ) إذ أن ( من صلح ) معطوف على واو الجماعة في  
( يدخلونها ) والفاصل بينهما الضمير المتصل ( ها ) الغائبة . وقد يكون الفاصل  
( لا ) كما في نحو قوله تعالى : ( ما أشركنا ولا آباؤنا ) فـ ( آباؤنا ) معطوف على  
( نا ) الدالة على الفاعلين في ( أشركنا ) وقد فصل بين المعطوف والمعطوف  
بـ ( لا ) .

وقد يجتمع الفصلان أي بالضمير ، و ( لا ) معا كما في نحو قوله تعالى : ( ما لم  
تعلموا أنتم ولا آباؤكم ) فقد فصل بين ( آباؤكم ) المعطوف على واو الجماعة في  
( تعلموا ) بالتوكيد وهو ( أنتم ) و بـ ( لا ) معا .

وبضعف العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون الفصل في الخبر ، نحو قول  
العرب ( مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ) حيث رفع (العدم) بالعطف على الضمير

المستتر في (سواء) لأنه مؤول بالمشق فيتمحمل الضمير ، وليس بينهما فاصل ،  
غير أن عدم الفصل يكثر ويقشوف في الشعر كما في نحو قول جرير في هجاء الاخطال  
وهو شاعر معاصر له :

ورجا الأَخْيَينِطَلُّ من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لئلا

حيث عطف (أب) وهو اسم ظاهر على اسم (يكن) وهو ضمير مرفوع  
مستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما .

أما الضمير المخفوض فيكثر المعطف عايه بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما .  
إعادة الخافض الحرف نحو قوله تعالى ( فقال لها وللأرض ) فقوله ( والأرض )  
معطوف على ( لها ) الجرورة باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف . وإعادة  
الخافض الاسم نحو قوله تعالى ( قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ) . ( آبائك ) معطوف  
على الكاف الجرورة بإضافة ( إله ) وقد أعيد المضاف ( إله ) مع المعطوف .

ويرى بعض النحاة مثل يونس بن حبيب والاختش من البصريين والكوفيين  
ويتفق معهم ابن مالك صاحب الألفية أنه لا تلزم إعادة الخافض بدليل قراءة  
ابن عباس والحسن وغيرهما الآية الكريمة ( تسمون به والأرحام ) بجر ( الأرحام )  
وعطفه على الضمير المحرور بالياء ( به ) بدون إعادة الجار ( أي الباء ) ونحو ما  
حكاه قطرب من البصريين ( ما فيها غيره وفرسه ) بجر كلمة ( فرسه ) بالمعطف  
على الماء الجرورة بإضافة ( غير ) إليها من غير إعادة الجار وهو المضاف ، ويحكي  
ابن هشام أن من هذا اليعم قوله تعالى ( وصدد عن سبيل الله وكفر به والمسجد  
الحرام ) حيث عطف ( والمسجد الحرام ) على الماء في ( به ) من غير إعادة الجار  
وهو الباء ، إذ ليس المعطف على ( السبيل ) لأنه صلة المصدر ( صدت ) ، ومما يدل



على ذلك أن ( كثر ) عطف على ( صدق ) والمصدر لا يعطف عليه حتى تكمل معمولاته ، وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف ( المسجد ) على ( سبيل ) لكان من جملة معمولات ( صدق ) لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته .

### عطف الفعل على الفعل :

يعطف الفعل وحده بدون مرفوعه ، أى فاعله ، على الفعل من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض ، كما يعطف الاسم على اسم مثله عطف مفردات . ويشترط لذلك اتحاد زمانيهما من حيث المضي والحال والاستقبال ويحدث العطف إن اتحد زمان الفعلين مع اتحاد نونهما نحو : ( لنحى به بلدة ميتا ونسيت ) حيث اتحد الفعلان ( نحى ) و ( نسى ) في الزمان الحاضر ، إذ أن كلاهما فعل مضارع ، ونحو قوله تعالى : ( وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم ) حيث عطفت الأفعال ( تتقوا ) على ( تؤمنوا ) و ( يسألكم ) على ( يؤتكم ) من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب بدليل الجزم فيهما ، وكلاهما فعل مضارع .

ويحدث العطف أيضا إذا اتحد زمانا الفعلين دون أن يتحد نونهما ، ونحو قوله تعالى ( ية قدم قومه يوم القيامة فأوردكم النار ) حيث عطف الفعل ( أورد ) على الفعل ( يقدم ) والأول ماضى ، ولكنه مستقبل المعنى ، لأنه بمعنى يورد ، والثانى مضارع ، ونحو قوله تعالى ( تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ) حيث عطف الفعل ( يجعل ) وهو مضارع على ( جعل ) الماضى لأنه فى محل جزؤه وزمنه مستقبل بسبب أداة الشرط الجزاءة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا .

### عطف الفعل على الاسم :

يعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، أو بعبارة أخرى يعطف الفعل على الاسم المشتق العامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الصريح أيضا واسم الفعل في بعض أحواله نحو قوله تعالى : ( فَاخْتَارَتْ مُصْبِحًا فَآثَرْنَ ) حيث عطف الفعل الماضي ( آثرن ) هلى ( المغيرات ) وهى اسم فاعل مشبه للفعل لأنه فى تأويل ( واللائى أغرن ) ونحو قوله تعالى ( صالوات يقبضن ) حيث عطف الفعل المضارع ( يقبضن ) على الاسم ( صالوات ) وهو اسم فاعل فى معنى يقبضن .

ويجوز العكس ، أى عطف الاسم على الفعل ، كقول جنسب بن عمرو فى وصف امرأة :

يَارُبُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاجِ أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو ( دارج ) على الفعل وهو ( حبا ) .

وجعل ابن مالك من هذا القسم قوله تعالى ( يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ) حيث عطف ( يخرج ) وهو اسم مشبه للفعل لأنه اسم فاعل على الفعل ( يخرج ) . ويرى الزمخشري أن ( يخرج ) فى هذه الآية معطوف على اسم مثله ( طالق ) لاعلى الفعل ( يخرج ) .

حذف حرف العطف مع معطوفة :

يقرر ابن هشام أن الفاء والواو من حروف العطف تختص بجواز حذفها مع معطوفها إذا دل عليهما دليل ، وتشاركهما فى ذلك ( أم ) المتصلة . مثالي حذف

الفاء مع مملوفا قوله تعالى: ( وأوحينا إلى موسى إذ استسقاء قومه أن يضرب  
 بمصالك الحجر فأنجست ) إذ أصله ( فضرب فأنجست ) فيكون الفعل ( أنجست )  
 معطوف على الفعل ( فضرب ) المحذوف مع الفاء ، وهذا الفعل المحذوف معطوف  
 بدوره على الفعل ( وأوحينا ) ومثال حذف الواو مع مملوفا قول النابغة الذبياني  
 في الرثاء :

فما كان بين الخبير لو جاء سالماً أبو حجرٍ إلا ليالٍ قلائلٌ

حيث حذف الواو ومعطوفة وهو ( بين ) إذ التقدير ( ما كان بين الخبير وبينى )  
 والدليل على ذلك أن ( بين ) يجب أن تضاف لمتعدد كما سبق أن ذكرناه ونحو  
 قول العوب ( راكبُ الناقة طليمان ) إذ التقدير ( راكبُ الناقة والناقة طليمان )  
 فحذفت الواو مع معطوفها . ومثال حذف ( أم ) المتصلة قول الشاعر :

وطاف إليها القلب إلى لاسره جميعاً فما أدري أُرشدٌ طلائها ؟  
 إذ التقدير ( أُرشدٌ طلائها أم فني ؟ ) .

ويجوز أيضاً هذه المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة . مثال حذف  
 المعطوف عليه بالواو قول بعضهم ( ربك وأهلاً وسهلاً ) جواباً لمن قال له  
 ( مرحباً ) والتقدير ( ومرحباً بك وأهلاً ) . ومثال حذف المعطوف عليه بالفاء  
 نحو قوله تعالى ( أفنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟ ) والتقدير ( أنهم أحكم  
 فنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟ ) ، ونحو قوله تعالى ( أفلم يروا إلى ما بين أيديهم )  
 إذ التقدير ( أهوا فلم يروا ما بين أيديهم ؟ ) .

وقد يحذف الالف وحده ولا يكون ذلك إلا في ( الواو ) والفاء و ( أو ) . حذف

الواو نحو قوله عليه السلام ( تصدق رجلٌ من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمره ) . ومثال حذف الفاء ( حفظتُ الكتابُ بابا بابا ) أى ( بابا فبابا ) ، و ( ادخلوا المعرض واحد واحد ) أى واحدًا فواحدًا ومثال حذف أو ( أعط السائل قرشا قرشين ثلاثة ) أى ( قرشا أو قرشين أو ثلاثة ) وما يدر بما ذكره في هذا المجال :-

١ - أنه لا يجوز تقديم المظوف على المظوف عليه ، وما ورد من ذلك من النصوص فهو شاذ يقتصر فيه على المسوع ، ومنه قول الأحموس :

أيا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلامُ

حيث تقدم المظوف ( رحمة ) على المظوف عليه وهو السلام .

٢ - يجوز الفصل بين الواو ومظوفها بظرف أو جار ومجرور كما في قوله تعالى ( وجعلنا من بينهم صَدَأً ومن خلفهم صَدَأً ) حيث فصل بين الواو ومظوفها ( صَدَأً ) الثانية بالجار والمجرور ( من خلفهم ) ولا يجوز الفصل بين الفاء ومظوفها إلا في الضرورة الشرعية .

٣ - الأصل في عطف النسق المتأخرة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشيء على نفسه ، وأجاز بعض النحاة ذلك إذا اختلف اللفظان لنرض بلاغى أو بقصد التفسير والتوضيح ومن هذا القسم قول الشاعر ( وألنى قولها كذباً وميئناً ) حيث عطف ( ميئناً ) على ( كذباً ) والميئ هو الكذب وهو كذا يكون الشيء قد عطف على نفسه لسبب بلاغى .

## البدل

تعريفه : البدل عند النحاة ، هو المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتاً ونقياً ، وهو تابع بلا واسطة أى من غير واسطة لفظية تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . وقولهم أنه المقصود بالحكم يبعد من التعريف النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، ذلك لأنها مكملات المقصود بالحكم أى متبوعها ، إما بتخصيصه أو إضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى ذكرناها أما هى فليست مقصودة بالحكم . يبقى بعد ذلك عطف النسق . وعطف النسق ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ليس مقصوداً بالحكم وهو المعطوف بـ ( لا ) بعد الإيجاب نحو ( جاء زيدٌ لا عمرو ) ، وبـ ( بل ) و ( لكن ) بعد النفي نحو ( ما جاء زيدٌ بل عمرو ) ، و ( ما جاء زيدٌ لكن عمرو ) وواضح ان المعطوف بلا بعد الإيجاب ليس مقصوداً بالحكم لأن الحكم السابق منفي عنه . وأما المعطوف بـ ( بل ) و ( لكن ) بعد النفي فإنه ليس مقصوداً بالحكم لأن السابق هو نفي المجيء ، والمقصود به إثبات هو الأول .

والقسم الثانى مقصود بالحكم هو ما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم ، لأنه المقصود بالحكم وحده ، بل يشاركه فى الحكم غيره ، وذلك كالمعطوف بالواو فى حالتى الإثبات أو النفي نحو ( جاء زيدٌ و عمرو ) ، ( ما جاء زيدٌ ولا عمرو ) .

وهذا القسمان يخرجان من تعريف البدل باعتبار أنهما ليسا المقصودين بالحكم . والقسم الثالث المقصود بالحكم دون ما قبله ، وهو المعطوف بـ ( بل ) بعد الإثبات نحو ( جاءنى زيدٌ بل عمرو ) وهذا القسم يخرج من التعريف البدل لأنه وإن كان مقصوداً بالحكم غير أنه توجد واسطة لفظية تذكر بينه وبين

متبوعه ، والبدال تابع بلا واسطة . وينقد ابن هشام تفسير ابن مالك وابنه بدر الدين ابن مالك ومن وافقها لتعريف البديل ، ويتهمهم بأنهم جانبوا الصواب .

### أقسام البديل :

البديل عند النحاة أربعة أنواع :

١ - بديل الكل من الكل : وهو بديل الشيء مما هو مطابقا ومساويا له في المعنى تمام المطابقة ، أما اللفظ فيختلفان فيه غالبا . نحو قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم) فهـ (صراط) الثانية بديل كل من كل من الأولى . وقد سمي ابن مالك ناظما الألفية هذا البديل بـ (البديل المطابق) لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ (الله) بالجر ، إذ يعرب (الله) بدلا مطابقا من (العزيز) . ويرى ابن هشام أن البديل في الآية السابقة لا يقال فيه بديل كل من كل لأن بديل الكل من الكل يطابق على كل ذي أجزاء ، وذلك مستنع في الآية لأن مسماه تعالى لا يقبل التجزئة .

٢ - بديل بعض من كل وهو بديل الجزء من كله ، وضابطه أن يكون البديل جزءا حقيقيا من المبدل منه وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه دون أن يفسد المعنى بخلافه . ويعتبر البديل بديل جزء من كل سواء كان هذا الجزء قليلا أو مساويا أو أكثر . فيجوز أن تقول (أكلت الرغيف ثلثه) و (أكلت الرغيف نصفه) ، وأكلت الرغيف ثلثيه) . ولا بد من اتصال بديل الجزء من الكل بتفسير يرجع على المبدل منه ليربط البعض بكلمة . ويجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمتبوعه في الأفراد والتذكير فروعتهما . ولا فرق بين أن يتصل

هذا الضمير بالبدل مباشرة أو بلفظ آخر له صلة بالبدل اتصال الضمير بالبدل مباشرة نحو قوله تعالى ( ثم عَسَوْا وَصَدُّوا كثير منهم ) حيث جاء ( كثير ) بدل جزء من كل وهو الواو الأولى في ( عمو ) والثانية في ( صموا ) عائدة على كثير ، لأنه مقدّم رتبة ، إذ التقدير نحو ( ثم عموا كثير منهم و صموا ) والذي يحمل على ذلك أنه لو جعل بدلا من الواوین معا لزم توارد عاملین على معول واحد . واتصال الضمير بلفظ آخر له صلة بالبدل نحو ( قابلت المسافرين إلى الخارج أربعة منهم ) فالضمير العائد على المبدل منه متصل به ( من ) الجارة المتعاقبة بالبدل .

وقد يعنى هن الضمير في إعادة الربط ( أل ) أ اللبس نحو ( إذا رأيت والدك فقبضه اليدا ) أى ( يده ) ، أو ( إلا ) في الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المسقننى منه في كلام تام حيث يحذف المسقننى النصب على الاستثناء أو الانباع على البدلية نحو ( ما نجح الطلاب إلا واحداً أو واحداً ) .

وقد يكون الضمير العائد على المبدل منه غير موجود فيقدر نحو قوله تعالى : ( وقله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) أى منهم .

٢ - بدل الاشتغال : وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتغالا بطريق الاجمال ، ولتوضيح تعريف ابن هشام نقول أن بدل الاشتغال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر في متبوعه من الأمور العارضة الطارئة التي ليست جزءاً أصيلاً من المتبوع ويشتمل على هذا الأمر وبدل عليه ( العامل ) في المبدل منه ولكن بطريقة إجمالية ، لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه ، نحو ( أمجبنى زيدٌ هله ) و ( أمجبنى عمروٌ حسنه ) و ( سرق زيدٌ ثوبه ) و ( سرق زيدٌ فوسه ) فالعلم والحسن بدل اشتغالا وكلاهما يعين أمراً عرضياً في المتبوع ، لأنه لا يدخل في

تسكين الذات ويشاهما الالهجاب إجمالا ، ولكن لا يناسب نسبه إلى ذات ( زهد ) التي هي عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الالهجاب إلى صفة من صفاته ، وكذلك الثوب والفرس بدل اشتغال ، ويقال فيهما ما ذكرنا ، المقصود نسبة السرقة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل العامل ( الفعل ) على البدل بطريقة مجملة ، وهو كبدل البعض من الكل لا بد من اتصاله بضمير يرجع على البدل منه سواء كان هذا الضمير ظاهرا أو مقمرا . مثال الضمير الظاهر أو المقدر قوله تعالى ( يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ) ف ( قتال ) بدل اشتغال من ( الشهر ) والرابط بينهما الماء المحرورة بد ( في ) وهي متصلة بما يتعلق بالبدل . ومثال الضمير المقدر قوله تعالى : ( قتل أصحاب الأخدود النار ) بالجر بناء على أن ( النار ) بدل اشتغال من الأخدود . والتقدير ( النار فيه ) ويقول بعض النحاة أن أصله ( نار ) متصلة بالضمير ، ثم حذف الضمير ونابت عنه ( أل ) وبدل الاشتغال كبدل البعض لا بد له من صحة الاستغناء عنه بالبدل منه مع زيادة المعنى عند حذفه ، فمثال ( أهجبتني على أخوه ) بدل إضراب لا بدل اشتغال لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول .

٤ - البدل المبيان أى المغاير المبدل منه . وينقسم هند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام ، ولا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم ، والبدل المبيان بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع ( المبدل منه ) وتقدير ابن هشام للبدل المبيان إلى ثلاثة أقسام يقع حالة المبدل منه .

فالقسم الأول : يسمى ( بدل الغلط ) وبدل الغلط يحدث عندما لا يكون المبدل منه مقصودا أبته ، ولكن سبق إليه اللسان ، والمقصود ببدل الغلط ، بدل عن اللفظ القدر هو غلط وليس المقصود أن البدل نفسه هو الغلط كما قد



يتوهم البعض ، مثال ذلك ( مُسَدِّي ) في قول ابن مالك : ( خُذْ نَبْلًا مَدِي )  
فيكون هذا اللفظ بدل غلط إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه  
إلى النبل .

والقسم الثاني يسمى ( بدل النسيان ) ويحدث بدل النسيان إذا قصد المتكلم  
المبدل منه ، ولكنه تبيّن فساد رأيه بعد ذكره للمبدل منه ، فيكون البديل  
أشياء ذكر نسياناً . فـ ( مُسَدِّي ) في المثال السابق ( خُذْ نَبْلًا مَدِي ) يكون  
بدل نسيان إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ النبل ، ثم تبيّن له فساد رأيه ، وأن  
الصواب الأمر بأخذ المدى .

ويقرر ابن هشام أن ابن مالك وكثيراً من النحاة لم يفرّقوا من التسمين  
السابقين ( بدل الغلط وبدل النسيان ) وسمّوها معا ( بدل الغلط ) وهو يعال  
ذلك بأنهما قريبان من بعضهما غير أن بدل الغلط يتعاق باللسان ، وبدل  
النسيان يتعلّق بالعقل .

والقسم الثالث : من البديل المباين هند ابن هشام يُسمى ( بدل الاضراب )  
أو ( بدل البداء ) ويجوز هذا البديلُ عندما يقصد المتكلم كل واحد من المبدل  
منه والبديل ، وذلك بأن يذكر المبدل منه قصداً ، ثم يضرب عنه ويقول من غير  
أن يتعرض له بنق أو باثبات . ونمثّل لهذا القسم من البديل المعايين بمثل ابن مالك  
السابق ( خُذْ نَبْلًا مَدِي ) ، ويحدث هذا إذا كان المتكلم أراد الأمر بأخذ  
النبل ، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الاول أي النبل في حكم  
المتروك ويتضح لنا سبق مما أن ( مَدِي ) في قول الناظم ( خذ نبلا مدي )  
يحتمل أنواع البديل المباين الثلاثة وذلك باختلاف التقادير . ويرى ابن هشام  
أن الأحسن في البديل المباين بأقسامه الثلاثة أن يؤتى بـ ( نبل ) فيقال ( خذ نبلا

بل مدى ) لئلا يتوهم أن ( مدى ) صفة لتبيل ، وأن التصود ( تبلا حاداً ) ،  
وإذا أتى ببيل خرج ( مدى ) عن كونه بدلا وصار مطغف نسق .

### أحكام الابدال :

١ - يبدل الاسم الظاهر من اسم ظاهر مثله نحو ( خالد ) في ( جاء أخوك خالد ) ، و ( نصف ) في ( أثمرت الأشجارُ نصفها ) ، و ( علم ) في ( أعجبت خالدٌ علمه ) ، و ( زبيبا ) في ( أكلت ثمرا زبيبا ) ، و ( فرسا ) في ( لقيت رجلا فرسا ) .

٢ - لا يبدل الضمير من الضمير لعدم وروده عن العرب . وعلى ذلك فتحو  
( أنت ) في ( قت أنت ) ، بكاف الخطاب في ( مررت بك أنت ) يعرب توكيدا  
باتفاق من النحاة . وكذلك ( إيتاك ) في نحو ( رأيتك إيتاك ) عند الكوفيين  
ويتفق معهم ابن مالك ، لأنه لا فرق عندهم في تأكيد الضمير المتصل بالضمير  
المنفصل . ويرى البصريون أن ( إيتاك ) في المثال السابق يعرب بدلا :  
لما ثبت عن العرب كما نقل سيبويه ووافقه عليه النحاة الذين جاءوا بعدهم ، من  
أهم كانوا إذا أرادوا التوكيد أتوا بالضمير المرفوع المنفصل فيقولون ( جئت  
أنت ) و ( رأيتك أنت ) ، و ( مررت بك أنت ) فيتجه لفظ التوكيد والبدل  
في المرفوع ويختلف في حالتي النصب والجر . وذهب الكوفيون ويتفق معهم  
ابن مالك ، إلى الضمير الثاني في حالتي النصب والجر توكيد للاول كما هو في حالة  
الرفع ولو كان موافقا له نحو ( إيتاك ) في ( رأيتك إيتاك ) ، و ( كاف  
الخطاب ) ، في ( مررت بك بك ) .

٣ - لا يبدل ضمير من اسم ظاهر ، أما ما ورد مما يوم ذلك نحو ( رأيت  
زيداً إياه ) فهو من وضع النحاة ، ولم يُسمع عن العرب .

٤ - يجوز أن يبدل الاسم الظاهر من الضمير سواء في ذلك بدل الكل أو البعض أو الاشتراك أو المباينة :-

فإن كان الضمير الغائب فإن الاسم الظاهر يبدل منه دون أى شروط نحو قوله تعالى ( وأسروا النجوى الذين ظلموا ) حيث أبدل اسم الموصول أى الاسم الظاهر ( الذين ) من الضمير في ( أسروا ) وهو وار الجماعة بدل كل من كل بدون شروط . وهذا هو وجه من أوجه إعراب ( الذين ) . و ( للذين ) في هذه الآية وجهان آخران من الاعراب هما :

١ - أنها فاعل للفعل ( أسروا ) أما واو الجماعة فهي ليست ضميرا وإنما هي علامة على الجمع على لغة ( أكلوني البراغيث ) .

٢ - أنها مع صلتها ( الذين ظلموا ) مبتدأ مؤخر ، وجملة ( أسروا النجوى ) خبر مقدم .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض نحو ( محمدٌ أو ثقته يديه ) حيث جاء ( يديه ) بدل بعض الضمير ( هاء الغائب ) في ( أو ثقته ) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل اشتغال نحو ( محمدٌ أحترمته تفكيره ) حيث جاء الاسم الظاهر ( تفكيره ) بدل اشتغال من ضمير الغائب في ( أحترمته ) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل غلط نحو ( إبراهيم ضربته فرسه ) حيث جاء الاسم الظاهر ( فرسه ) بدل غلط من ضمير الغائب في ( ضربته ) .

فإن كان الضمير للحاضر سواء كان المتكلم . أو المخاطب فيبدل منه الاسم الظاهر بشرط ، وهذا الشرط هو أن يكون واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون بدل بعض من كل . مثال إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب نحو ( أعجبتني وجهك ) فهـ ( وجه ) بدل بعض من كل من ضمير المخاطب ( تاء ) المخاطب في ( أعجبتني ) ونحو قوله تعالى ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ) حيث جاء الاسم الظاهر ( من ) الموصولة ببدل بعض من كل من ضمير المخاطب في ( لكم ) .

والثاني : أن يكون بدل اشتغال نحو ( أعجبتني كلامك ) حيث أبدل الاسم الظاهر ( كلام ) من تاء المخاطب في ( أعجبتني ) أي من الضمير . ونحو قول النابتة الجعدى من قصيدة أنشدها بين يدي الرسول عليه السلام :

بلمنا السماء مجدنا وسماؤنا وإنا لندرجو فوق ذلك مظاهرنا

حيث أبدل الاسم الظاهر ( مجدنا ) بدل اشتغال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا وهو ( نا ) الدالة على الفاعلين .

والثالث : أن يكون بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى ( تكون لنا هيدا لأولنا وآخرنا ) حيث جاء الاسم الظاهر ( أول ) بدل كل من الضمير ( نا ) ، وهو مفيد للاحاطة والشمول لأن المراد بأولنا وآخرنا ( جميعنا ) على عادة العرب من ذكر طرف الشيء وأرادة جميعه . ويمتنع إبدال الاسم الظاهر إذا لم يفد البديل أو يدل على الاحاطة فان كان بدل كل من كل ، أو اقتضى بعضا بأن دل على البعضية ، أو دل على اشتغال ، وبخلاف الأخص مع هذا الرأي أن يميز نحو ( رأيتك زيدا ) ، و ( رأيتني همرا ) على أن ( زيدا ) و ( همرا ) بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلا في ( رأيتك )

و ( رأيتني ) ووجه الامتناع هدم الفائدة إذ ينفي أن يعيد البديل ما لم يفده المبدل فيه .

٥ - يبدل كل من الاسم والفاعل الجملة من مثله ، الاسم نحو ( إنك ابتهاج بك استمال إليك القلوب وجذبها نحوك ) حيث أبدل الاسم الظاهر ( ابتهاج ) من الاسم وهو ضمير المخاطب في ( إنك ) .

ومثال ابدال الفعل من مثله نحو قوله تعالى ( ومن يفعل ذلك يلق آثما ، يضاعف ) حيث جاء الفعل ( يضاعف ) بديل اشتمال من الفعل ( يلق ) لأن لتي الأثام يستلزم مضاعفة العذاب - وبعض النحاة يعتبرونه بديل كل من كل لأن مضاعفة العذاب هي لتي الأثام .

ويشترط في ابدال الفعل من الفعل اتحاد الفعلين في الزمان الماضي والحاضر والمستقبل دون النوع كما في المطرف فيجوز ( إن جئتني للزيارة أكرمك ) ولا يبدل الفعل من الفعل بديل بعض ولا بدلا مباينا هند البصريين ، وأجازها بعض النحاة ومثلوا لابدال الفعل من الفعل بديل بعض بقول العرب ( إن تُصلِّ تسجدتُ فهُ رحمتك ) فالفعل ( تسجدت ) بديل بعض من الفعل ( تصلِّ ) ومثلوا لابدال الفعل من الفعل بدلا مباينا بنحو ( إن تُطعمم الفقير ، تكسبه ، تُثبِّ ) حيث جاء الفعل ( تكسبه ) بدلا مباينا من الفعل ( تطعمم ) والذي يبدل على أن البديل فيما سبق هو الفعل وحده لا الجملة ، أن الفعل التابع يشارك متبوعه في نصبه وجزمه فهو من قبيل بديل المفرد . ومما يجدر بنا ذكره في هذا المجال أن بعض النحاة يرى جواز ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس أي ابدال الاسم الذي يشبه الفعل من الفعل كما جاز ذلك في المطرف . مثال ابدال الفعل من اسم يشبه نحو ( عودتُ متفق بخلاف ربه ) فالفعل ( يخاف بديل من ( متفق )

وهو اسم يشبه الفعل لأنه اسم فاعل عامل . ومثال ابدال الاسم الذي يشبه  
الذم من الفعل نحو ( محمدٌ بخلاف ربه - متسق ) وبخلاف النحاة في هذا  
النوع إذ يرى بعضهم أن الاسم الذي يشبه الفعل هما ( متسق ) يعرب  
خبراً ثانياً .

أما ابدال الجملة من الجملة فنحو قوله تعالى ( أمدكم بما تعلمون - أمدكم بأنعام  
وبنين ) حيث جاءت جملة ( أمدكم ) الثانية بدل بعض من كل من جملة ( أمدكم )  
الأولى ، لأنها أخص منها لأن ( ما تعلمون ) يشمل الأنعام وغيرها . وقد تبدل  
الجملة من الجملة بدل اشتغال كقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السمرة والجور ممسهما  
حيث جاءت جملة ( لا تقيمن ) بدل اشتغال من جملة ( ارحل ) إذ يلزم  
من الرحيل عدم الإقامة . أمّا ابدال الجملة من الجملة بدل كلٍّ ، فتمه بعض  
النحاة وأجازوه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أول من الأولى على بيان  
المراد نحو ( اقطع عنقود العنب اقطعه ) ولا يحتاج بدل الجملة من الجملة إلى ضمير  
يعود المبدل منه لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة .

وقد تبدل الجملة من المفرد كما في نحو قول الفرزدق في الشكوى :

إلى الله أشكو بالمعينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان ؟

حيث أبدل جملة ( كيف يلتقيان ) من الاسم المفرد وهو ( حاجة )  
( أخرى ) ، بدل كلٍّ وسوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد ، والتقدير  
( إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ) فأولت الجملة بالمصدر الصحيح .

٦ - يجوز إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ، وفي هذه الحالة يذكّر الحرف مع البدل . مثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام نحو ( كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ) ، و ( من رأيت ؟ أزيداً أم عمراً ؟ ) ، و ( ماذا صنعت أخيراً أم شراً ) . فاسم العدد ( عشرون ) وما عطف عليه في المثال الأول ، بدل تفصيل من ( كم ) ، واسم العلم ( زيداً ) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من ( من ) والمصدر ( خيراً ) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من ( ما ) ، وقرن الجميع بالهمزة لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام ، والأمناسة توضح لنا أن الاستفهام الذي يتضمّنه المبدل منه ( المتبرع ) قد يكون عن الكفاية أو ل مقدار كما في المثال الأول ، أو عن تعيين الذات كما في المثال الثاني أو عن معنى من المعاني كما في المثال الثالث .

ومثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف شرط نحو ( من يتم - إن زيد وإن محروم - أقم - معه ) ، و ( ما تصنع - إن خيراً وإن شراً - تجز به ) ، و اعنى ته فر - إن غداً وإن بعد غد - أسافر منك ) ف ( زيد ومحروم ) في المثال الأول ، بدلان من ( من ) بدل تفصيل ، و ( خيراً وشراً ) في المثال الثاني ، وبدلان من ( ما ) الشرطية ، و ( غداً و بعد غد ) في المثال الثالث بدلان من اسم الشرط ( متى ) . و قد قرن كلٌّ منها بـ ( إن ) لتضمن المبدل منه معنى الشرط والامثلة السابقة بدلان على أن الشرط الذي يتضمّنه المتبوع قد يكون للعدول ، أو غير العاقلة ، كما يكون للزمان والمكان .

## فهرس

٦	تقديم
٩	المبتدأ - تعريفه
١٤	عامل الرفع فيه - أنواعه
١٩	مسوغات الابتداء بالنكرة
٢٩	تقديم المبتدأ على الخبر
٢٨	تقديم الخبر على المبتدأ
٣٣	حذف المبتدأ
٣٨	الخبر : تعريفه ، أنواعه
٥١	تقديم الخبر على المبتدأ
٥٦	حذف الخبر
٦٤	تعدد الخبر
٦٧	النوسخ ثلاثة أقسام :
٧٢	الأول : الأفعال الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر
٧٥	توسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه
٧٧	تقديم خبر الفعل الناقص عليه
٨٥	ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها
٩٢	(٢) أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشرع
١٠٨	(٣) الأحرف التي تعمل عمل الأفعال الناقصة ( ما ، لا ، لات ، إن )
١٢٥	الثاني : الأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر ( إن ) وإخواتها
١٢٩	همزة ( إن ) ، كسرها وفتحها
١٤١	دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة



- ١٤٨ العطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر  
١٤٩ تخفيف إن وأخواتها  
١٦٥ لا التانيية للجنس  
١٧٧ الثالث : الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر  
فتنصبهما مفعولين : -  
١٨٨ أفعال التلويح : أفعال اليقين وأفعال الرجحان  
١٨٠ أفعال التصيير  
١٧٦ الإهمال والإلقاء والتعليق  
١٩٧ حكاية الجملة الفعلية بعد القول  
٢٠٢ الأفعال التي تنصب الائمة مذاعل  
٢٠٦ الجملة الاسمية التي لها موقع من الأعراب  
٢١١ الجملة الاسمية التي لا محل لها من الأعراب  
٢١٥ التواضع :  
٢١٧ (١) النعت : حقيقى وسببى  
٢١٩ النعت الحقيقى  
٢٢٢ النعت السببى  
٢٢٤ الأنبياء التي تجيء نعتا  
٢٢٩ تعدد النعت والمعرى وأحكام ذلك  
٢٣٤ حذف المعرى والنعت  
٢٣٧ (٢) التوكيد المعررى : ألقاؤه - شروطه  
٢٤٤ التوكيد المنطلى  
٢٤٥ توكيد الاسم الظاهر توكيدا لفظيا

- ٢٤٦ توكيد الفعل والحرف بـوكيدا انظيما  
٢٥٠ (٣) العطف : عطف البيان  
٢٥٤ عطف النسق - حروفه  
٢٧٢ العطف على الاسم ( الظاهر - والمضمر )  
٢٧٥ عطف الفعل على الفعل  
٢٧٦ حذف حرف العطف مع معطوفه  
٢٧٨ (٤) التبدل - تعريفه - أنواعه  
٢٨٢ أنواع التبدل المبين عند ابن هشام  
٢٨٤ أحكام التبدل

تم هذا الكتاب بعون الله